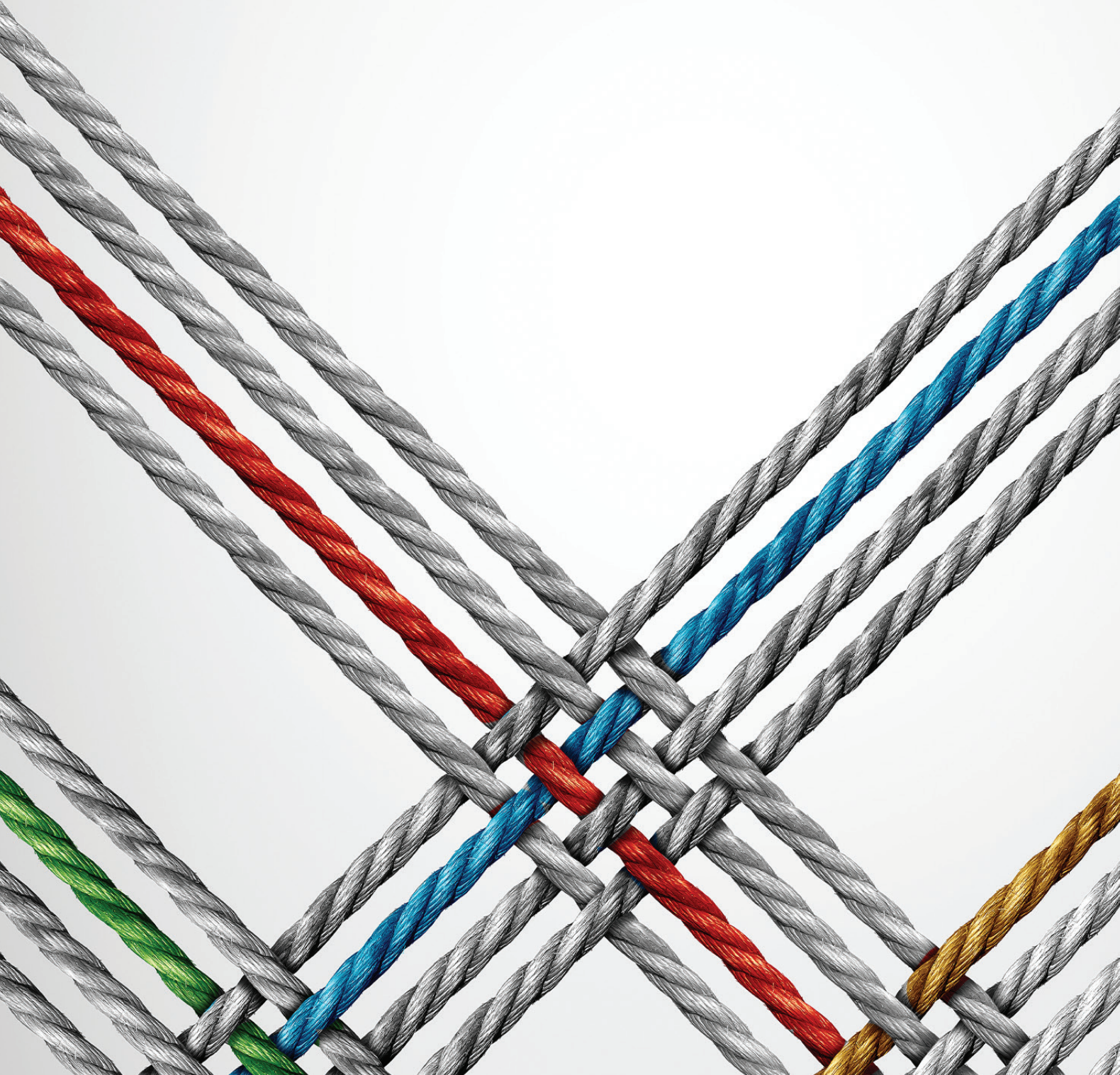


ترابط ونمو مستمر

التقرير السنوي 2022



المحتويات

القسم الأول - بيان عن 2022	القسم الثالث - البيانات المالية
4 الرؤية، والرسالة، والقيم	54 استعراض النتائج المالية
5 المؤشرات المالية	57 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
6 كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة	القائمة الموحدة لـ:
7 تقرير مجلس الإدارة	- المركز المالي 60
10 التصنيفات	- الأرباح أو الخسائر 61
12 أعضاء مجلس الإدارة	- الدخل الشامل الآخر 62
14 تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة	- التغيرات في حقوق الملكية 63
19 الاحتفال بخمسين عامًا من النجاح والازدهار	- التدفقات النقدية 64
20 الإدارة التنفيذية	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 65
22 تقرير الاستدامة	إفصاحات بازل 3 - العنصر الثالث 99
القسم الثاني - التقارير والإفصاحات	القسم الرابع - محاضر الاجتماعات
27 تقرير حوكمة الشركات	112 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
43 الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت	116 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
50 معلومات عن المؤسسة	



صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك البلاد المعظم



صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



ترابط ونمو مستمر

ساهم بنك البحرين والكويت بدور حيوي كأحد أهم محركات النمو في المملكة على مدار أكثر من خمسة عقود، إذ ساعد على بناء جسور تربط بين الأفراد والأعمال والمجتمعات والأفكار والإبداعات، فضلاً عن تعزيز الإمكانيات والقدرات الواعدة التي تدفع عجلة التقدم وتضيف مزيداً من القيمة لصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.

ونحن نسعى دائماً إلى دعم الأفراد والأعمال والشركات من جميع الأحجام لتحقيق تطلعاتها المالية. كما نضطلع بدور سباق في النهوض بالمجتمع ككل من خلال دعم المبادرات التي ترتقي بنوعية حياة المواطنين والمقيمين في البحرين، ما يساعد على إطلاق العنان لكامل طاقاتهم وبلوغ أقصى إمكانياتهم.

وفي ظل التوجه العالمي نحو التحوّل الرقمي، نظل ملتزمين بالتميّز. إذ نواصل مساعيها في البحث والاستكشاف والابتكار وطرح الجيل التالي من خدماتنا الرقمية المتطورة، والتي نحرص على تصميمها خصيصاً لتلبي المتطلبات المتزايدة للعملاء في يومنا الحاضر.

ويعتز بنك البحرين والكويت بدوره كأحد أبرز محفّزات التغيير والتطوير في المملكة، حيث يساهم في تمكين أفراد المجتمع ودفع عجلة الاقتصاد الوطني. وإذ نستهل المرحلة التالية من رحلتنا، نتطلع إلى مواصلة العمل بمنتهى الجد والتفاني لإحداث أثر إيجابي أوسع نطاقاً وأكثر عمقاً على جميع الأصعدة.

رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الابتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

رسالتنا

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية احتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله، فنحن لن نساوم على التزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والاحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة اتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق التزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسؤوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المُجَدِّين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

إننا مصممون على استخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تساعدنا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية باستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

قيمنا

الإبداع . الحماس . الريادة . الجدارة

المؤشرات المالية

2018	2019	2020	2021	2022	
مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)					
109.9	107.3	80.8	82.6	102.5	صافي دخل الفوائد
51.2	51.0	37.8	34.7	35.7	إيرادات أخرى
57.7	63.2	60.7	60.8	64.5	مصرفوات تشغيلية
67.1	75.4	52.0	53.1	64.4	صافي الربح
%40	%40	%20	%20	%30	أرباح أسهم نقدية
-	%5	%10	%10	%5	توزيعات أسهم
مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)					
3,582	3,865	3,760	3,673	3,754	مجموع الموجودات
1,773	1,671	1,556	1,607	1,614	قروض وسلف
863	946	1,023	1,051	977	استثمارات
2,375	2,170	2,167	2,126	2,117	ودائع العملاء
145	333	189	245	264	اقتراضات لأجل
500	547	515	545	599	مجموع حقوق الملكية
الربحية					
41	48	32	32	39	العائد المخفض على السهم الواحد (فلس)
%35.8	%40.0	%51.2	%51.8	%46.7	نسبة مصرفوات التشغيل إلى الإيرادات
%1.8	%1.9	%1.3	%1.4	%1.7	نسبة العائد على متوسط الموجودات
%13.7	%14.9	%11.4	%10.1	%11.7	نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية
50,351	54,139	37,596	41,390	49,734	الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)
رأس المال					
%19.6	%21.7	%21.8	%23.6	%27.3	ملءة رأس المال
%14.0	%14.2	%13.7	%14.8	%16.0	نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات
%28.9	%60.9	%36.6	%45.0	%44.1	نسبة اقتراضات لأجل إلى حقوق الملكية
السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية					
%49.5	%43.2	%41.4	%43.8	%43.0	نسبة القروض والسلف إلى مجموع الموجودات
%74.6	%77.0	%71.8	%75.6	%76.3	نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء
%24.1	%24.5	%27.2	%28.6	%26.0	نسبة الاستثمارات إلى مجموع الموجودات
%27.6	%34.4	%34.8	%32.6	%31.7	نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات
-	%407.1	%289.7	%323.7	%301.4	نسبة تغطية السيولة*
-	%128.7	%134.2	%136.9	%138.3	صافي نسبة التمويل المستقر*
%8.0	%5.9	%6.3	%5.2	%3.4	نسبة القروض المتعثرة
%3.1	%3.0	%2.1	%2.3	%2.7	هامش الربح الصافي
1,333	1,392	1,384	1,282	1,295	عدد الموظفين

* التاريخ الفعلي لتطبيق احتساب نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر كان خلال العام 2019.



يأتي الأداء القوي لبنك البحرين والكويت هذا العام ليؤكد مجددًا على قدرة المجموعة ونجاحها في مواجهة الدورات الاقتصادية الحافلة بالتحديات، فضلًا عن التزامنا بتحقيق أهدافنا المحددة في الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2022-2024، والتي تولي مزيدًا من الاهتمام للاستدامة.

المساهمون الأعزاء،

والمساهمة بدور فاعل في دفع ركب النمو الاقتصادي والاجتماعي في مملكة البحرين.

بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أعتمد هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم وصاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، حفظهما الله ورعاهما. كما أتقدم بجزيل الشكر لحكومتَي البلدين والسلطات الرقابية والتنظيمية على دعمهم وتوجيهاتهم القيمة لنا على مدار العام.

والشكر موصول أيضًا لأعضاء مجلس إدارة البنك وجميع الأطراف المعنية على دعمهم والتزامهم، وأنا على يقين أنه بفضل تفانيهم ومؤازرتهم سيتمكن بنك البحرين والكويت من تحقيق مزيد من النجاح والإنجازات المستدامة في العام 2023 وما بعده.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

لقد أنهينا للتو عامًا استثنائيًا حافلًا بالإنجازات، إذ شهد احتفالنا باليوبيل الذهبي للبنك وتحقيق نمو جيد في صافي الأرباح بلغت نسبته 21.3%. وجاء هذا الأداء القوي والتحسّن المطرد في عملياتنا انعكاسًا للرؤية الواضحة لبنك البحرين والكويت ونموذج أعماله المحكم واستراتيجياته التكيفية المرنة إلى جانب التزام موظفيه الصارم بأعلى المعايير المهنية.

يأتي نمو الإيرادات على ضوء ارتفاع معدلات الفائدة والسيولة القوية ومبادرات التحول الرقمي التي ساعدت البنك على الارتقاء بجودة خدماته وإدارة نفقاته بشكل أفضل. كذلك كان لإسهامات شركائنا التابعة وفروعنا الخارجية دور مهم وكبير في الأداء المالي المتميز الذي حققناه هذا العام.

لا شك أن القطاع المصرفي قد تطوّر بدرجة ملحوظة، كما شهدت أحوال السوق تقلبات عديدة، وتغيّرت توقعات العملاء إلى حد كبير على مدار الخمسة عقود الماضية، ومع ذلك، وكما عهدتمونا دائمًا، ما زال بنك البحرين والكويت يواصل التزامه الراسخ بتقديم خدمات مبتكرة

تقرير مجلس الإدارة

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أشرف بتقديم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين والكويت وشركاته التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

لقد كان هذا العام مميزاً لبنك البحرين والكويت، إذ شهد احتفالنا باليوبيل الذهبي لمؤسستنا الرائدة. والذي كان أكثر من مجرد احتفال بخمسة عقود من الريادة والابتكار منذ بدأ البنك عملياته، بل شكّل أيضاً فرصة قيّمة لتأمل جميعاً في مسيرة البنك المضيئة وما حققه من تقدّم وازدهار إذ نمضي قدماً بخطوات واثقة نحو مستقبل أكثر إشراقاً. ويأتي الأداء القوي لبنك البحرين والكويت هذا العام ليؤكد مجدداً على قدرة المجموعة ونجاحها في مواجهة الدورات الاقتصادية الحافلة بالتحديات، فضلاً عن التزامنا بتحقيق أهدافنا المحددة في الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2022-2024، والتي تولي مزيداً من الاهتمام للاستدامة.

وعلى ضوء احتفالنا باليوبيل الذهبي للبنك، طرحنا مجموعة من المبادرات المصمّمة والمجتمعية حرصاً منا على رد الجميل لهؤلاء الذين ساهموا معنا في رحلة نجاح بنك البحرين والكويت حتى بات إحدى أهم المؤسسات المالية المرموقة في البلاد. وهذا يتطابق مع إطار الاستدامة الخاص بنا والذي من خلاله نحدد تأثير مبادراتنا الاجتماعية والبيئية والمختصة بالحوكمة.

الاستدامة

تمثل الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من الهوية المؤسسية لدى بنك البحرين والكويت، ومن هنا فإننا نواصل العمل بكل تفاني لتحقيق غاياتنا الطموحة. كما ندرك جيداً أنه في ظل تغيّر اللوائح وتزايد اشتراطات الإفصاح ومتطلباته، فإنه علينا أن نتحلى بالمرونة الكافية لمواكبة المستجدات. وفي العام 2022، أصدرنا أول تقرير للاستدامة، والذي من خلاله قمنا بتسليط الضوء على التقدّم الذي أحرزته البنك في تنفيذ الممارسات المتعلقة بالاستدامة على الصعيد البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات.

ومن منطلق ضمان جاهزيتنا التامة للوفاء بالتزاماتنا وكسب المهارات اللازمة لفهم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في يومنا الحالي، تم ترتيب برنامجين تدريبيين لأعضاء مجلس الإدارة في مجال الاستدامة خلال العام.

تمكين المرأة

تلتزم المجموعة التزاماً راسخاً بتمكين المرأة ومبادئ تكافؤ الفرص وضمان حصول الموظفات على فرصة للتميّز وبلوغ أقصى إمكاناتهن وتحقيق طموحاتهن. وفي الوقت الحالي تبلغ نسبة النساء في المجموعة 40 في المئة من إجمالي عدد الموظفين والموظفات، كما تقلد النساء 19 في المئة من إجمالي المناصب القيادية بالبنك.

وفي شهر يونيو أعلنت مجموعة بنك البحرين والكويت عن تعيين سبع سيدات بحرينيات في مجالس إدارة الشركات التابعة والزميلة، وذلك في خطوة تؤكد مرة أخرى على حرص المجموعة على تعزيز مشاركة المرأة في مسيرة النجاح المستقبلي للمجموعة وتوسيع آفاقها.

وتواصل لجنة تمكين المرأة العمل بجِدٍ لضمان المساواة بين الجنسين على جميع الأصعدة، فضلاً عن إرشاد الموظفين وحثهم على تبني هذه

المبادئ في حياتهم المهنية. ولا شك أن إرساء ثقافة تكافؤ الفرص في مكان العمل يثمر عن تحقيق مزيد من الاستقرار والرضا الوظيفي، كما يحسّن إنتاجية البنك ويساهم في دفع عجلة التقدّم والتطوّر طويل الأجل في المملكة.

البحرنة

تشكّل نسبة الكوادر الوطنية أحد الجوانب المهمة التي يركز عليها بنك البحرين والكويت، إذ نؤمن بأهمية تطوير المواهب والكفاءات المحلية وضمان حصول المواطنين على فرص واعدة للنجاح والازدهار. في العام 2022، بلغت نسبة البحرنة لدينا 95 في المئة، حيث يفخر بنك البحرين والكويت بنسبة توظيف تتجاوز 90 في المئة على مدى العقود الماضية. كما يعتبر الاستثمار في تطوير قدرات موظفينا عاملاً مهماً لمسيرة نجاحنا المتواصلة، لذا فإننا نحرص على صقل مهاراتهم ودعم تقدم مساراتهم المهنية، مع تحقيق قيمة ملموسة لعملائنا ومساهميننا ومملكة البحرين في الوقت ذاته.

الدورة الاستراتيجية

شهد هذا العام إطلاق استراتيجية 2022-2024، والتي تتبلور محاورها حول الابتكار المستمر في المنتجات والمنصات الرقمية، واستراتيجية الاستحواذ والاندماج، والتركيز الكبير على خدمة العملاء بشكل عصري وملائم. وتهدف هذه الخطة إلى البناء على ركائز النجاح الذي حققته الاستراتيجية السابقة، ومواصلة تعزيز إطار الاستدامة بالبنك، ووضع الخطوات التالية في رحلة التحول الرقمي. كذلك تتوافق أهدافنا مع خطة التعافي الاقتصادي في المملكة، والتي ترسم مساراً للقطاع المالي للمساهمة بدور فاعل في مسيرة النمو في مرحلة ما بعد الجائحة.

المؤشرات المالية

حقق بنك البحرين والكويت صافي ربح منسوب لمساهمييه بلغ 64.4 مليون دينار بحريني في العام 2022، بارتفاع قدره 21.3% عن العام 2021. كما بلغت ربحية السهم الأساسية والمخفضة 39 فلساً خلال العام 2022 مقابل 32 فلساً خلال العام 2021. في حين بلغت حقوق المساهمين العائدة إلى مالكي البنك 596.3 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2022 مقابل 542.8 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2021.

وتعود هذه الزيادة في صافي الربح إلى ارتفاع صافي دخل الفوائد بنسبة 24.1% مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 102.5 مليون دينار بحريني في العام 2022، وذلك بفضل نهج الإدارة الفاعلة للميزانية العمومية الذي اتبعه البنك استجابة لزيادة معدلات الفائدة على مدار العام. من جهة أخرى، ارتفع صافي المخصصات من 2.9 مليون دينار بحريني إلى 8.0 ملايين دينار بحريني نتيجة لسياسة البنك المتحفظة والحصيفة في إدارة المخاطر، وتعزيز القدرة المالية للبنك، لا سيما في ظل البيئة الاقتصادية الحافلة بالتحديات.

وبناء على النتائج المالية الإيجابية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، يوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية سنوية بقيمة 25 فلساً للسهم الواحد وأرباح أسهم منحة بقيمة 5% للسهم الواحد بما يعادل 5 أسهم لكل 100 سهم مملوك عن السنة المالية 2022، كما يوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية إضافية واستثنائية بقيمة 5 فلس تدفع لمرة واحدة بمناسبة احتفالات البنك بالذكرى السنوية

الخمس على المساهمين المسجلين لدى البنك في تاريخ الاستحقاق شريطة موافقة الجمعية العامة العادية والجهات الرقابية.

الأداء الاقتصادي عالمياً وإقليمياً

رغم أن العالم يواجه مأساة التغيرات المناخية من تداعيات جائحة كوفيد-19 بوتيرة متسارعة، إلا أن النشاط الاقتصادي العالمي يشهد تراجعاً أشد حدة من المتوقع، مع ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها منذ عدة عقود. وتشكل النزاعات واضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف المعيشة في العديد من البلدان أهم العوامل الرئيسية التي أسفرت عن هذه الأزمة.

وفي إطار دورنا كأعضاء في مجلس الإدارة، تقع على عاتقنا مسؤولية مواجهة هذه التحديات وإيجاد سبل للتغلب عليها. ولا شك أن الأداء الأفضل الذي سجله البنك هذا العام يُعد دليلاً قوياً على أننا قد نجحنا في الحد من تأثير هذه التحديات قدر الإمكان.

وتعتبر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي إحدى المناطق القليلة في العالم التي حققت أداءاً جيّداً في العام 2022. إذ أثمر ارتفاع أسعار الطاقة عن زيادة الإيرادات، وهو ما أتاح لبلدان المنطقة فرصة المضى قدماً في برامجها الاقتصادية.

وكان البنك الدولي قد أفاد أنه من المتوقع أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.9% في العام 2022 مع توقع أن يصل النمو إلى 3.7% و 2.4% في عامي 2023 و 2024 على التوالي، وذلك نتيجة للأداء القوي للقطاعات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية. ولقد أدى تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة فيروس كورونا والتطورات الإيجابية في سوق الهيدروكربونات إلى تحقيق تعافٍ قوي في العام 2022 في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

عمليات الدمج والاستحواذ

تعتبر المصارف البحرينية صغيرة الحجم نسبياً مقارنةً بمثيلاتها في البلدان المجاورة، وهو أحد الأسباب التي أدت إلى انتشار عمليات الدمج والاستحواذ، إذ يساعد هذا النوع من النمو على بناء مؤسسات مالية

التخصيصات

يوصي مجلس الإدارة بالتخصيصات التالية من صافي أرباح البنك للموافقة عليها من قبل المساهمين

129.3	أرباح مستبقة كما في 1 يناير 2022
64.4	أرباح العام 2022
1.1	التغيرات الأخرى في الأرباح المستبقة
(6.4)	تحويل إلى الاحتياطي القانوني
188.4	أرباح مستبقة في 31 ديسمبر 2022 قابلة للتوزيع (قبل توزيعات الأرباح المقترحة)
(2.2)	توزيعات مقترحة للتبرعات الخيرية
(49.1)	توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (30% من رأس المال المدفوع) بعد خصم أسهم الخزينة
(8.2)	أسهم منحة مقترحة (5% من رأس المال المدفوع)
128.9	أرباح مستبقة في 31 ديسمبر 2022 (بعد توزيعات الأرباح المقترحة)

أضخم وأقوى تلبية الطلب المتزايد للسوق، كما تساعد على تعزيز استقرار الاقتصاد في الوقت ذاته.

ومع بداية العام 2022، انصب تركيزنا على توسيع نطاق أنشطتنا في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية التجارية والخزينة وخدمات المؤسسات المالية داخل مملكة البحرين وخارجها. وعليه، فإن استحواذ بنك السلام على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الإثمار وعدد من الأصول الأخرى، بما في ذلك حصة نسبتها 26.19% في بنك البحرين والكويت، قد شكّل تحولاً مهماً. فلا شك أن وجود قاعدة قوية من كبار المساهمين يمثل ميزة نوعية كبرى، ونحن ندرس حالياً عدة مجالات للتعاون عن كثب بين فرق الإدارة المعنية لدى مؤسساتنا من أجل اغتنام الفرص الجديدة والمثمرة

الدعم المتواصل للعملاء

استجابةً لتوجيهات مملكة البحرين بالحفاظ على استقرار القطاع المالي والاقتصاد المحلي ككل في أثناء الجائحة، أصدر مصرف البحرين المركزي حزمة من القرارات بهدف تخفيف الأعباء المالية عن كاهل المواطنين والشركات. إذ تم في البداية تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة على الأفراد والشركات في العام 2020، وذلك من شهر مارس إلى شهر أغسطس دون أن يتحمل العملاء أي رسوم مصرفية أو فوائد إضافية. ثم تم التأجيل أربع مرات أخرى وفقاً لعروض اختيارية، مع احتساب الفائدة، خلال الفترة من سبتمبر 2020 إلى يونيو 2022.

وقبل انتهاء فترة التأجيل، قام بنك البحرين والكويت بإعادة تقييم مدى سلامة محفظته ومساعدة عملائه، من الأفراد والشركات، في التغلب على أي ضغوطات مالية يواجهونها. وعليه، قام البنك بتشكيل لجنة خاصة لدعمهم على مدار مراحل عملية سداد القروض.

تعيين مدققي الحسابات الخارجيين

في أثناء اجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك المنعقد في 28 مارس 2022، تمت إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمصدقين خارجيين لحسابات بنك البحرين والكويت للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2022

الاسم	المكافآت الثابتة												المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة أعضاء المجلس المرفوعة إلى الجمعية العامة العادية	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	علاوة السفر (فقط)	أخرى	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت	خطط تحفيزية	أخرى	المجموع	المكافآت المتغيرة								
أولاً: الأعضاء المستقلين:																				
السيد مراد علي مراد	90,000	9,000	-	-	-	99,000	-	-	-	-	-	-	-	-	99,000	-	-			
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	45,000	5,000	-	600	-	50,600	-	-	-	-	-	-	-	-	50,600	-	-			
السيد جاسم حسن زينل	45,000	6,000	-	4,200	-	55,200	-	-	-	-	-	-	-	-	55,200	-	-			
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	45,000	6,500	-	-	-	51,500	-	-	-	-	-	-	-	-	51,500	-	-			
السيد محمد عبد الرحمن حسين	45,000	11,000	-	600	-	56,600	-	-	-	-	-	-	-	-	56,600	-	-			
الدكتورة غنية محسن الدرازي	45,000	2,500	-	-	-	47,500	-	-	-	-	-	-	-	-	47,500	-	-			
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:																				
السيد هاني علي المسقطي	28,726	1,000	-	-	-	29,726	-	-	-	-	-	-	-	-	29,726	-	-			
السيد إدريس مساعد أحمد	45,000*	5,500*	-	7,800	-	58,300	-	-	-	-	-	-	-	-	58,300	-	-			
السيد عارف حيدر رحيمي	16,274	0	-	0	-	16,274	-	-	-	-	-	-	-	-	16,274	-	-			
السيد مشعل علي الحلو	45,000**	5,000	-	600	-	50,600	-	-	-	-	-	-	-	-	50,600	-	-			
السيد ناصر خالد الراعي	45,000**	2,000	-	-	-	47,000	-	-	-	-	-	-	-	-	47,000	-	-			
السيدة نور نائل الجاسم	45,000*	4,500*	-	6,000	-	55,500	-	-	-	-	-	-	-	-	55,500	-	-			
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:																				
السيد أشرف عدنان بسيسو	45,000	4,500	-	600	-	50,100	-	-	-	-	-	-	-	-	50,100	-	-			
المجموع	585,000	62,500	-	20,400	-	667,900	-	-	-	-	-	-	-	-	667,900	-	-			

ملاحظات:

- جميع المبالغ بالدينار البحريني
 - مكافأة عضوية مجلس الإدارة سوف تدفع في عام 2023 بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية في مارس 2023.
- * يحول المبلغ إلى الهيئة العامة للاستثمار
 ** يحول المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

شكر وتقدير

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمساهمي بنك البحرين والكويت على ثقتهم ودعمهم المستمرين. كما أتوجه بجزيل الشكر إلى عملائنا الكرام على ولائهم ومؤازرتهم للبنك. ولا يفوتني أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لفريق الإدارة والموظفين على عملهم الدؤوب وتفانيهم، ولا سيما روح المبادرة والقدرة الكبيرة على التكيف والصمود التي يتحلون بها، والتي مكنت البنك من تحقيق مزيد من النمو والازدهار على الرغم من العديد من التحديات الخارجية، كما ساعدتنا على مواصلة تقديم أعلى مستوى من الخدمة لعملائنا الكرام.

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

نظرة مستقبلية

إلى جانب الابتكار الرقمي، سيتبلور أحد مجالات التركيز الرئيسية لبنك البحرين والكويت في العام 2023 على مواصلة تطوير قدرات موظفيه وصقل مهاراتهم. كما تعتبر تطلعاتنا في ميدان الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ذات أهمية بالغة للنمو المستمر للبنك، وستواصل هذا الدور البارز على مدار العام. وإذ نمضي قدماً في تحقيق غايات استراتيجية 2022-2024، فإن الحفاظ على الأداء الجيد لمحفظة البنك الائتمانية والسيطرة على الأصول المتعثرة والتعاون المثمر مع مختلف الأطراف الفاعلة في منظومة التكنولوجيا المالية في شتى أنحاء المنطقة، مع تعزيز الاهتمام بالامتثال للوائح والنظم الحديثة للحد من تأثيرات غسل الأموال والاحتيال والسيطرة على أي تأثير ناجم عن المخاطر التشغيلية تظل جميعها في صدارة أولوياتنا.

وعليه، فإننا نستهل العام 2023 بمزيد من التفاؤل المشوب بالحذر آملين أن تستقر الأوضاع الاقتصادية. ورغم أن تطورات الساحة العالمية ومستجداتها تقع خارج نطاق سيطرتنا، إلا أن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية سيواصلان مراجعة استراتيجية البنك ومتابعة محفظته المتنوعة ووضع مزيد من الاستراتيجيات الفعالة من أجل تعزيز الميزانية العمومية للبنك وزيادة السيولة.

في 30 يونيو 2022، أكدت وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني تصنيف قدرة بنك البحرين والكويت على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل (IDR) عند B+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما يعبر عنها تقييم معدل الجدوى (VR) عند b+.

ويعتمد هذا التصنيف على القوة المستقلة للبنك، كما يؤكد معدل الجدوى (VR). وهو معدل جدوى محدود بالبيئة التشغيلية في البحرين، وبشكل أكثر تحديدًا، التصنيف السيادي لمملكة البحرين عند B+.

في 25 أبريل 2022، أكدت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف بنك البحرين والكويت للودائع طويلة الأجل عند B2، وهو ما يعبر عن القوة الائتمانية المستقلة للبنك، كما يؤكد تقييم الائتمان الأساسي (BCA) عند b2، وهو التصنيف ذاته الذي منحه الوكالة لمملكة البحرين (B2). كذلك غيرت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني تقييم النظرة المستقبلية طويلة الأجل للبنك من سلبية إلى مستقرة، وذلك عقب قرارها بتغيير النظرة المستقبلية لحكومة البحرين من سلبية إلى مستقرة.

ويؤكد تقييم الائتمان الأساسي لبنك البحرين والكويت عند b2 على الأداء القوي لأنشطته المحلية، وهو ما يدعم بدوره قدرته القوية على تحقيق الأرباح، ويعزز السيولة الوقائية العالية، والتمويل المرن وكفاية رأس المال.

مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني

الودائع المصرفية طويلة الأجل

B2

B2	ديون طويلة الأجل
B2	ودائع طويلة الأجل
B1/NP	تصنيف مخاطر الطرف المقابل
B2/NP	ودائع مصرفية
b2	تقييم الائتمان الأساسي
b2	تقييم الائتمان الأساسي المعدل
B1(cr)/NP(cr)	تقييم مخاطر إفسار الأطراف الأخرى
B2	الديون ذات الأولوية والغير مكفولة بضمانات
(P)B3	ثانوي
مستقرة	النظرة

تاريخ إصدار التقرير: 25 أبريل 2022

وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني

تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل

B+

B+	تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل
B	تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل
b+	معدل الجدوى (VR)
4	معدل الدعم
B	الحد الأدنى لمعدل الدعم
B+	الديون ذات الأولوية والغير مكفولة بضمانات
مستقرة	النظرة

تاريخ إصدار التقرير: 30 يونيو 2022



3%

7%

35%

24%

19%

20%

أعضاء مجلس الإدارة



محمد عبدالرحمن حسين
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية
عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 2 مارس 2008 (مستقل)
الشهادات والخبرات
بكالوريوس في الاقتصاد والشؤون المالية،
جامعة حلب، سوريا.
أكثر من 45 عامًا في القطاع المصرفي.



الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

نائب رئيس اللجنة التنفيذية
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 2 مارس 2008 (غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
أكثر من 21 عامًا في القطاع المصرفي والاستثماري.



مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
رئيس لجنة التدقيق والالتزام
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 21 مارس 1999 (مستقل)
الشهادات والخبرات
شهادة الزمالة (معهد المحاسبين الإداريين)،
لندن، المملكة المتحدة.
أكثر من 50 عامًا في القطاع المصرفي و20 عامًا في العمل الخاص.



ناصر خالد الراعي
عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة المخاطر
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 13 مارس 2019 (غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
مدقق داخلي معتمد من معهد المدققين الداخليين، الولايات المتحدة الأمريكية.
بكالوريوس إدارة الأعمال (تخصص المالية)،
جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية.
أكثر من 13 عامًا من الخبرة في مجال التدقيق واستشارات المخاطر لقطاعات متعددة شاملة القطاع المصرفي والاستثماري.
عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي



مشعل علي الحلو
عضو مجلس الإدارة

عضو اللجنة التنفيذية
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 13 مارس 2019 (غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الماليزية المفتوحة، وشهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة البحرين.
أكثر من 22 عامًا من الخبرة في القطاع المالي الحكومي والاستثماري.
عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي



أشرف عدنان بيسيسو
عضو مجلس الإدارة

عضو اللجنة التنفيذية
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 29 مارس 2017 (تنفيذي)
الشهادات والخبرات
بكالوريوس العلوم في الهندسة المدنية جامعة ساوثرن ميثوديست، الولايات المتحدة الأمريكية، ماجستير في الإدارة ونظم المعلومات، كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة.
أكثر من 23 عامًا من الخبرة في إدارة الاستثمارات وما يزيد على 33 عامًا في قطاع التأمين والخدمات المالية.
عضو معين يمثل:
شركة السلام إيترنناشونال ذ.م.م.



إدريس مساعد أحمد
عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة التدقيق والالتزام
عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 29
مارس 2017 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

ماجستير اقتصاد، جامعة الكويت، دولة
الكويت. بكالوريوس علوم اقتصاد، جامعة
فرجينيا للتقنية، الولايات المتحدة الأمريكية.
أكثر من 17 عامًا من الخبرة في القطاع
الاستثماري.



الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
عضو لجنة التدقيق والالتزام
عضو لجنة المخاطر
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 27
فبراير 2005 (مستقل)

الشهادات والخبرات

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جونز
هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية
وماجستير في السياسة الاجتماعية والعامّة،
جامعة جورج تاون، واشنطن، الولايات
المتحدة الأمريكية.
أكثر من 13 عامًا من الخبرة في القطاع
الحكومي (قطاع الاستثمار) و14 عامًا في
القطاع الدبلوماسي.



جاسم حسن علي زينل
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المخاطر
نائب رئيس لجنة التدقيق والالتزام
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 22
نوفمبر 1994 (مستقل)

الشهادات والخبرات

ماجستير في الهندسة المدنية، جامعة
الكويت، دولة الكويت.
أكثر من 37 عامًا من الخبرة في القطاع
المصرفي، و5 أعوام في القطاع
الحكومي، و11 عامًا في شركات التمويل،
و29 عامًا في شركات الاستثمار، و14 عامًا
في العمل الخاص.



عارف حيدر رحيمي
عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة المخاطر
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 22
أغسطس 2022 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

محاسب عام مُعتمد، مجلس المحاسبة،
ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.
أكثر من 31 عامًا من الخبرة في قطاع
الخدمات المالية.

عضو معين يمثل:

شركة السلام إنترناشونال ذ.م.م.



نور نائل الجاسم
عضو مجلس الإدارة

عضو اللجنة التنفيذية
انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في 24
مارس 2020 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

بكالوريوس المحاسبة والتمويل، جامعه الكويت،
دولة الكويت.
أكثر من 15 عامًا في القطاع الاستثماري وإدارة
المخاطر.

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت



الدكتورة غنية محسن الدرازي
عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة المخاطر
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في 24
مارس 2020 (مستقل)

الشهادات والخبرات

دكتورة في إدارة الأعمال، جامعة دورهام،
المملكة المتحدة.
أكثر من 22 عامًا من الخبرة في القطاع
المصرفي و3 أعوام في العمل الخاص.



لا شك أن الأداء الاستثنائي لبنك البحرين والكويت في العام 2022 يحمل بين طياته دلالة أعظم نظرًا للتحديات الكبيرة التي سادت أوضاع الاقتصاد العالمي الكلي على مدار العام.

العالم في رفع أسعار الفائدة بصورة متسارعة من أجل كبح جماح التضخم. ونظرًا لأن هاتين الدورتين الاقتصاديتين المتضادتين يفصل بينهما عامان فحسب، فإن العديد من الأعمال والشركات قد واجهت أوضاعًا مالية صعبة.

وفي ضوء ما سبق، أصبح توافر السيولة أمرًا أكثر أهمية من ذي قبل داخل القطاع المصرفي. ولحسن الحظ، تتجاوز مستويات السيولة في بنك البحرين والكويت الحد الأدنى المفروض من مصرف البحرين المركزي بكثير، وهو ما مكن البنك من تشغيل أنشطته الأساسية بسلاسة حتى في ظل أوضاع السوق الصعبة، كما ساعده على دعم عملائه في مساعيهم للتغلب على التحديات. وأتاح لنا كل ذلك الحفاظ على مكانتنا الرائدة في السوق ومواصلة معاملتنا وخدماتنا المصرفية في ظل الظروف الصعبة.

بنك البحرين والكويت - البحرين

باعتبارها موطننا الأساسي والسوق الرئيسية لأعمالنا، تظل مملكة البحرين في صميم دورتنا الاستراتيجية الجديدة 2022-2024، والتي تهدف إلى تعزيز مكانة البنك الرائدة وصيته الذائع في السوق، والاستفادة من الزخم الإيجابي لمسار نمو البنك. وانطلاقًا من التزامنا بالابتكار، والمساهمة بدور حيوي في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، وتجاوز

شكل العام 2022 محطة بارزة في مسيرة نجاح بنك البحرين والكويت على العديد من الأصعدة. إذ شهد العام احتفالنا باليوبيل الذهبي للبنك، كما أجرينا العديد من التحسينات التي أثمرت عن تعزيز أدائنا لنوشك على العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة. كذلك طرحنا خدمات جديدة كجزء من رحلة التحول الرقمي بالمجموعة، وأكدنا مجددًا على التزامنا الراسخ بممارسات الاستدامة ومبادئها من خلال إصدار تقريرنا الأول للاستدامة. وواصلنا أيضًا الاستثمار في العديد من المبادرات الاستراتيجية الجديدة بهدف دعم نمو المجموعة وتحقيق قيمة أكبر لصالح عملائنا ومساهميننا.

ولا شك أن الأداء الاستثنائي لبنك البحرين والكويت في العام 2022 يحمل بين طياته دلالة أعظم نظرًا للتحديات الكبيرة التي سادت أوضاع الاقتصاد العالمي الكلي على مدار العام. إذ تضاعف النزاع الجيوسياسي في أوروبا مع إجراءات الإغلاق في الصين نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد-19) واختناقات سلاسل الإمداد لتخلق معًا ضغوطًا تضخمية بلغت أعلى مستوياتها منذ عقود.

في ذروة أزمة الجائحة، قامت المصارف المركزية في بلدان الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة باتخاذ تدابير غير مسبوقه من أجل دعم تعافي الاقتصاد، بما في ذلك خفض أسعار الفائدة. أما في العام 2022، فقد شهدنا العكس، إذ شرعت المصارف المركزية في شتى أنحاء

وعلاوة على ذلك، يواصل بنك البحرين والكويت تعزيز بنيته التحتية التقنية وترقيتها من أجل مواكبة التطورات التقنية وحجم المعاملات المتزايد.

الخدمات المصرفية لقطاع الأعمال

نحن نعزز بعلاقتنا طويلة الأمد مع عملائنا من مؤسسات قطاع الأعمال، ونواصل العمل بتفانٍ لنستمر في النمو معًا. وفي إطار التزامنا بتحسين خدمات بنك البحرين والكويت ومنتجاته وجعلها في متناول جميع العملاء، قمنا بنقل عملائنا من مؤسسات الأعمال إلى منصة “BanKey” الرقمية المتطورة والتي صُممت وفقًا لأفضل الممارسات وأعلى معايير القطاع. وتتميز المنصة بمعايير أمن عالية إلى جانب سهولة الاستخدام، كما تتمتع بخاصية المعالجة المباشرة (STP) التي ترقى بمعايير الكفاءة التشغيلية وإلى آفاق جديدة، فضلًا عن تحسين مستويات الدقة وسرعة الأداء وتقليل الوقت الذي تستغرقه المعاملات. وقد حظيت المنصة الجديدة باستجابة جيدة من العملاء، وسنواصل تعزيز هذا النجاح من خلال طرح خصائص وقدرات جديدة تلبي متطلباتهم المتنامية.

ونحن أيضًا على وشك إطلاق تطبيق جديد لتسجيل العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات، وذلك ليتسنى للعملاء الجدد التسجيل للانضمام إلى قاعدة زبائن البنك رقميًا بخطوات بسيطة دون عناء.

تؤكد هذه المبادرات على التزام البنك بقيادة مسيرة التحول النوعي لمنظومة الخدمات المالية في البحرين، وتسريع وتيرة التحول الرقمي للخدمات المالية والمصرفية، فضلًا عن تحقيق أعلى مستويات رضا العملاء.

إصلاحات مرجعية أسعار الفائدة

اتخذ البنك خطوات استباقية تماشيًا مع الإصلاحات الجوهرية المتمثلة في استخدام نظم أسعار مرجعية بديلة خالية من المخاطر تقريبًا بدلاً من أسعار الفائدة السائدة بين المصارف “إيبور” (IBOR). وقد تم بالفعل إيقاف العمل بمعظم أسعار الفائدة السائدة بين مصارف لندن “ليبور” (LIBOR) وغيرها من أسعار إيبور بعد 31 ديسمبر 2021، وحلت محلها أسعار مرجعية بديلة، وذلك باستثناء مؤشرات ليبور معينة بالدولار الأمريكي، والتي تم تأجيل إيقاف العمل بها إلى 30 يونيو 2023.

ويتطلب ذلك إدخال تحسينات على النظام للوفاء باشتراطات اتفاقيات مختلفة، والتي تنطبق على معاملات الإقراض وأسواق المشتقات والتمويل. وتشمل الإصلاحات عقد صفقات جديدة باستخدام أسعار فائدة بديلة، وذلك على غرار مؤشر سعر التمويل المؤمن عليه لليلة واحدة بالدولار الأمريكي (SOFR)، بالإضافة إلى التعاون مع عملائنا لتحويل الاتفاقيات الحالية من أسعار إيبور إلى أسعار فائدة بديلة خالية من المخاطر تقريبًا.

وعلاوة على ذلك، عُقدت محاضرات توعوية داخل البنك إلى جانب نشر محتوى تثقيفي للعملاء لضمان فهمهم لهذه الإصلاحات. وبدأ البنك في تحويل العقود القديمة لاتفاقيات معينة تستخدم مؤشرات إيبور، كما يمضي بخطى حثيثة على المسار الصحيح لضمان تحويل جميع العقود التي تستخدم مؤشرات إيبور قبل 30 يونيو 2023. أما الاتفاقيات الجديدة التي عُقدت منذ يناير 2022 فتستخدم أسعار فائدة بديلة خالية من المخاطر.

المعايير العالية التي وضعناها لأنفسنا، واصل بنك البحرين والكويت على مدار العام المضي بخطوات واثقة وثابتة نحو مستقبل أكثر ازدهارًا.

في العام 2022، واصل بنك البحرين والكويت جني ثمار استراتيجيته الحصيفة للاستثمار ونهجه المتحفظ الحكيم في إدارة المخاطر. إذ قمنا بتعديل عملية اختيار الاستثمارات فيما يتعلق بالتعرض لأسواق مختلفة، وتوقيت الاستثمارات، واختيار أوراق مالية معينة.

تعد عمليات الدمج والاستحواذ جزءًا أساسيًا من دورتنا الاستراتيجية الحالية، إذ تبادر لجان مجلس الإدارة ولجان الإدارة التنفيذية بدراسة الفرص السانحة في هذا المجال. فبعد خمسين عامًا من النمو العضوي على صعيد المؤسسة ذاتها بشكل رئيسي، أصبحنا ندرس الآن مجموعة واسعة من فرص النمو غير العضوي عبر عمليات الدمج والاستحواذ. ومع ذلك، فإن تحديد الفرص المناسبة والمثمرة يُعد أمرًا مهمًا للغاية، لذا توجد لدينا عملية اختيار ذات معايير صارمة لضمان تحقيق أهدافنا بشكل سلس ومستدام.

رحلة التحول الرقمي

تمثل الرقمنة والابتكار ركيزتين أساسيتين لتقديم أفضل مستوى من الخدمة لا سيّما في ظل المشهد الرقمي سريع التطور. وعليه، نواصل قطع أشواط هائلة في مسيرة التحول الرقمي بالمجموعة، كما ندرك تمامًا أنها عملية مستمرة لا تتوقف. ففي مطلع هذا العام، قمنا بإطلاق جملة من الخدمات والقنوات المصرفية الرقمية الجديدة والمحسنة لعملائنا، الخدمات المصرفية عبر الأجهزة النقالة وعبر الإنترنت، والتي تجمع بين الخدمات الحالية وخدمات جديدة في حزمة واحدة تساعد العملاء على إجراء معاملاتهم المصرفية بسرعة وسلاسة.

كذلك قمنا بافتتاح الفرع الرقمي الخامس للبنك “BBKPLUS”، وهو ما يؤكد على التزامنا بتعزيز الابتكار على صعيد جميع عملياتنا، كما يتيح لعملائنا إجراء معاملاتهم المالية بأعلى مستوى من الكفاءة. ويُعد افتتاح هذا الفرع الجديد في سوق البراحة بديار المحرق جزءًا من استراتيجية بنك البحرين والكويت لتوسيع نطاق حضوره في جميع المواقع الرئيسية في المملكة. وتظل تلبية تطلعات عملائنا وطرح أفضل الخدمات المصرفية الرقمية في صدارة أولوياتنا دائمًا. ففي العام 2022، أصبح بنك البحرين والكويت أول بنك في المملكة يطرح خدمة “Samsung Wallet” لعملائه، ليضيف بذلك لخدماته مزيدًا من خيارات الدفع التي تتيح للعملاء إجراء معاملات آمنة وتجنب تبادل الأموال النقدية.

وإذ يواصل العالم الانتقال نحو الفضاء السيبراني، يمضي البنك قدمًا في رحلته نحو رقمنة مجموعة خدماته ومنتجاته بأكملها.

ومن أهم إنجازات التحول الرقمي التي حققها بنك البحرين والكويت في العام 2022 توقيع اتفاقية استراتيجية مع مزود حلول الأمن السيبراني المتكاملة “Beyon Cyber”، والتي ستقوم الشركة بموجها بتعزيز نظم الدفاع الرقمي في البنك. تشمل هذه الاتفاقية التي ستمتد على مدار عدة سنوات توفير مركز لعمليات الأمن (SOC) طوال الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة، والتحليل الذكي للتهديدات السيبرانية، وخدمات الاستجابة للحوادث السيبرانية إلى جانب خدمات أمنية أخرى. وتنطوي هذه التحسينات القادمة في البنية التحتية للأمن السيبراني في بنك البحرين والكويت على أهمية كبيرة لتحقيق أهدافنا الطموحة في ميدان الرقمنة.

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمة)

رضا العملاء

تقرير للاستدامة، والذي يتناول مدى التقدم الذي أحرزه البنك في تنفيذ الممارسات المستدامة على الصعيد البيئي والاجتماعي والاقتصادي على مدار العام 2021.

وتؤكد الإحصائيات وقصص النجاح التي يتضمنها التقرير على التزامنا بتحقيق أهدافنا، كما ترسي معياراً لتحسين معايير الاستدامة على صعيد جميع أعمالنا. وسواء تعلق الأمر بخفض الأثر البيئي لأعمالنا، أو زيادة التنوع بين الجنسين داخل المجموعة، أو التكيف مع الأنظمة واللوائح الجديدة، فإننا نلتزم كلياً باغتنام فرص التحسين.

وبواصل بنك البحرين والكويت وضع مبادرات تحسين الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في صدارة أولوياته وفقاً لأهداف محددة وقابلة للقياس. إذ نحرص على تعزيز أسس التنمية المستدامة داخل البنك وعلى صعيد المملكة بأكملها. وتتم مراقبة أداء بنك البحرين والكويت الخاص بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى مجلس الإدارة. وسعيًا لتوسيع نطاق المعرفة بالمسائل البيئية والاجتماعية والاستدامة، تم عقد محاضرات توعوية في هذا الصدد لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والموظفين على مدار العام.

أداء المكاتب والفروع الدولية

بشكل عام، تحسنت نوعية أصولنا إلى حد كبير في العام 2022. إذ انخفضت نسبة القروض المتعثرة من حوالي 5.2% في نهاية العام 2021 إلى 3.4% بنهاية العام 2022. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار الفائدة مقترناً بتداعيات النزاع الروسي الأوكراني قد أسفرا عن ضغوط أثرت على جودة الأصول بمختلف فئاتها تقريباً على مستوى العالم. وفي هذا الصدد، فإن الأداء المتواضع لمحفظة الأصول الدولية في بنك البحرين والكويت قد تم تخفيفه بفضل سياسات التنوع الخاصة بمحفظتنا الإجمالية، بما في ذلك تطبيق حدود صارمة للمخاطر للحد من التعرض لأسعار الفائدة المرتفعة. ونتيجة لذلك، يسرنا أن نعلن أن أثر ذلك على بنك البحرين والكويت كان ضئيلاً.

أداء الشركات التابعة

قامت كريدي مكس بمعالجة معاملات تجاوزت قيمتها 2.4 مليار دينار بحريني في العام 2022، أي أكثر من 11,000 كل ساعة. ونحن نفخر بمواصلة دعم هدف مملكة البحرين المتمثل في الحد من حجم النقد المتداول ودعم نمو منظومة المدفوعات الرقمية من خلال طرح تقنيات جديدة مثل نقاط البيع الإلكترونية المصغرة (POS-Mini) ودمج التطبيقات، ومساعدة التجار على طرح خدمات الدفع الذاتي. وباعتبارها شركة رائدة في مجال إصدار البطاقات، أطلقت كريدي مكس مجموعة من المبادرات من أجل تحسين الخدمات المقدمة للعملاء. ويشمل ذلك طرح بطاقات إيفينيت الائتمانية "السوداء" لتلبية احتياجات العملاء الأثرياء، وتحسين برنامج المكافآت "تمين"، كما أصبحت أول جهة إصدار بطاقات طرح خاصية تسجيل العملاء رقمياً مع ميزة الدمج الكامل مع مركز البحرين للمعلومات الائتمانية، واعرف عميلك إلكترونياً، وقاعدة بيانات "Check-World" ونظم تقييم الجدارة الائتمانية وغيرها من المبادرات.

كذلك واصلت كريدي مكس طرح منتجات لشريحة الشباب، بما في ذلك بطاقات طلبة الجامعات، وتطبيق "iLead" المصمم خصيصاً لمساعدة الآباء على تعزيز الوعي المالي والمسؤولية لدى أبنائهم منذ سن مبكرة.

نفخر في بنك البحرين والكويت بتلبية جميع احتياجات عملائنا وتجاوز توقعاتهم. وسعيًا لمواصلة تقديم تجربة مصرفية رائدة، أنشأنا وحدة تجربة العملاء المعنية بمتابعة تعليقات العملاء وملاحظاتهم ومعالجة الشكاوى باستخدام مقياس لرضا العملاء وأدوات تفاعلية مثل صافي نقاط الترويج (NPS) واستطلاعات رضا العملاء. ويهدف البنك إلى تحقيق صافي نقاط ترويج (NPS) يبلغ 55 أو أكثر. ويصل المعدل الحالي للخدمات المصرفية للأفراد إلى 66.9، وهو ما يؤكد على فاعلية جهودنا في إرضاء عملائنا وتحسين أدائنا.

دعم جهود الحكومة المؤقتة

أثناء العام 2022، وقّعنا اتفاقية شراكة استراتيجية جديدة مع صندوق العمل "تمكين" لتوفير التمويل لدعم تطوير مؤسسات القطاع الخاص في المملكة. ويهدف تعاوننا إلى ضمان حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل اللازم لتحفيز النشاط الاقتصادي في البلاد، وتشجيع رواد الأعمال ورجال الأعمال والمستثمرين على بدء مشاريع جديدة وتوسيع نطاق أعمالهم وتحقيق أهدافهم التنموية، وهو ما يساعد على إرساء قطاع خاص قوي ليظل محركاً مهماً من محركات نمو الاقتصاد الوطني.

كذلك قام بنك البحرين والكويت بإطلاق برنامج إرشادي وتدريبى موجه بشكل خاص لتمكين المرأة البحرينية من تعزيز تقدمها المهني والوصول إلى مناصب قيادية عليا، بما في ذلك عضوية مجالس إدارة الشركات والمؤسسات. وتعكس هذه المبادرة الجهود الرائدة والمتواصلة للبنك في دعم تمكين المرأة البحرينية وتقديمها من جهة، وتواكب التوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز الحضور النوعي للمرأة في مواقع القيادة واتخاذ القرار من جهة أخرى.

هذا ويفخر بنك البحرين والكويت بدعم جهود الحكومة المؤقتة الرامية إلى تحسين نوعية الحياة في البحرين وإثرائها على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الإسكان. ففي العام 2022، وقّعنا اتفاقية شراكة مع بنك الإسكان لتوفير قروض رهن عقاري للمواطنين البحرينيين المؤهلين لبرنامج مزايا للسكن الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

ويوفر برنامج مزايا للمتفعين منه فرصة امتلاك بيت العمر عبر تسهيلات تمويلية مدعومة من الحكومة المؤقتة. ويتماشى هذا البرنامج مع إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاص بالبنك، إذ يمكننا من الاضطلاع بدور استباقي فاعل في دعم حكومة المملكة في مساعيها الحديثة لتلبية الطلب المتزايد على وحدات الإسكان.

كذلك يسعى بنك البحرين والكويت إلى المشاركة بدور حيوي في تشكيل مستقبل أكثر استدامة في المملكة. ففي أثناء العام، أطلقنا تسهيلات مالية خاصة لأصحاب الأعمال الراغبين في التحوّل جزئياً أو كلياً من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر الطاقة المتجددة. وتعكس هذه المبادرة التزام بنك البحرين والكويت الراسخ بمساعدة المملكة على تحقيق هدفها المتمثل في خفض انبعاثات الكربون إلى الصفر بحلول العام 2060.

التركيز على الاستدامة

تأتي الاستدامة في صميم استراتيجية بنك البحرين والكويت، كما نظل مدركين تماماً لأهمية الوفاء باحتياجات الحاضر دون المساس بقدره الأجيال القادمة على فعل الشيء ذاته. وفي العام 2022، أصدرنا أول



وخلال العام، حصل الموظفون على 59 ساعة تدريب في المتوسط. حيث يتلقى موظفو الخطوط الأمامية تدريباً سنوياً في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال، في حين يحصل باقي الموظفين على التدريب نفسه كل عامين. كذلك يحرص بنك البحرين والكويت على حصول جميع موظفيه على تدريب في مجال إدارة المخاطر التشغيلية وحماية خصوصية البيانات من أجل تعزيز وعيهم بشأن المعايير والأطر الرقابية والتنظيمية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار حرص البنك على تقديم أعلى مستوى من الخدمة لعملائه، حصل جميع موظفي الخطوط الأمامية على تدريب في مجالي منهجية التركيز على العملاء وتجربة العملاء.

وسعيًا لإرساء أسس ثقافة التعلم المستمر، طرح البنك سياسات جديدة لدعم موظفيه في الحصول على درجات شهادات جامعية وشهادات احترافية. وأطلق بنك البحرين والكويت هذا العام النسخة التاسعة من برنامج تطوير المتدربين الإداريين، مع التركيز بشكل خاص على التحول الرقمي. ويعتبر هذا البرنامج هو الأول من نوعه في البحرين، إذ يمثل برنامجًا مكثفًا صُمم لتزويد المواهب البحرينية بالمهارات اللازمة لتشكيل ملامح المرحلة القادمة من رحلة التحول الرقمي للقطاع المالي. وضمن حفل جوائز الخدمة الطويلة هذا العام، كرم البنك 101 من موظفيه ممن أمضوا فترات عمل في البنك تبدأ من خمس سنوات وصولاً لأربعين سنة. ونحن نؤمن ولائهم وتفانيهم والتزامهم الراسخ بقيم البنك، كما نعتز بإسهاماتهم القيّمة في مسيرة نجاحه.

هذا وقد تم إطلاق مجموعة من البرامج خلال العام بهدف تعزيز وعي الموظفين بشأن الصحة والرفاه في مكان العمل. كما يعتبر رضا الموظفين وتفانيهم من أوليات البنك، لذا يتم إجراء استطلاع صافي نقاط الترويج (NPS) للموظفين مرتين سنوياً. وتتم مشاركة النتائج مع الإدارة وتقييمها حرصاً على التحسين المستمر.

ويوجد لدى بنك البحرين والكويت العديد من البرامج لتحسين عملية استقطاب المواهب والكفاءات والاحتفاظ بها، ويتم تتبع النتائج لتقييم

وتدرس الشركة أيضاً مجموعة من التطورات التقنية والتشغيلية التي تركز على تحسين تجربة العملاء على مستوى جميع قنوات التواصل، إضافة إلى طرق لتمكين التجار من تنمية أعمالهم.

من جهة أخرى، قامت شركة (973 Labs)، الشركة المشتركة بين كبردي مكس وإنفيتا، بتوقيع أول اتفاقية استثمار مع مزود حلول برمجيات في البحرين. ويأتي ذلك تماشياً مع رؤيتها الرامية إلى تنويع أنشطتها لتشمل قطاع التكنولوجيا المالية وغيره من استثمارات الحلول الرقمية. وفازت إنفيتا أيضاً بعقد ضخ لفترة رابعة، كما تواصل تقديم حلول رقمية جديدة ومتطورة لعملائها.

كذلك حققت الشركة تقدماً مطرداً في حلول أخرى قائمة على الذكاء الاصطناعي تركز على إدارة تجربة العملاء، وسيتم طرحها قريباً. ومن المتوقع أن تحقق إنفيتا مزيداً من النمو في العام 2023، إذ تثمر تطورات الخدمات الرقمية عن فرص جديدة، والتي نؤمن أنها ستساعدنا على تحسين علاقاتنا مع شركائنا الحاليين والوصول إلى شرائح جديدة من العملاء.

موظفونا

يواصل بنك البحرين والكويت العمل بجد على تقديم الدعم الكامل لموظفيه في سعيهم نحو تطوير مستقبلهم المهني وصقل مهاراتهم. ففي العام 2022، قام البنك بتوسيع نطاق برامجه التدريبية بهدف تعزيز وعي الموظفين بالموضوعات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إذ عقد عدداً من الدورات التي ركزت على الاستدامة ومخاطر تغير المناخ.

وفي إطار التزامه بتمكين موظفيه وتشجيعهم ومساعدتهم على الارتقاء في السلم المهني، قام البنك بتعيين سبع سيدات بحرينيات في مجالس إدارة شركات المجموعة. كما قدم لهن تدريباً خاصاً بشأن مجموعة من الموضوعات المتعلقة بحوكمة الشركات.

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمة)

تطلعات العام 2023

رغم أن التداعيات المالية الناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي تقع خارج نطاق سيطرة بنك البحرين والكويت، إلا أن البنك يمضي قدماً في مسيرته مدفوعاً بمزيد من التفاؤل المشوب بالحد في العام 2023. وجاء معدل التضخم في الولايات المتحدة في الربع الأخير من العام 2022 أقل من المتوقع، وهو ما أثار احتمالات حدوث ركود أقل حدة العام القادم في البلدان الصناعية والعالم المتقدم. ويبعث هذا على الأمل في أن أي زيادات جديدة في معدلات التضخم ستكون أقل حدة، وهو ما سيضفي مزيداً من الاستقرار على ساحة الاقتصاد العالمي.

وفي مملكة البحرين، فإن خطة التعافي الاقتصادي، والتي تدعم انتعاش الأوضاع بالمملكة في مرحلة ما بعد الجائحة وتعزز استراتيجيات التنويع الاقتصادي، تواصل إحداث أثر إيجابي ملموس. ففي نوفمبر 2022، عدّلت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية نظرتها المستقبلية لاقتصاد مملكة البحرين من مستقرة إلى إيجابية، في حين أكدت تقييم المملكة الائتماني السيادي طويل وقصير الأجل بالعملة المحلية والأجنبية عند "B+/B".

وبعكس ذلك مدى فاعلية الخطة، والتي تتضمن إطلاق أكثر من 20 مشروعاً استراتيجياً جديداً في شتى القطاعات بقيمة تتجاوز 30 مليار دولار أمريكي. ويحدونا التفاؤل والحماس بفضل رؤية الحكومة الثاقبة وطرح العديد من المشروعات الحيوية التي ستساهم في تحفيز الاقتصاد الوطني. وتؤكد النتائج المتميزة التي حققها بنك البحرين والكويت في العام 2022 على كفاءة استراتيجيتنا التقدمية بعيدة المدى، وفاعلية نهجنا المتحفظ في إدارة المخاطر ومحفظتنا المتنوعة. ونحن نتطلع إلى تعزيز هذا الزخم في العام 2023 إذ نمضي قدماً في رحلة التحول الرقمي مع العمل بكل جدٍ وتفانٍ على تحقيق أهداف استراتيجية 2022-2024 في الوقت ذاته.

شكر وتقدير

بالنيابة عن جميع أعضاء الإدارة التنفيذية، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر لنا؛ فقد ساهمت توجيهاتهم وإسهاماتهم الاستراتيجية على مدار العام في خدمة المجموعة ومساهمتها بشكل استثنائي. كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الجهات الرقابية والتنظيمية التي وجهتنا في كل مجالات عملنا خلال العام 2022. وأعرب أيضاً عن خالص امتناني وتقديري لعملائنا الأوفياء وموظفينا الاستثنائيين على ولائهم والتزامهم المستمرين.

عبدالرحمن علي سيف

الرئيس التنفيذي للمجموعة

التقدم المحرز في هذا المجال. وخلال العام 2022، بلغ معدل الدوران الوظيفي الطوعي 5%، وهو ما يؤكد على فاعلية جهودنا في هذا الصدد. وأطلق البنك مؤخراً برنامج تنمية الثقافة لتمكين موظفي البنك من تلبية توقعات العصر الرقمي والتغلب على تحديات التحول الرقمي للقطاع المالي.

الرقابة الداخلية

يواصل بنك البحرين والكويت تطبيق نظام رقابة داخلي سليم في جميع دوائره وفروعه وشركاته التابعة بهدف حماية أصول المجموعة. وقد قامت وحدة الرقابة الداخلية المختصة بتطبيق نظم وإجراءات شاملة صُممت بشكل يساعد على تحديد وإدارة المخاطر التي قد تنشأ في سياق مزاوله أعمال البنك. وتتم مراجعة تلك الضوابط وتحديثها بشكل دوري وعند الحاجة.

الجوائز

حصد بنك البحرين والكويت العديد من الجوائز المرموقة تقديرًا لالتزامه بتقديم تجربة مصرفية متكاملة وممتازة لعملائه، بما في ذلك جائزة "أفضل استراتيجية لتجربة العملاء الرقمية" من مؤسسة ذا ديجيتال بانكر العالمية، وجائزة "أفضل بنك في مجال الخدمات الرقمية في البحرين للعام 2022" من اتحاد المصارف العربية. وجائزة "الالتزام وأخلاقيات الإدارة المصرفية" من مؤسسة التميز الدولية. وتلهمنا هذه الإنجازات المشرفة الاستمرار في تحقيق المزيد من النجاحات والارتقاء بمعاييرنا عالية الجودة نحو آفاق أسمى.

اليوبيل الذهبي

شكلت احتفالات اليوبيل الذهبي للبنك أبرز أحداث العام. فعلى مدار خمسة عقود، واصل البنك دعمه الراسخ لمسيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي ومؤازرة المجتمعات التي يخدمها وإثرائها. وفي هذا العام، ارتأينا رد بعض الجميل تقديرًا منا لمساهمينا وموظفينا وعملائنا والمجتمع بأكمله لثقتهم ودعمهم المستمرين لنا طوال رحلتنا.

وعليه، أطلقنا سلسلة من المبادرات الفعالة. حيث تبرعنا بمبلغ 200 ألف دينار بحريني لمشروع سهم الغارمين لمساعدة 50 معسراً ومعسرة على سداد ديونهم. كما قمنا بتقديم 50 منحة دراسية لخريجي وخريجات الشهادة الثانوية للالتحاق بالدراسة في جامعة البحرين وكلية بوليتكنك البحرين. كذلك قام البنك بتسديد ما يصل إلى 5 آلاف دينار بحريني من قروض 50 من عملائه.

وفي ختام الاحتفالات التي استمرت على مدار العام، سيقوم البنك مهرجاناً فريداً من نوعه سيستمتع خلاله عملاؤه الأوفياء بفرصة قيمة للفوز بسيارة من ضمن 50 سيارة سيتم إجراء سحب عليها.

وفي ختام الاحتفالات التي استمرت على مدار العام، سيقوم البنك مهرجاناً فريداً من نوعه سيستمتع خلاله عملاؤه الأوفياء بفرصة قيمة للفوز بسيارة من ضمن 50 سيارة سيتم إجراء سحب عليها.

الاحتفال بخمسين عاماً من النجاح والازدهار

احتفالاً باليوبيل الذهبي للبنك، قمنا بإطلاق سلسلة من المبادرات تعبيراً عن خالص شكرنا وتقديرنا لمساهميننا وموظفينا وعملائنا والمجتمع بأكمله في مملكة البحرين على ما قدموه لنا من دعم متواصل على مدار الخمسة عقود الماضية. وتبلورت جميع هذه الأنشطة والمبادرات حول الرقم 50، حيث جاءت انعكاساً للالتزامنا بالقيم التي حوّلت بنك البحرين والكويت إلى إحدى أهم المؤسسات المالية الرائدة في المنطقة.

موظفونا



احتفاءً بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسه، أقام بنك البحرين والكويت احتفالاً خاصاً لتكريم عملائنا ونخبة من الشخصيات من المجتمع وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين السابقين والحاليين ورئيس مجلس الإدارة الحالي ورؤساء مجلس الإدارة السابقين إلى جانب الرئيس التنفيذي الحالي للمجموعة والرؤساء التنفيذيين السابقين، حيث قدمت لهم دروفاً تقديرية عرفاناً بأهمية إسهاماتهم الجليلة في مسيرة تقدم البنك ونموه. وكان في الحضور نخبة من كبار الشخصيات من مختلف القطاعات في مملكة البحرين ودولة الكويت.

مساهموننا



أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية إضافية واستثنائية بقيمة 5 فلس عن السهم الواحد تُدفع لمرة واحدة للمساهمين المسجلين لدى البنك في تاريخ الاستحقاق بمناسبة احتفالات البنك بالذكرى السنوية الخمسين شريطة موافقة الجمعية العامة العادية والجهات الرقابية. ويظل بنك البحرين والكويت وشركاته التابعة ملتزمين بتحسين القيمة لصالح السادة المساهمين وحماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم.

مجتمعنا



الغارمون

قام بنك البحرين والكويت أيضاً بتكريم موظفيه في مملكة البحرين وخارجها ومكافأتهم بجوائز مالية قيمة اعترافاً بإسهاماتهم الكبيرة في رحلة نجاح البنك على مدار السنين. ويأتي ذلك تماشياً مع فلسفة البنك التي تتبلور حول تحفيز كوادره وتقديرها، وهو ما يترجم مباشرة إلى تجربة فائقة الجودة لجميع عملائه.

هذا ويؤدي موظفونا دوراً بالغ الأهمية في تمكين البنك من تحقيق أعلى معايير التميز. ونحن نسعى في بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على مكانتنا الرائدة كأحد أبرز جهات التوظيف الرئيسية والمفضلة في المملكة، ومن ثم فإننا حرصون على تحفيز موظفينا وتمكينهم من بلوغ أقصى إمكاناتهم من خلال التدريب والتطوير والاعتراف بمجهوداتهم وتقديرها.

عملائنا



تسوية القروض

على مدار العام 2022، قام البنك بتسديد ما يصل إلى 5 آلاف دينار بحريني من قروض 50 من عملائه بقيمة إجمالية بلغت 250 ألف دينار بحريني. وتم اختيار الفائزين عبر سلسلة من السحوبات التي تم إجراؤها عن بُعد عبر الإنترنت تحت إشراف وحدة حماية المستهلك في وزارة الصناعة والتجارة، بالإضافة دوائر التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية والتسويق والخدمات المصرفية للأفراد في بنك البحرين والكويت وممثل التدقيق الخارجي من مؤسسة إرنست ويونغ. وكان لهذه الحملة تأثير إيجابي عظيم على الفائزين، ونحن سعداء بمساهمتنا في تخفيف أعباء القروض الخاصة بهم جزئياً أو كلياً.

مهرجان بنك البحرين والكويت

من المقرر أن يحتتم البنك احتفالاته باليوبيل الذهبي لتأسيسه في العام 2023 من خلال إقامة مهرجان بنك البحرين والكويت، والذي سيتضمن مجموعة واسعة من البرامج المميزة، بما في ذلك سحب سيستمع خلاله العملاء بفرصة قيمة للفوز بواحدة من 50 سيارة. وعلاوة على ذلك، سيوفر المهرجان للزوار والجمهور العام فرصة الفوز بجوائز نقدية فورية، بالإضافة إلى عروض حية ومأكولات ومشروبات وأنشطة ترفيهية للأطفال.

ومن خلال سداد ديون هؤلاء المتعثرين وتفريج كبرهم، والذين كان معظمهم ضحايا للظروف العسيرة، استطعنا منحهم فرصة ثانية للنهوض بأوضاعهم والحفاظ على تماسك أسرهم. ونحن نسعد دائماً بدعم هذه المشروعات الخيرية والإنسانية التي تسلط الضوء على مدى ترابط نسيج المجتمع البحريني. وكعهدنا، نواصل عزمنا على دعم المجتمع ومساعدة أفرادها على تجنب أزمات الإعسار كليا.

المنح الدراسية

نؤمن في بنك البحرين والكويت بأن الاستثمار في تعزيز قدرات الشباب البحريني وصل موارثه هو استثمار حيوي في مستقبل المملكة ذاته. وفي هذا الصدد، قمنا بتمويل 50 منحة دراسية، بتكلفة إجمالية بلغت 192 ألف دينار بحريني، للطلبة والطالبات من خريجي المدارس الحكومية والخاصة للالتحاق بجامعة البحرين وكلية بوليتكنك البحرين.

ويواصل بنك البحرين والكويت التزامه بتطوير قدرات الشباب البحريني وتنمية كفاءاته حرصاً على تأمين مستقبل مزدهر للقطاع المالي في المملكة وإعداد قادة مسلحين بمجموعة من المهارات المتقدمة. ويعتبر تقديم مزيج شامل من التدريب الأكاديمي والعملية والتدريب أثناء العمل الفعلي عاملاً مهماً لخلق قوى عاملة متكاملة المهارات.



محمد عبدالله عيسى
الرئيس التنفيذي للرقابة المالية والتخطيط
للمجموعة
المؤهلات والخبرات:
محاسب قانوني معتمد، المعهد الأمريكي
للمحاسبين القانونيين، مجلس ولاية ديلاوير
للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكية
(2001).
31 عامًا من الخبرة في مجال الإدارة المالية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام
2001.



حسن محمد بورشيد
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والشؤون
الإدارية للمجموعة
المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الموارد البشرية، جامعة
ديبول، الولايات المتحدة الأمريكية (2006).
28 عامًا من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام
1998.



عبدالرحمن علي سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة
المؤهلات والخبرات:
دكتوراه في الاقتصاد، جامعة ليستر،
المملكة المتحدة (1992).
40 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام
2008.



أحمد عبدالقادر تقي
مدير عام
الخدمات المصرفية للشركات
المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة
غلامورغان، المملكة المتحدة
(2012).
21 عامًا من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2014.



محمد أحمد الرئيس
مدير عام
الخزينة والاستثمار
المؤهلات والخبرات:
ماجستير في التمويل، جامعة
أوتاغو، نيوزيلندا (2008).
14 عامًا من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2013.



راج كومار دوغار
مدير عام
التدقيق الداخلي
المؤهلات والخبرات:
محاسب مُعتمد (ACA) من معهد
المحاسبين الماليين المعتمدين في
الهند (1987).
33 عامًا من الخبرة العملية، والتي
تشمل 22 عامًا من الخبرة في
التدقيق الداخلي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2000.



نديم عبد العزيز الكوهجي
مدير عام
تقييم ومعالجة الائتمان
المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس في إدارة الأعمال،
جامعة تكساس في أوستن،
الولايات المتحدة الأمريكية
(1988).
25 عامًا من الخبرة المصرفية و12
عامًا من الخبرة في مجال التدقيق.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 1999.



عادل عبد الله سالم

مدير عام

الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات:

دكتوراة في الإدارة، كلية موناك لإدارة الأعمال، سويسرا (2015).
35 عامًا من الخبرة في الخدمات المصرفية للأفراد ومجال البطاقات والاتصالات.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2017.



أبهيك جوسوامي

رئيس المخاطر للمجموعة

إدارة المخاطر والائتمان

المؤهلات والخبرات:

بكالوريوس في التكنولوجيا مع مرتبة الشرف تخصص الهندسة الميكانيكية، المعهد الهندي للتكنولوجيا في كاراجبور (1990). مدير المخاطر المالية، الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية (2002). محلل مالي معتمد، معهد المحللين الماليين، الولايات المتحدة الأمريكية (2004).
30 عامًا من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2021.



حسن أحمد أبوزيد

الرئيس التنفيذي

لتقنية المعلومات والعمليات للمجموعة

المؤهلات والخبرات:

بكالوريوس في الهندسة المعمارية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية (1987).
33 عامًا من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2019.



ندين نبيل الشيراوي

رئيس الالتزام

ومكافحة غسل الأموال للمجموعة

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في الدراسات التنموية، كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة (2002).
19 عامًا من الخبرة، بما في ذلك 15 عامًا من الخبرة في مجال الالتزام ومكافحة غسل الأموال.
انضمت إلى بنك البحرين والكويت في عام 2008.



سيمون كارميناتي

رئيس تطوير الأعمال

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة كنت، المملكة المتحدة (1998).
30 عامًا من الخبرة العملية، بما في ذلك 14 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2014.



إيوان ستيرلينغ

مدير عام

الخدمات المصرفية الدولية

والفروع الخارجية

المؤهلات والخبرات:

بكالوريوس في القانون مع مرتبة الشرف، جامعة ويلز، المملكة المتحدة (1985).
36 عامًا من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2020.

ويتيح لنا ذلك تركيز جهودنا وتوسيع نطاقها وترتيب أولوياتها، وهو ما يتيح لنا في نهاية المطاف تعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء مملكة البحرين. ويستند إطار عمل الاستدامة في البنك على أربع ركائز، وهي حوكمة الشركات، والمسؤولية تجاه الموظفين، وتعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء، وغرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

يشكّل التزامنا الراسخ بالاستدامة إحدى أهم القيم ذات الجذور العميقة في الثقافة المؤسسية للبنك. وإذ نمضي قدماً نحو مستقبل أكثر إشراقاً، نواصل الاسترشاد بمبادئ الاستدامة في كل جوانب نهجنا في الإدارة. إذ يتبلور مفهومنا للاستدامة حول الوفاء باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على فعل الشيء ذاته. ولوضع تصوّر لهذه القضايا الحيوية، نعتمد على إطار الاستدامة الخاص ببنك البحرين والكويت لتحديد وإدارة آثار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

مواءمة أهدافنا مع الأولويات الوطنية والدولية

قام بنك البحرين والكويت بمواءمة أولوياته مع أهداف رؤية المملكة 2030 من أجل بناء اقتصاد قوي ومجتمع حيوي ونشط ومبتكر. كما قمنا بدمج أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ضمن أنشطتنا، حيثما أمكن. وتتضمن:

تعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء



- 3.9: زيادة فرص حصول المؤسسات الصناعية الصغيرة وغيرها من المشروعات، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان ميسور التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية



- 3.13: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من آثار تغيّر المناخ، والتكيّف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.
- 17.17: تشجيع وتعزيز الشراكات الفعّالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني استناداً إلى الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

تعزيز حوكمة الشركات



- 4.16: الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول العام 2030.
- 5.16: الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.

المسؤولية تجاه الموظفين



- 5.5: كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعّالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة.
- 5.ب: تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكنية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.
- 5.8: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الهمم، وتكافؤ الأجر مقابل العمل متكافئ القيمة بحلول العام 2030.

أهم مؤشرات أداء الاستدامة في العام 2022

يقوم بنك البحرين والكويت أيضًا بإجراء تدريب على مهام مجلس الإدارة والحوكمة للموظفات في المناصب العليا من أجل إدراج عدد من المرشحات في انتخابات مجلس الإدارة القادمة وتعزيز التنوع في المجلس.



%41.6

من أعضاء مجلس الإدارة مستقلون

قام مجلس الإدارة بإدراج مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالاستدامة ضمن الأهداف السنوية للإدارة التنفيذية لضمان ترسيخ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وإطار عمل الاستدامة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للبنك.



%16.6

من أعضاء مجلس الإدارة من النساء

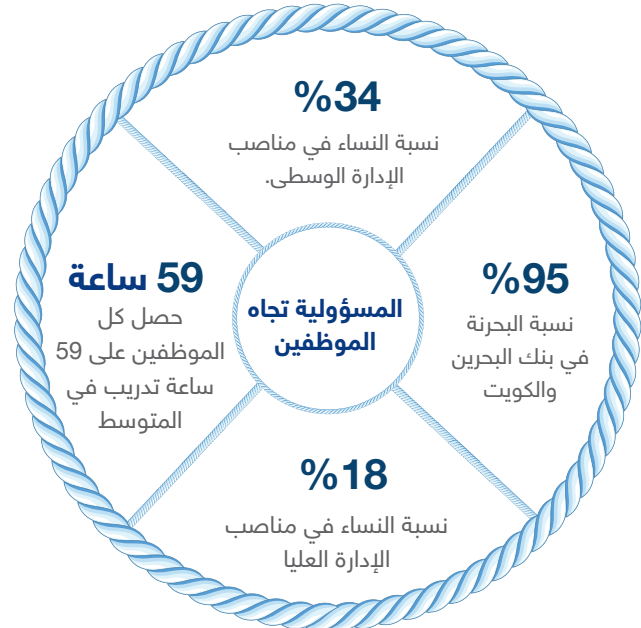


%40.4

من إجمالي القوة العاملة من النساء



المسؤولية تجاه الموظفين



غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية

يعمل بنك البحرين والكويت على تقليل الأثر السلبي لأعماله على البيئة من خلال المراقبة والرصد والاستثمار في التدابير المستدامة للحد من إهدار الطاقة، لا سيّما فيما يتعلق بالكهرباء والمياه

87%

من إجمالي الموردين كانت من الموردين المحليين

3.5%

من الأرباح قبل احتساب الضرائب خُصصت للمبادرات المجتمعية

مواصلة مبادرات المسؤولية الاجتماعية

يفخر بنك البحرين والكويت بدوره الحيوي في إثراء المجتمعات التي يعمل فيها، كما يسعى دائماً للبحث عن سبل وفرص جديدة لتسخير موارده لصالح دعم المبادرات التي تلبي احتياجات المجتمع الأكثر إلحاحاً.

في العام 2022، تم تخصيص 2.2 مليون دينار بحريني للاستثمار في المبادرات البيئية والاجتماعية مع التركيز بشكل خاص على "الطاقة المتجددة والبيئة". وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

- قروض لشراء ألواح الطاقة الشمسية للعملاء
- دعم المبادرة الوطنية "دمت خضراء"
- تبني حلول لترشيد استهلاك الطاقة داخل منشآت البنك
- دعم مبادرات القطاع العام المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة
- تمويل استدامة للعملاء من أصحاب الأعمال والأفراد الراغبين في التحوّل جزئياً أو كلياً من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر الطاقة المتجددة

تعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء



0.8 يوم

معدل الوقت الذي استغرقه البنك لحل جميع مشكلات العملاء.



77%

نسبة المعاملات التي أُجريت عبر القنوات الإلكترونية

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبنك في مساعدة العملاء على التغلب على التحديات الاجتماعية أو البيئية، أو الاستثمار في المنتجات المستدامة. وعليه، يمكننا تزويد عملائنا بالخدمات التالية:



قروض ألواح الطاقة الشمسية للعملاء الراغبين في تركيب ألواح شمسية في منازلهم للحد من استهلاك الطاقة

Lite
BANKING SOLUTIONS

فروع "BBK Lite" متخصصة في تقديم منتجات وخدمات لذوي الدخل المنخفض والعمال الوافدين



قروض برنامج "مزاي" تتيح للمنتفعين فرصة امتلاك بيت العمر عبر تسهيلات تمويل عقاري مدعومة من الحكومة البحرينية



القسم الثاني

التقارير والإفصاحات

27	تقرير حوكمة الشركات
43	الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
50	معلومات عن المؤسسة



تقرير حوكمة الشركات

تفخر مجموعة بنك البحرين والكويت بالتزامها بمعايير استثنائية لحوكمة الشركات المتوافقة مع أفضل المعايير الدولية. وتعتبر الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات أساساً لتحقيق أهداف البنك الجوهرية وللحفاظ على مكانته الرائدة ضمن القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

رؤية حوكمة الشركات لدى المجموعة

إن البنك والشركات التابعة له بالكامل سوف تواصل حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لمليكيته في البنك وسيظل ذلك دوماً من أولوياته، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالالتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، بما في ذلك دليل المسيطرون الصادر من مصرف البحرين المركزي، بل وسيهتم كذلك بجودة معايير الحوكمة لدى البنك. إن البنك والشركات التابعة له بالكامل ستعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

الامتثال للمتطلبات التنظيمية لحوكمة الشركات

يضمن البنك الالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في هذا الصدد. وقد تأكد البنك من التزام البنك الكامل بهذه المتطلبات هذا العام عن طريق مراجعة هذه المتطلبات. ولوحظت بعض الأمور المتعلقة بعدم الامتثال في علم 2022 كما يلي، وجرى معالجتها خلال العام:

1. مراجعة إطار الحوكمة بشكل سنوي بدلا من كل ثلاثة أعوام و تم معالجة ذلك بشكل فوري لتصبح المراجعة بشكل سنوي.
2. عدم حضور جميع أعضاء المجلس لاجتماع الجمعية العامة وقد كان ذلك لظروف الجائحة وارتباط بعض السادة الأعضاء بمهام عمل أخرى وسوف يعمل البنك على تطبيق هذا المتطلب.
3. الحصول على موافقة الجهة الرقابية على تعيين مدققي الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة العادية. وبالفعل، فقد تم تغيير الإجراءات الداخلية لتحقيق ذلك.

المبادرات في عام 2022

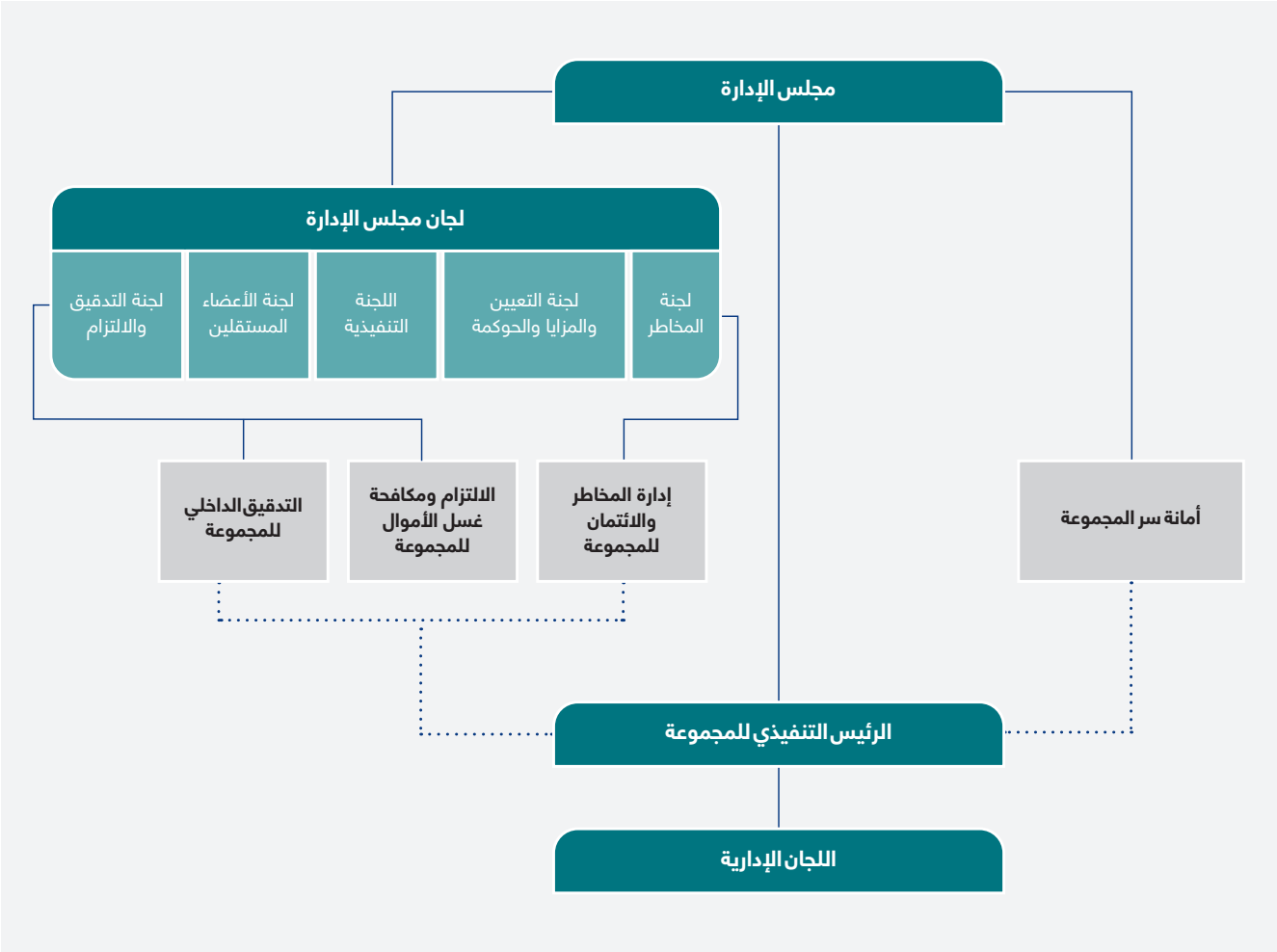
قامت مجموعة بنك البحرين والكويت بتنفيذ مبادرات في عام 2022 لتنفيذ رؤية حوكمة الشركات لديها ومتطلبات أخرى خلال العام كالتالي:

- أنجزت بنجاح عملية تقييم المجلس وللجانه بشكل رقمي تماما باستخدام التطبيق الذكي لمجلس الإدارة وقدمت بعض التوصيات لتطوير أعمال المجلس ولجانه. وترد التوصيات الرئيسية تحت تقييم المجلس واللجان في هذا التقرير.
- راجع المجلس استقلالية عدد من أعضاء المجلس.
- اطلعت لجنة التعيين والمزايا والحوكمة على تقرير الاستدامة الذي صدر بشكل مستقل عن التقرير السنوي للبنك وهو من المبادرات الرئيسية للبنك خلال عام 2022.

- تم القيام بمرحلتين من الامتثال للمتطلبات الرقابية الخاصة بحوكمة الشركات لضمان الامتثال الكامل، من قبل إدارة وإدارة الامتثال وإدارة أمانة سر المجموعة.
- الحصول على موافقة الجهة الرقابية على تعيين مدققي الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة العادية. وبالفعل تم تغيير الإجراءات الداخلية للتحقق من ذلك.
- تم تعزيز استخدام التكنولوجيا لأعمال المجلس واللجان التابعة بشكل أكبر في البنك والشركات التابعة له المملوكة بالكامل باستخدام النظام الإلكتروني.
- قام البنك بتعيين 7 سيدات في مجالس إدارات الشركات التابعة والزميلة.
- تم تطوير دور وحدة علاقات المستثمرين ضمن دائرة أمانة سر المجموعة وتحسين منصة محدثة لعلاقات المستثمرين مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات الدولية لبقاء جميع المساهمين المستثمرين على اطلاع تام على جميع الإفصاحات ذات الصلة ومشاركة أمانة سر المجموعة في اجتماعات محلي النتائج المالية ربع السنوية وإطلاع المساهمين والمستثمرين على آخر المستجدات في البنك.
- تم مراجعة توجيهات المجلس والتأكد من تطبيقها فيما يخص إستراتيجية الأعوام 2022 إلى 2024.
- ترتيب زيارة للجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة إلى فرع البنك بدولة الكويت ولقاء إدارة الفرع والإحاطة بخطط أعمال الفرع.
- تم البدء في تهيئة سيدة للتعاقد الإداري للأمين سر المجموعة إيماناً من البنك بأهمية الدور النسائي والتعاقد الإداري على حد سواء ومن جهة أخرى أهمية جانب الحوكمة المؤسسية.
- أنشأ البنك لجنة مؤقتة لدراسة الفرص المتاحة للاندماجات والاستحواذات لتنمية أعمال المجموعة وتقديم قيمة إضافية للمساهمين وجميع الأطراف الأخرى المعنية.
- عقدت دورة تدريبية من قبل رئيس أمانة سر المجموعة لأعضاء مجالس الإدارة في المجموعة وكذلك لعدد من الإداريين لدى البنك بعنوان: «مجلس الإدارة وأساسيات حوكمة الشركات».
- عقد المجلس اجتماعاً خاصاً لدراسة أعمال الفروع الخارجية والاستفادة المثلى من تواجد البنك في الخارج.
- خلال عام 2022 أصبح موضوع الامتثال بالمتطلبات الرقابية مرتبطاً بمكافآت الموظفين.

الهيكل التنظيمي للحوكمة

يشكل مجلس الإدارة ما يلزم من لجان مجلس الإدارة والإدارة لمساعدة المجلس في توفير الإشراف الفعال على عمليات البنك. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة الهيكل بشكل دوري وتعديله إذا لزم الأمر. يمكن تشكيل لجان إضافية من وقت لآخر و / أو يمكن تكليف اللجان الحالية بمسؤوليات إضافية. وتمثل الإدارة التنفيذية جزءاً مهماً من هيكل الحوكمة. الهيكل كما يلي:



الإطار العام للحوكمة

يربط نموذج حوكمة الشركات العلاقة الديناميكية بين الأطراف المعنية الرئيسية الثلاثة وهي المساهمون ومجلس الإدارة والإدارة. تختلف أدوار المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة بشكل واضح ولكنها مكتملة للأهداف الأساسية وعمل المؤسسة. يعتمد نموذج حوكمة الشركات لبنك البحرين والكويت على نموذج أنجلو أمريكي الذي تم توسيعه ليشمل مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية الذين لديهم اهتمام بالبنك ونجاحه.

يتمثل دور أمين سر المجموعة الشركة في مساعدة مجلس الإدارة ولجانه في الحفاظ على العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين والعكس صحيح. إن وظيفة الرقابة المالية مستقلة عن خطوط الأعمال. إن وظيفة المراجعة مستقلة وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. إن إدارة المخاطر مستقلة وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تضمن ممارسات حوكمة الشركات في بنك البحرين والكويت وجود علاقة صحية مع جميع الأطراف المعنية مع تحقيق الأهداف الأساسية للبنك.

بيان قابلية تحمل المخاطر

يتم تحديد قابلية تحمل البنك للمخاطر سنوياً من قبل مجلس الإدارة بهدف مواءمة المخاطر مع المتطلبات القانونية وأهداف العمل الاستراتيجية وتخطيط رأس المال. ويلعب مجلس الإدارة دوراً محورياً ورئيسياً في تنفيذ مدى تحمل المخاطر للبنك من خلال توجيه استخدام أشكال مختلفة من التمويل والأسواق الجغرافية للبنك والتمويل وإدارة السيولة. كما يراقب مجلس الإدارة مدى التزام بنك البحرين والكويت ببيان قابلية تحمل المخاطر ويضع التغييرات الضرورية لتحديد التغيرات في الأولويات الاستراتيجية للبنك وبيئة التشغيل وبيان المخاطر.

تُحدد وثائق الرؤية والاستراتيجية السنوية، ومدتها ثلاث سنوات، والسياسات الداخلية للبنك وإطار التفويض والقواعد والمبادئ التوجيهية الإطار العام لقابلية البنك للمخاطر. ويكمل بيان قابلية تحمل المخاطر تلك الوثائق الأساسية من خلال تحديد الاعتبارات الرئيسية لقابلية تحمل البنك للمخاطر وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر.

الغرض من بيان قابلية المخاطر هو توضيح المبادئ العامة للمخاطر في البنك، لزيادة الوعي بالمخاطر عبر المجموعة، وتوجيه الموظفين فيما يتعلق بالسلوك المقبول والسلوك غير المقبول. ويتم تنفيذ بيان قابلية المخاطر من خلال السياسات والإجراءات التشغيلية للبنك ومقاييس المراقبة ونظام الحدود، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) والضوابط الداخلية. وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر متضمن في العمليات الأساسية للبنك ويؤثر على عمليات البنك بطريقة شاملة.

يخضع بنك البحرين والكويت للجهات الرقابية والأنظمة التحوطية. تتم مراجعة أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر بالبنك وتنقيحها بشكل مستمر لضمان الامتثال الصارم للوائح في جميع السلطات القضائية التي يعمل من خلالها؛ وكذلك مع ما يحدده البنك على أنه معايير السوق ذات الصلة، والتوصيات وأفضل الممارسات. ينطبق هذا المبدأ أيضاً على إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

تتمثل الأهداف الأساسية لبيان قابلية تحمل المخاطر فيما يلي:

- تقديم تحديد واضح للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر وتحديد المخاطر بشكل إجمالي. ويشكل بيان قابلية تحمل المخاطر أساساً للتواصل الفعال للإبلاغ الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بالمخاطر؛
- زيادة فهم بنك البحرين والكويت للمخاطر المادية وزيادة الوعي بالمخاطر عبر المؤسسة.
- التأثير بشكل إيجابي على ثقافة المخاطر المحددة للبنك.

تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل أساسي في نشاطه الأساسي المتمثل في الإقراض. يمول بنك البحرين والكويت أنشطته من خلال حقوق المساهمين وخدمات التجزئة وودائع الشركات وإصدار السندات في أسواق رأس المال الدولية والاقتراض من الأسواق. تتنوع

قاعدة التمويل عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يعتمد النموذج التشغيلي لبنك البحرين والكويت على قدرته على الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة ما يتيح الإقراض بشروط جذابة لعملائه. كما تعتمد ميزة التمويل في بنك البحرين والكويت على محفظته المالية القوية والدعم القوي من المساهمين.

لدعم عمليات الإقراض والتمويل، يحتفظ البنك بمحفظة من الأصول السائلة. يتمثل الهدف الأساسي للمحفظة السائلة في التأكد من أن البنك قادر على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. ويتماشى تكوين محفظة السيولة في البنك مع هذا الهدف.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل المخاطر في عمليات بنك البحرين والكويت ضمن قدرة البنك على تحمل المخاطر. تعتبر حدود المخاطر وتقييم ملف المخاطر من العناصر الرئيسية الأخرى في تنفيذ إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

القدرة على تقبل المخاطر محدودة بالموارد المالية وغير المالية التي يمتلكها البنك وتقع في نطاق سيطرته. تم تحديد قابلية تحمل المخاطر في البنك إلى مستوى يقع ضمن نطاق قدرة المخاطر لضمان استمرار تعرض البنك للمخاطر.

تتكون الموارد المالية للبنك من رأس المال المدفوع للبنك والأرباح المستقبلية، إلى جانب ودائع العملاء، الأموال المجمعة من خلال السندات وقروض من المصرف المركزي ومن مؤسسات مالية أخرى. تتمثل الموارد غير المالية في مهارات وكفاءات الموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والإجراءات الداخلية والأنظمة الرقابية. تعتمد قدرة البنك على تحمل المخاطر على عملية اختيار العملاء الدقيقة ومراجعات التفويض الائتماني الفردي وعملية منح الائتمان الشاملة. لذلك، تساهم الموارد المالية والحوكمة القوية في الحفاظ على المركز التنافسي للبنك والمركز المالي القوي والسيولة.

تُستخدم حدود المخاطر لتحديد التفويض الخاص بقابلية تحمل المخاطر لخطوط الأعمال والمحافظة. تم وضع حدود المخاطر الرئيسية ضمن سياسات إدارة المخاطر بالبنك وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يضع نظام الحد حدوداً للمستوى المقبول للائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ضمن قابلية تحمل المخاطر المحددة. تتم مراجعة الوضع الفعلي من خلال حدود المخاطر على مستويات مختلفة (لجنة مخاطر التابعة لمجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة إدارة الأصول والخصوم، الإدارة العليا... إلخ) اعتماداً على طبيعة الحدود وكما هو محدد في سياسات المخاطر ذات الصلة. يتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا المسؤولية الكاملة عن تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر، والتي يتم قياسها ومراقبتها على مستوى خطوط الأعمال العمودية في أنشطتها التشغيلية.

يهدف تقييم ملف تعريف المخاطر إلى التأكد من أن ملف مخاطر البنك يقع ضمن حدود المخاطر وبالتالي ضمن قابلية تحمل المخاطر والقدرة على المخاطر. تقييم ملف المخاطر هو تقييم دقيق لمستوى وأنواع تعرض البنك للمخاطر. يشمل التقييم تقييم المخاطر الجوهرية للبنك، مثل الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

مخاطر الائتمان

يتعرض بنك البحرين والكويت للمخاطر في المقام الأول في نشاطه الأساسي المتمثل في إقراض الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة/ المتوسطة والحكومات وكيانات القطاع العام والمؤسسات المالية، إلخ. يُعزّض الإقراض البنك لمخاطر الائتمان والتركيز والتغيرات في دورة الأعمال. يتم تحليل كل إقراض بدقة من عدة زوايا (على سبيل المثال: مخاطر التخلف عن السداد والمخاطر المالية والعناية الواجبة للعملاء والمخاطر القانونية ومخاطر العملة وما إلى ذلك) للتأكد من أن قرارات التمويل تستند إلى أسس سليمة. الهدف العام لإدارة مخاطر الائتمان هو الحفاظ على جودة عالية للمحفظة مع تنويع مناسب للمخاطر لتجنب التركيز المفرط للمخاطر. يتم تعيين ومراقبة تصنيف درجة الحساب وحدود تركيز الصناعة وتسعير المخاطر وما إلى ذلك.

مخاطر السوق والخزينة

يعتبر التمويل وإدارة الأصول والخصوم وإدارة محفظة الأصول السائلة جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك التجارية.

تنوع قاعدة التمويل في بنك البحرين والكويت عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يدير البنك بشكل فعال تعرضات المخاطر الناشئة بشكل رئيسي من عدم تطابق تواريخ الاستحقاق بين الأصول (القروض واستثمارات الخزانة) والمطلوبات (الودائع والقروض وحقوق الملكية). يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية لضمان قدرته على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

يدير بنك البحرين والكويت مخاطر أسعار الفائدة عن طريق التمويل/الاستثمار في مجموعة من الأصول ذات السعر الثابت والمتغير، ما يسمح للبنك بتوليد أرباح ثابتة والحفاظ على قاعدة رأس المال على المدى الطويل. تُستثمر محفظة السيولة في بنك البحرين والكويت في أصول عالية الجودة، وبذلك، يتحمل بنك البحرين والكويت مخاطر ائتمانية محدودة (مخاطر التخلف عن سداد الائتمان وانتشار المخاطر).

يعمل بنك البحرين والكويت على التخفيف من مخاطر العملة ومعظم مخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن عمليات التمويل والإقراض عن طريق التحوط بالمشتقات. يؤدي استخدام المشتقات إلى تعريض بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر التشغيلية. يستخدم بنك البحرين والكويت اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بالضمانات لإدارة مخاطره تجاه شركاء المشتقات المالية.

يتم وضع المشغلات/ حدود السياسة وفقاً لسياسات وإجراءات المخاطر الداخلية للبنك. يتضمن ذلك المركز المالي المفتوح لصافي العملات الأجنبية وصافي القيمة المعرضة للمخاطر ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة (الفجوة وإيقاف خسارة القيمة المعرضة للمخاطر) وغيرها.

المخاطر التشغيلية

من أجل إدارة المخاطر التشغيلية وضع بنك البحرين والكويت إطار عمل يتكون من أدوات مثل الإبلاغ عن أحداث المخاطر والتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية. يضمن هذا الإطار إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مدى تقبل المخاطر المحددة للبنك. يتم تنفيذ إطار العمل من خلال وثائق الحوكمة المناسبة بما في ذلك السياسات والإجراءات المناسبة. تم وضع إطار العمل بهدف مساعدة الأعمال ومجالات الدعم في البنك في الحفاظ على عملية قوية للتحقق من أوجه القصور الرقابية ومعالجتها ووضع تدابير تصحيحية لتجنب تكرار المشكلات الرئيسية، حيث

تساعد الأدوات ذات الصلة في تحديد المخاطر ومراجعة فعالية الضوابط في جميع مجالات عمليات البنك. يتم تنفيذ إطار العمل من قبل قسم مستقل لإدارة المخاطر التشغيلية يقدم تقاريره إلى رئيس إدارة المخاطر بالمجموعة ويخضع بشكل منفصل إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC). كما يتم رفع المخاطر الرئيسية إلى لجنة إدارة المخاطر (RMC) بالبنك (المكونة من الإدارة العليا التنفيذية للبنك) ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

الأرباح

تتضمن الأعمال المصرفية قابلية تحمل المخاطر بشكل جيد، حيث يجب أن توفر جميع المعاملات هامشاً معقولاً تعويضاً عن المخاطر التي يتكبدها البنك. يقدم بنك البحرين والكويت التمويل بشروط السوق التنافسية ويهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة، ما يتيح للبنك تكوين احتياطات رأسمالية ونمواً عضوياً وعائداً معقولاً على رأس المال على المدى الطويل.

يجب أن توفر عمليات الإقراض، التي تُعد مصدراً رئيسياً لمخاطر الائتمان، عائداً مناسباً لمستوى المخاطر التي تكبدها البنك.

يجب أن تساهم عمليات الخزينة، من خلال التمويل الفعال من حيث التكلفة والإدارة الحكيمة للأصول والخصوم، في العوائد الإجمالية للبنك بما يتماشى مع أهداف العمل المحددة والهدف الأساسي المتمثل في حماية السيولة لدى البنك.

يتم وضع وتحديد أهداف تحقيق الأرباح ومراقبتها على المستوى العالمي ومستوى القسم ووحدة الأعمال.

رأس المال

يُعد إطار عمل إدارة رأس المال المناسب، إلى جانب عملية تقييم ملاءة رأس المال (ICAAP)، جزءاً أساسياً من عمليات بنك البحرين والكويت. يلتزم بنك البحرين والكويت بالحفاظ على وضع رأسمالي قوي قائم على المخاطر.

يُكمل البنك إجراءات ملاءة رأس المال المبنية على المخاطر مع مقياس نسبة الرافعة المالية على أساس الحجم لحماية البنك من المخاطر المتعلقة بالنمو المفرط للميزانية العمومية.

يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على مركز رأسمالي قوي فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر في جميع الأوقات. يستخدم البنك نهج قائم على المخاطر لتقييم احتياجات رأس المال، بما في ذلك اختبار الضغط، ويمتلك البنك احتياطات قوية لرأس المال بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

يجب أن يكون نمو الميزانية العمومية للبنك مستقرًا على المدى الطويل، فيما يتم قبول بعض الاختلافات على المدى المتوسط لمراعاة التغيرات الطبيعية في دورات الأعمال.

السيولة

يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية. يتمثل الهدف الأساسي لمحفظة السيولة في ضمان قدرة البنك على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية دون انقطاع، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. يحتفظ بنك البحرين والكويت بمحفظة سيولة تضم في غالبيتها أصولاً ذات جودة عالية لدعم عمليات البنك ووضع السيولة. إن امتلاك مركز سيولة قوي يمكننا من القيام بأنشطتنا الأساسية في ظل ظروف السوق الشديدة التوتر دون الحصول على تمويل جديد.

نحن نقوم بتنوع التمويل من حيث العملات وآجال الاستحقاق والأدوات وأنواع المستثمرين لتجنب الاعتماد المفرط على الأسواق الفردية ومصادر التمويل.

تم وضع معايير السيولة بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المستويات وفقاً لتوجيهات الجهات الرقابية.

التنفيذ والمراجعة

تظل المسؤولية الأساسية عن التنفيذ الصحيح لبيان قابلية تحمل المخاطر على عاتق قسم إدارة المخاطر. تتم مراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر سنوياً على الأقل.

التدقيق الداخلي

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي جزءاً أساسياً من الحوكمة الشاملة للشركات في البنك، والتي أنشأها مجلس الإدارة لفحص وتقييم أنشطة مجموعة بنك البحرين والكويت بشكل مستقل. يرأس وظيفة التدقيق الداخلي رئيس المدققين الداخليين للمجموعة، والذي يقدم تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، ويقدم تقارير إدارية يومية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

بناءً على دليل إجراءات التدقيق الداخلي المعتمد وميثاق التدقيق الداخلي والتوجيهات التنظيمية المعمول بها، يتم إجراء مهام التدقيق الداخلي عبر جميع وظائف المجموعة لتحقيق أهدافها - مراجعة موثوقية وكفاية وفعالية الحوكمة المعنية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية للنظمة. يتم إصدار تقارير المراجعة النهائية إلى لجنة التدقيق والالتزام وأعضاء الإدارة العليا المعنيين على أساس ربع سنوي، يتم تجميع تقرير نشاط التدقيق الداخلي جنباً إلى جنب مع تحديث حالة المتابعة لملاحظات التدقيق التي تم الإبلاغ عنها مسبقاً. ويتم تقديمه كبنء منتظم في جدول الأعمال في اجتماع لجنة التدقيق والالتزام بشكل ربع السنوي. تتبنى الإدارة منهجية قائمة على المخاطر لكل مهمة، بما في ذلك إعداد خطة التدقيق السنوية القائمة على المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة.

يتم تطوير خطة التدقيق هذه من خلال تحديد إجمالي عدد مواضيع المراجعة وتقييم الأعمال المرتبطة بها ومعايير مخاطر الرقابة من بين أمور أخرى لتحديد دورة التدقيق ذات الصلة بموضوعية؛ مع إعطاء الأولوية لعمليات التدقيق التنظيمية في جميع الأوقات. تخضع الإدارة لمراجعات دورية داخلية وخارجية لضمان الجودة في سعيها للتحسين المستمر. يحمل غالبية موظفي الإدارة مؤهلات مهنية واحدة على الأقل من جمعيات مهنية معروفة مثل CIA و CRMA و CA و ACCA و CISA و CFA. يقر موظفو التدقيق الداخلي بشكل دوري بالالتزام بقواعد السلوك الخاصة بالبنك ومدونة قواعد السلوك المهني.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يُعد الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية عملية متواصلة. ويعي البنك مسؤولياته فيما يتعلق بمراقبة جميع الأحكام التنظيمية والرقابية وأفضل الممارسات الدولية في عمله. أنشأ البنك وحدة امتثال مستقلة تماشياً مع إرشادات لجنة بازل وقوانين مصرف البحرين المركزي. تتكون وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في بنك البحرين والكويت من أربعة وظائف أساسية، بما في ذلك: (أ) مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية؛ (ب) مكافحة الاحتيال؛ (ج) الامتثال التنظيمي والرقابي والاستشارة، من ضمنه مسؤولية خصوصية البيانات وحمايتها؛ و (د) ضمان الامتثال. تؤدي هذه الوحدة واجباتها ومسؤولياتها وفقاً للخطة السنوية القائمة على المخاطر المعتمدة من قبل لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. وتُعد وظيفة

الامتثال ومكافحة غسل الأموال وظيفة مستقلة عن وظائف البنك الأخرى، وتتمتع بصلاحيات وسلطة كافية وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

تعمل وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال كنقطة محورية للامتثال التنظيمي للبنك وتعمل على تبني مبادئ الامتثال الأخرى لأفضل الممارسات. ويسعى البنك باستمرار للارتقاء بمستوى الامتثال في جميع أنشطته. وتتمثل فلسفة الشركة المعتمدة في البنك فيما يلي: "سيواصل بنك البحرين والكويت سعيه نحو تعزيز قيمة للمساهمين وحماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم من خلال السعي لتحقيق التميز للشركة". تشكل تدابير مكافحة غسل الأموال مجالاً أساسياً ومهما ضمن مسؤوليات الوحدة بالإضافة إلى مجالات حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح وتداول المطلعين/الأشخاص الرئيسيين وتضارب المصالح والالتزام بأفضل الممارسات.

ابتداءً من عام 2014، قام بنك البحرين والكويت بتطبيق نظام امتثال آلي لمراقبة وإدارة المتطلبات التنظيمية ضمن البنك. يعمل هذا النظام بالإبلاغ الفوري عن أي مخاطر تتعلق بالامتثال أو حوادث عدم الامتثال عند ظهورها، بالإضافة إلى مراقبة حالة الامتثال لمتطلبات الدليل الإرشادي الخاص بقواعد مصرف البحرين المركزي كما هو مطبق على بنك البحرين والكويت.

يلتزم البنك بمكافحة غسل الأموال، وتحقيقاً لهذا الغرض، يقوم بتنفيذ جميع اللوائح والقوانين المنصوص عليها في نموذج الجرائم المالية في الدليل الإرشادي لقواعد مصرف البحرين المركزي والتوجيهات الأخرى الصادرة عن المصرف. تتوافق هذه اللوائح والإرشادات مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) المنقحة، وتوصيات "العناية الواجبة تجاه عملاء البنوك" الصادرة عن لجنة بازل وأفضل الممارسات الدولية.

وللبنك برنامج موثق لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك برامج تدريب توعوية دورية للموظفين، ونظام حفظ السجلات و مسئول خاص بالإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO). ويتم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال بصفة سنوية و قد تم اعتمادها مؤخراً من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2022.

يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال الخاصة بالبنك بانتظام من قبل مدققين داخليين يقدمون تقاريرهم إلى لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. كما يجري مصرف البحرين المركزي عمليات تفتيش دورية لبيان مدى التزام البنك بلوائح مكافحة غسل الأموال. وبالإضافة إلى ما سبق، تتم مراجعة إجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنوياً. وتم إصدار تقارير التدقيق الخارجي للمجموعة وتقديمها إلى مصرف البحرين المركزي في يونيو 2022، متضمنة تدقيقاً لبنك البحرين والكويت وفروعه التابعة والأخرى الخارجية. علاوة على ذلك - وبصفته بنك محلي ذو أهمية نظامية، يخضع بنك البحرين والكويت لعمليات تفتيش سنوية من قبل مصرف البحرين المركزي.

وفي عام 2021، نجح بنك البحرين والكويت في تنفيذ أنظمة رصد ومراقبة الاحتيال لفحص مدفوعات العملاء ومعاملات البطاقات بهدف حماية العملاء بشكل استباقي وفعال من عمليات الاحتيال. كما تم إنشاء فريق رصد ومراقبة الاحتيال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لرصد أية شكوك حول الاحتيال والتعامل معها على الفور.

وقد قامت الفروع الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة، كريدي مكس، بتعيين وظائف الامتثال ومسئول الإبلاغ عن غسل الأموال لضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المتعلقة بمزاولة أنشطتها بما يشمل أنظمة مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

الغرامات المدفوعة خلال العام للجهات الرقابية

قام البنك الاحتياطي الهندي (RBI) بإخطار واحد وعشرون مؤسسة مالية تعمل في جمهورية الهند وفرض غرامات لأسباب متنوعة. وكان بنك البحرين والكويت (فرع الهند) أحد هذه المؤسسات المالية. حيث فرضت الغرامة على البنك في يوم 19 ديسمبر 2022 بمبلغ 26.6 مليون روبية هندية (حوالي 121 ألف دينار بحريني)، معللاً ذلك بوجود بعض الملاحظات على بعض المعاملات القديمة والتوجيهات التنظيمية بشأن إطار عمل الأمن السيبراني في البنك (فرع الهند). وبالرغم من أن بنك البحرين والكويت كان بالفعل قد تجاوز جميع الملاحظات المتعلقة بالأمن السيبراني، إلا أن البنك الاحتياطي الهندي تعلل بتأخر الاستجابة لتلك الملاحظات. ومن الجدير بالذكر أن بنك البحرين والكويت - فرع الهند، مدعوماً بإدارة البنك العليا، قام في الآونة الأخيرة بتطوير برنامج شامل لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بتكلفة واستثمارات تزيد عن 37 مليون روبية هندية (168 ألف دينار بحريني تقريباً)، كما قام بتعيين رئيس لقسم تكنولوجيا المعلومات وكبير مسؤولي أمن المعلومات، إضافة لقيامه بتنفيذ حلول مراقبة ورصد وكشف متقدمة على مدار الـ 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع لمجابهة تهديدات الأمن السيبراني، وذلك جنباً إلى جنب مع تطوير البنية التحتية لفرع البنك الأربعة في الهند.

بيانات المساهمين

في عام 2022 تم الاستحواذ على ملكية شركة الإثمار القابضة في بنك البحرين والكويت من قبل شركة السلام إيترنالونال وهي شركة تابعة لبنك السلام ش.م.ب.

إن أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في بورصة البحرين. وقد أصدر البنك 1,647,700,962 سهماً عادياً بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

خلال عام 2022، وزع البنك أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة 10% من رأس المال المدفوع أي ما يعادل سهم واحد لكل 10 من الأسهم المملوكة، أي ما مجموعه 14,979,100 دينار بحريني وبالتالي، ارتفع رأس مال البنك المدفوع إلى 164,770,096.200 دينار بحريني مقسوماً على 1,647,700,962 سهماً.

المدقق الخارجي

واصلت لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على العمل الذي يقوم به المدققون الخارجيون. تقوم الإدارة على أساس سنوي بإجراء تقييم سنوي للعمل المنجز والخدمات المقدمة من قبل المدققين الخارجيين، مع الأخذ في الاعتبار:

- 1) جودة خدمات المراجعة.
- 2) المهارات المطلوبة والخبرة وكفاية الموارد
- 3) التواصل والتفاعل مع لجنة التدقيق والالتزام والإدارة و التدقيق الداخلي.
- 4) الاستقلالية والموضوعية والتدقيق المهني. و
- 5) سمعة مكتب التدقيق.

ومن ثم، تشارك الإدارة نتائج التقييم لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة مع التوصية بتعيين أو إعادة تعيين المدققين الخارجيين، وعلى ضوءه تقدم اللجنة توصيتها بتعيين أو إعادة تعيين المدققين إلى مجلس الإدارة وبالتالي إلى الجمعية العامة العادية لتعيين / إعادة تعيين المدققين الخارجيين وفقاً للموافقات التنظيمية.

بالنسبة لعام 2022، بلغت خدمات المراجعة السنوية والمراجعة ربع السنوية 158 ألف دينار بحريني، وبلغت خدمات التصديق الأخرى 122 ألف دينار بحريني.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي واجتماع الجمعية العامة غير العادية 2022

عُقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي (AGM) واجتماع الجمعية العامة غير العادية (EGM) عن طريق الاتصال المرئي في 28 مارس 2022 عن طريق الاتصال المرئي توكابا مع إجراءات مكافحة فايروس كورونا المستجد والحد من انتشاره في مملكة البحرين.

واتخذت الجمعية العامة العادية قرارات بشأن البنود المذكورة أدناه بالإضافة إلى الأمور الاعتيادية على جدول أعمال:

1. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.
2. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2021 ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه.
3. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 552,500 دينار بحريني كمكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2021.
4. تعيين مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2021م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
5. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 31/12/2021.

وافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 28 مارس 2022 على ما يلي:

- توصية مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة غير العادية لزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 149,790,996.500 دينار بحريني مقسم إلى 1,497,909,965 سهم إلى مبلغ 164,770,096.200 دينار بحريني مقسم إلى 1,647,700,962 سهم وذلك لتوزيع أسهم المنحة.
- توصية مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة غير العادية لزيادة رأس المال المصرح به من مبلغ 150 مليون دينار بحريني إلى 250 مليون دينار بحريني على زيادة رأس المال الصادر ولمدفوع نتيجة لتوزيع البنك لأسهم المنحة واحتياجات البنك لذلك في المستقبل.
- توصية مجلس الإدارة بتعديل عدد من مواد النظام الأساسي للبنك لكي يتوافق مع التعديلات التي أجريت مؤخراً على قانون الشركات التجارية (21) لعام 2001

ويتم نشر النص الكامل لمحاضر اجتماع الجمعية العامة العادية واجتماع الجمعية العامة غير العادية والقرارات المتخذة في الاجتماعين في هذا التقرير السنوي.

الإفصاحات السنوية في اجتماع الجمعية العمومية العادية:

يقدم البنك تقريراً عن حوكمة الشركات إلى الجمعية العمومية سنوياً، يغطي حالة الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

والإفصاحات الهامة الأخرى كما هو موضح أدناه. كما تم تضمين مبالغ المكافآت التي دفعت للسادة أعضاء مجلس الإدارة بشكل فردي ومبلغ المكافآت لستة من الطاقم الإداري الأكثر أجراً في التقرير السنوي.

في اجتماع الجمعية العامة العادية، يقوم البنك بالإفصاح عن التفاصيل وتقديم التقارير للمساهمين بموجب نموذج الإفصاح العام لكتيب قواعد مصرف البحرين المركزي. تتضمن هذه الإفصاحات إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
السلام إنترناشونال	مملكة البحرين	431,550,793	26.19
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (هيئة التأمينات الاجتماعية (GOSI)، صندوق التقاعد المدني، وصندوق التقاعد العسكري)	مملكة البحرين	543,252,627	32.97
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	316,317,864	19.20
العموم		356,579,678	21.64

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية %
أقل من 1%	359,088,618	2666	21.79
1% إلى أقل من 5%	-	-	-
5% إلى أقل من 10%	107,022,932	1	6.50
10% إلى أقل من 20%	750,038,619	3	45.52
20% إلى أقل من 50%	431,550,793	1	26.19
50% فأكثر	-	-	-

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من إثني عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية.

ويأخذ البنك بعين الاعتبار تمثيل النساء في مجلس الإدارة، وحالياً يوجد لدى البنك عضوين في المجلس من السيدات كما يلي:

الأعضاء الرجال	الأعضاء النساء	العدد
10	2	
83.3%	16.7%	النسبة

كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم المجلس بمراجعة دورية لتشكيله ولمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له. ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عبارة عضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي وعضو مستقل تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس 2020 وتنتهي في مارس 2023 ويتم انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بموافقة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس إدارات أخرى.

خلال عام 2022، تم تعيين عضو مجلس جديد وهو السيد عارف رحيمي ليحل محل عضو المجلس السابق السيد هاني المسقطي بسبب تغير في أحد مسيطري البنك أي من الإثمار القابضة إلى السلام إنترناشونال.

أمين سر المجموعة

يقدم أمين سر المجموعة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم أمين سر المجموعة بتقديم الدعم لعملية تقييم الأداء للمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة. ويخضع تعيين أمين سر المجموعة لموافقة المجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام 2009. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام 1996 حائز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من 26 عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي الموافقة على ومتابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءمة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

التطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية. وفقاً لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل (يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة) إكمال 15 ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام. يرجى الاطلاع على البرامج التي أعدت لهذا الغرض خلال عام 2021 في الفقرة المخصصة للإفصاح عن البرامج التدريبية.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فعاليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

وكانت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملية التقييم عن عام 2021 كما يلي:

- بالنسبة لموضوع تطوير متابعة ما تحقق من الاستراتيجية وبعد المناقشة وافق المجلس على الاستمرار في مناقشة الأمر بشكل نصف سنوي وعلى الإدارة أن تقوم بعرض أي مستجدات مهمة على المجلس في أي وقت كان.
- أكد المجلس على أهمية الاهتمام بمساهمي الأقلية ومناقشة الأمور التي قد تهمهم في اجتماع لجنة الأعضاء المستقلين.
- اقترح المجلس على السادة كبار المساهمين ترشيح عناصر نسائية لعضوية المجلس في الدورات القادمة تماشياً مع إطار البنك للاستدامة ومواصلة البنك تعيين سيدات أثبتن كفاءتهن في مجالس إدارات الشركات التابعة والزميلة للبنك.
- العمل على تطوير دائرة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتعزيز الفريق المنوط بهذه المهمة لأهمية ذلك بالنسبة للبنك.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. وللإطلاع على الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة يرجى الرجوع لتقرير الأجور والمكافآت.

التغطية التأمينية

يقوم البنك بتوفير تغطية تأمينية لأعضاء مجلس الإدارة للحوادث الشخصية أثناء السفر في مهمات خاصة بالبنك. كما يوفر تغطية تأمينية للمسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسؤولين عنها. إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيفيق من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، عمليات التقييم المؤسسي، استحواد الموجودات والتخارج منها، مصروفات رأس المال، الصلاحيات الفنية، وللمجلس تحديد أتعاب المدققين الخارجيين بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية ومراجعة البيانات المالية، عمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، التأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الإستراتيجية، ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و/أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و/أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إفراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإفراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقرر من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة، ويخضع ذلك لموافقة المجلس.

البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، لمدة يوم عمل كامل. كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقرّ مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقرّ ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك الوثائق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتجج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل. وهي كما يلي:

1. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
2. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير تنفيذي أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.
3. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك سياسات واضحة مبنية على القوانين واللوائح المحلية وأفضل الممارسات الدولية للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. كما ينص ذلك في عقد عضوية المجلس الموقع بين عضو المجلس والبنك. وهذه السياسات منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وتراجع بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة.

وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة وأثناء مناقشة مواضيع ترتبط بمعاملات مصرفية أو استثمارية أو أي عمليات أخرى قد يكون فيها تضارب للمصالح، يطلب من عضو المجلس مغادرة قاعة الاجتماع ولا ترسل إليه / إليها أي مراسلات أو مستندات خاصة بالطلب.

وتتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة دون وجود العضو المعني وتسجل تلك المعاملات بهذا المعنى في محضر اجتماع المجلس أو لجانه. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من مسؤولية عضو المجلس ويجب عليه الإفصاح فوراً للمجلس بوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطته والتزاماته مع جهات أخرى وبعدم المشاركة في النقاش والتصويت وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

البرامج التدريبية التي نظمت لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2022

1. عمليات الاندماج والاستحواذ بتاريخ 30/01/2022.
2. المرونة الإلكترونية بتاريخ 22/02/2022.
3. مستقبل التمويل اللامركزي بتاريخ 06/06/2022.
4. آفاق الاقتصاد العالمي بتاريخ 28/07/2022.
5. إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ بتاريخ 11/09/2022.
6. إدارة المخاطر التشغيلية لمجلس الإدارة والإدارة العليا بتاريخ 25/10/2022.
7. التكنولوجيا المصرفية والمالية المستدامة بتاريخ 6/12/2022.

(1) عدد الساعات التدريبية التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة سواء عن طريق حضور الدورات التدريبية التي نظمها البنك أو بحضور دورات تدريبية أخرى.

أعضاء مجلس الإدارة	الساعات الإجمالية
مراد علي مراد	20.5
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	34
محمد عبد الرحمن حسين	17.5
عارف حيدر رحيمي	15
جاسم حسن علي زينل	17.5
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	17.5
إدريس مساعد أحمد	20.5
أشرف عدنان بسيسو	23
مشعل علي الحلو	26.5
ناصر خالد الراعي	27.5
نور نائل الجاسم	20.5
غنية محسن الدرازي	20.5

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

في ظل التوجّه العالمي نحو ترسيخ ممارسات الاستدامة وتوسيع نطاقها، يحرص البنك على إعطاء الأولوية للمبادرات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وفقاً لأهداف محددة وقابلة للقياس ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة على صعيد البنك ومملكة البحرين بأكملها. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة الوارد في القسم الأول.

في العام 2022، قام بنك البحرين والكويت بتطوير استراتيجية الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة به سعياً للوفاء باحتياجات المجتمع وإثرائه، ودعم تنمية المنظومة الشاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في توفير مزيد من الوظائف، والارتقاء بالخدمات المُقدّمة للعملاء، ودعم كود العمل بالبنك وتطوير قدراتها، بالإضافة إلى تطبيق بروتوكولات حوكمة الشركات ذات الصلة بكفاءة.

قام بنك البحرين والكويت بمواءمة أولوياته بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 لبناء اقتصاد قوي ومجتمع مفعم بالحماس والحيوية. كذلك قام البنك بمواءمة أولوياته مع أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وهي مجموعة من 17 هدفاً في مجالات متعددة أطلقتها الأمم المتحدة للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والتصدي لتغيّر المناخ.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة للمراجعة
التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

مراد علي مراد		
رئيس مجلس الإدارة	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
رئيس اللجنة	لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة - الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
رئيس اللجنة	لجنة التدقيق والمخاطر - معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	مملكة البحرين

الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة		
الرئيس التنفيذي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو) ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	مملكة البحرين

محمد عبدالرحمن حسين		
نائب الرئيس ورئيس اللجنة التنفيذية	بنك الإسكان	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة مستقل	شركة علي ومحمد يتيم ذ.م.م.	مملكة البحرين

عارف حيدر رحيمي		
رئيس مجلس الإدارة	شركة حلبة البحرين الدولية ذ.م.م.	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة حلبة البحرين الدولية القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب. (مقفلة) "جارمكو"	مملكة البحرين
رئيس لجنة التعيين والمزايا رئيس اللجنة التنفيذية	المجلس الأعلى للقضاء - وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف - لجنة العقارات المتعثرة	مملكة البحرين
شريك إداري	مسار للخدمات الاحترافية ذ.م.م.	مملكة البحرين

جاسم حسن علي زينل		
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	مجموعة أريزان المالية للتمويل والاستثمار	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	شركة أدكس ش.م.ب.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الكويت الدولي	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	شركة ميامي الدولية للأوراق المالية	الولايات المتحدة الأمريكية

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة		
مستشار	ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	برنامج صاحب السمو الملكي ولي العهد للمنح الدراسية العالمية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	النخيل كابيتال ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة الفكر العربي	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	جمعية البحرين للمتداولين في الأسواق المالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	بنك البحرين والشرق الأوسط	مملكة البحرين

إدريس مساعد أحمد		
مدير دائرة الأسهم الأوروبية قطاع الأوراق المالية	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

أشرف عدنان بسيسو		
الرئيس التنفيذي للمجموعة	شركة مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب مقفلة	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة سوليدرتي الأولى للتأمين م.ع.م	المملكة الأردنية الهاشمية
نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة سوليدرتي البحرين ش.م.ب	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة الجزيرة تكافل تعاوني	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	الشركة المتحدة للتأمين ش.م.ب مقفلة	مملكة البحرين
مشعل علي الحلو		
عضو مجلس الإدارة	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	جمعية التكنولوجيا والأعمال	مملكة البحرين
ناصر خالد الراعي		
رئيس التدقيق الداخلي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
نور نائل الجاسم		
مدير دائرة المحافظ والدخل الثابت بالتكليف	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت
الدكتورة غنية محسن الدرازي		
الرئيس التنفيذي ومؤسس الشركة	براندز اوتلت فيلج	الامارات العربية المتحدة

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى 31 ديسمبر 2022 كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	سندات*
مراد علي مراد	عادية	1,557,427	1,713,169	-
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	عادية	6,987	7,685	-
جاسم حسن علي زينل	عادية	306,405	337,045	-
محمد عبد الرحمن حسين	عادية	206,054	226,659	-
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	عادية	159,766	175,742	-

* لم توجد سندات لأعضاء المجلس الآخرين

لأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة

1. شركة الجنوبية ذ.م.م وتملك 1,545,105 سهماً من أسهم البنك (وهي شركة عائلية مملوكة من السيد مراد علي وأفراد أسرته) تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة للمراجعة

اسم العضو	صلة العلاقة بالعضو	الغرض من القرض	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	400,000 دينار بحريني	1% أعلى من فائدة الوديعة الثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	100% ضمان نقدي
جاسم حسن علي زينل	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	66,000 دولار أمريكي	LIBOR + 3%	حسب الطلب	حسب الطلب	أسهم + وديعة بنسبة 123%
			115,000 دينار بحريني	BIBOR + 3%			

- ملاحظة: 1. المبلغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق 100,000 دينار بحريني
2. لدى عشرة أعضاء بطاقات ائتمانية (كريدي مكس) بحد ائتماني إجمالي -/ 309,500 دينار بحريني ومبلغ متبقي 118,886.623 دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2022.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام 2022

لم يكن هناك تداول لأعضاء مجلس الإدارة على أسهم بنك البحرين والكويت خلال عام 2022.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس (أو نائبه عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام 2022، عقد المجلس تسعة اجتماعات في مملكة البحرين، حيث كان الحضور لاجتماعات المجلس بالشكل التالي:

الرموز: ● حضر الاجتماع ✕ لم يتمكن من حضور الاجتماع □ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة ○ لم يدعى للاجتماع لتضارب المصالح.

اجتماعات المجلس خلال 2022

الاجتماعات الأخرى					الاجتماعات الربع سنوية				الأعضاء
7 ديسمبر	13 أكتوبر	18 مايو*	28 مارس*	24 مارس*	26 أكتوبر	27 يوليو	27 إبريل	23 فبراير	
●	●	●	●	●	●	●	●	●	مراد علي مراد
●	●	●	✕	●	✕	●	●	●	الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
●	●	●	●	●	●	●	●	●	محمد عبد الرحمن حسين
□	□	●	●	●	□	□	●	●	هاني علي المسقطي
●	●	●	●	●	●	●	●	●	جاسم حسن علي زينل
●	●	●	●	●	●	✕	●	●	الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة
●	●	●	●	●	●	●	●	●	إدريس مساعد أحمد
●	●	●	●	●	●	□	●	●	أشرف عدنان بسيسو
●	●	●	●	●	●	●	●	●	مشعل علي الحلو
●	●	●	●	●	●	●	●	●	ناصر خالد الراعي
●	●	●	●	●	●	●	●	●	غنية محسن الدرازي
●	●	●	●	●	●	●	●	●	نور نائل الجاسم
●	●	□	□	□	●	□	□	□	عارف حيدر رحيمي

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام 2022

(المواضيع التي تدرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

المواضيع	تاريخ الاجتماع
1. النتائج المالية لعام 2021 كما أعلن عن ذلك مسبقا والتخصيصات. 2. مراجعة تقرير حوكمة الشركات للبنك. 3. النظر في أمور خاصة بشئون الموظفين. 4. مراجعة بعض السياسات لدى البنك. 5. تقرير استمرارية الأعمال.	23/02/2022
أداء فروع البنوك في جمهورية الهند.	24/03/2022
1. تشكيل المجلس ولجانه والذي يتم كل عام بعد اجتماع الجمعية العامة العادية. 2. تقرير استمرارية الأعمال 2021. 3. أهداف الإدارة لعام 2022.	28/03/2022
1. مراجعة بعض الحسابات المتعثرة. 2. البيانات المالية للربع الأول من عام 2022. 3. استراتيجية الاستثمار لعام 2022.	27/04/2022
الأمور المتعلقة بفروع البنك في الخارج.	18/05/2022
1. النتائج المالية للربع الثاني والنصف الأول من عام 2022. 2. مراجعة بعض السياسات لدى البنك. 3. مراجعة تقرير الإستثمار النصف سنوي. 4. مراجعة بعض التقييمات الخارجية لبعض أنظمة البنك حسب متطلبات الجهة الرقابية.	27/07/2022
متابعة استراتيجية البنك 2022-2024.	13/10/2022
1. البيانات المالية للربع الثالث من عام 2022. 2. مراجعة بعض سياسات المخاطر لدى البنك. 3. مراجعة بعض السياسات المتعلقة بشئون الموظفين.	26/10/2022
1. ميزانية البنك التقديرية لعام 2023. 2. مراجعة سياسات خاصة بشئون الموظفين. 3. مراجعة عدد أعضاء مجلس الإدارة.	07/12/2022

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان مساعدة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها.

كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. خلال العام 2022، شكّل المجلس لجنة مؤقتة لدراسة فرص الاستحواذ والاندماج بشكل عام. وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا والحوكمة ولجنة المخاطر ولجنة الأعضاء المستقلين) على الموقع الإلكتروني للبنك. لم تكن هناك قضايا جوهرية تتعلق بعمل لجان المجلس خلال عام 2022.

تقرير حوكمة الشركات
 (تتمة)

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسؤولياتها
 اللجنة التنفيذية

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
محمد عبد الرحمن حسين رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة نائب رئيس اللجنة أشرف عدنان بسيسو عضو مشعل علي الحلو عضو نور نائل الجاسم عضو	- يعين مجلس الإدارة خمسة أعضاء للجنة على الأقل لدورة سنة واحدة. - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً ثماني اجتماعات (تم فعلياً عقد عشر اجتماعات في سنة 2022). - يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع تعقده بعد تعيين الأعضاء. - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان.	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض/ طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في غضون سلطتها ومراجعة دورية للإنجازات البنك.

لجنة التدقيق والالتزام

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) جاسم حسن علي زينل نائب رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة عضو (مستقل) إدريس مساعد أحمد عضو	- يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة. - ينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة، على أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء. ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة مستقلين أيضاً. - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد خمسة اجتماعات في سنة 2022). - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة. الحضور بالنيابة غير مسموح به. - يجب أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه - مراجعة فعالية نظام البنك لرصد ومتابعة الالتزام بالقوانين والمتطلبات الرقابية ذات الصلة والتدابير التي اتخذتها الإدارة.	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحصر على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، ترأب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين.

لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة نائب رئيس اللجنة (مستقل) إدريس مساعد أحمد عضو محمد عبدالرحمن حسين عضو (مستقل)	- يعين مجلس الإدارة أعضاء للجنة التعيين والمزايا والحوكمة بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وغالبية أعضائها مستقلين أيضاً - تقوم اللجنة بانتخاب الرئيس/نائب الرئيس في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء - يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً، (تم فعلياً عقد ستة اجتماعات في سنة 2022) - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحصر على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، ترأب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين.

لجنة المخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
جاسم حسن علي زينل رئيس اللجنة (مستقل) هاني علي المسقطي نائب رئيس اللجنة (حتى 7 يوليو 2022) ناصر خالد الراعي عضو غنية محسن الدرازي عضو (مستقل) الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة عضو (مستقل) عارف حيدر رحيمي عضو (من تاريخ 26/10/2022)	- يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة. - يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء. - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربع اجتماعات (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة 2022). - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانه.	مراجعة سياسات المخاطر، والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. أيضاً، دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب.

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس مجلس الإدارة (مستقل) جاسم حسن علي زينل عضو (مستقل) الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة عضو (مستقل) محمد عبد الرحمن حسين عضو (مستقل) غنية محسن الدرازي عضو (مستقل)	- تتألف اللجنة من أعضاء المجلس المستقلين. - تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل. - يحضر الاجتماع الأعضاء المستقلون وأمين سر المجموعة فقط. - الحضور يجب أن يتم بشكل شخصي. - تناقش اللجنة المواضيع المطروحة على المجلس ضمن اختصاصها.	تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين.

ملاحظة: النص الكامل لشروط مرجعية اللجان التابعة للمجلس منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك www.bbkonline.com

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ● حضر الاجتماع × لم يتمكن من حضور الاجتماع □ لم يكن عضواً في اللجنة خلال الفترة المذكورة ○ لم يحضر الاجتماع لتفادي تضارب المصالح.

اجتماعات اللجنة التنفيذية 2022

15 فبراير*	13 مارس	19 إبريل	29 مايو*	5 يونيو*	19 يوليو	24 أغسطس	4 سبتمبر	5 أكتوبر	27 نوفمبر
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	□	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
●	×	●	●	●	●	●	●	●	●

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام 2022

الأعضاء	16 فبراير	2 مارس*	20 إبريل	20 يوليو	19 أكتوبر
مراد علي مراد	●	●	●	●	●
جاسم حسن علي زينل	●	●	●	●	●
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	●	●	●	×	●
إدريس مساعد أحمد	●	●	●	●	●

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة 2022

الرموز: ☑ حضر الاجتماع ☒ لم يتمكن من حضور الاجتماع ☉ لم يكن عضواً في اللجنة خلال الفترة المذكورة ☐ لم يحضر الاجتماع لتفادي تضارب المصالح

الأعضاء	2 فبراير*	16 فبراير	27 فبراير	21 يونيو*	6 سبتمبر*	19 أكتوبر
مراد علي مراد	•	•	•	•	•	•
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	•	•	•	•	×	•
محمد عبد الرحمن حسين	•	•	•	•	•	•
إدريس مساعد أحمد	•	•	•	•	•	•
* اجتماع غير مقرر مسبقاً						

اجتماعات لجنة المخاطر 2022

الأعضاء	15 فبراير	24 إبريل	20 يوليو	19 أكتوبر
جاسم حسن علي زينل	•	•	•	•
هاني علي المسقطي	•	•	☐	☐
ناصر خالد الراعي	•	•	•	•
غنية محسن الدرازي	•	•	•	•
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	•	•	×	•

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين 2022

الأعضاء	23 فبراير*
مراد علي مراد	•
جاسم حسن علي زينل	•
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	•
محمد عبد الرحمن حسين	•
غنية محسن الدرازي	•

ملاحظة: النص الكامل لمعلومات اللجان التابعة للمجلس منشور على الموقع الإلكتروني للبنك: www.bbkonline.com

اجتماعات أخرى

حضر السيد مراد علي مراد، رئيس مجلس الإدارة الاجتماع الدوري مع المسؤولين بمصرف البحرين المركزي بتاريخ 17 فبراير 2022 وحضر السيد محمد عبد الرحمن حسين عضو المجلس الاجتماع بتاريخ 17 نوفمبر 2022.

الإفصاحات الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية

شكّل البنك هيئة الرقابة الشرعية منذ العام 2016، حيث أن البنك يقوم بإجراء بعض أعماله وفقاً للشرعية الإسلامية وشكلت هذه الهيئة لضمان توافق هذه الأعمال مع الأحكام الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية. وقد وافق مجلس إدارة البنك على لائحة عمل هذه الهيئة حسب متطلبات الجهة الرقابية، كما وافقت الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بتاريخ 24 مارس 2020 على تشكيل اللجنة وعلى الأسماء المقترحة للعضوية بها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وأعضاء الهيئة واجتماعاتها خلال العام كالتالي:

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية 2022

الأعضاء	31 مايو	29 نوفمبر	12 ديسمبر
فضيلة الشيخ / د. أسامة بحر - رئيس اللجنة	•	•	•
فضيلة الشيخ / عبد الناصر آل محمود - عضو اللجنة	•	•	•
فضيلة الشيخ / د. عادل المرزوقي - عضو اللجنة	•	•	•

يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، دليل عمل مجلس الإدارة، ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما أوجد البنك موقعاً إلكترونياً داخلياً للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية والأمور العامة، وتبادل المعلومات ذات الاهتمام المشترك.

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة الإفصاح والتواصل المنسجمة مع متطلبات اتفاقية بازل 2، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت

إن منهجية المكافآت لدى البنك مبنية على أساس التعويضات الشاملة. وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمرتبطة بالأداء بالإضافة إلى توفير مستوى تنافسي لإجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

دور ومحور تركيز لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بالموظفين. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ وهيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتتضمن اللجنة كذلك دفع الأجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. وتقوم بمراجعة دورية لسياسة الأجور والمكافآت لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة، وكما هو موضح في ميثاق تكليفها، بما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.
- تقييم أداء الأشخاص المعتمدين والمعنيين بشؤون المخاطر ومدى تماشيها مع أهداف البنك التأسيسية والاستراتيجية التوافقية وخطط الأعمال.
- مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مُخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلوات ومزايا الموظف الأخرى.
- رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الأرباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.
- مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلوات ومزايا الموظف الأخرى.
- تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.
- التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق والمادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

تبنى البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في عام 2014، وبناءً على ذلك قام بمراجعة الإطار العام المتغير لسياسة المكافآت الخاص به. وقد حاز الإطار المعدل لسياسات المكافآت على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في 10 مارس 2015، وتمت مراجعته في 28 مارس 2022.

وفيما يلي ملخص لأهم مزايا السياسة المقترحة للأجور والمكافآت:

استراتيجية الأجور والمكافآت

تهدف الاستراتيجية الأساسية للأجور والمكافآت لتقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب الموظفين المؤهلين والأداء والاحتفاظ بهم. بينما ترتبط سياسة المكافآت المتغيرة في الأساس بالأداء، حيث تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج القصيرة الأجل والأداء المستدام الطويل الأجل. كما تهدف الاستراتيجية إلى تماشي المكافآت مع هيكل ونتائج المخاطر الخاص بذلك.

تُعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الالتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهميننا على المدى البعيد. وتتكون مجموعة المكافآت من العناصر الأساسية التالية:

1. الأجر الثابت.
2. المزايا.
3. مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل.
4. مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل.

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قبل لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مُخاطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً إذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مُخاطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم المخاطر.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية وطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا.

كما يراعي هذا القيم والمخاطر وإجراءات والالتزام، والنزاهة. وفي المجمل، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت (تتمة)

أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأن أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة غالبيتهم مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا والحوكمة من الأعضاء التاليين:

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها	
		2021	2022
مراد علي مراد	20 يونيو 2004	4	6
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	6 مارس 2011	4	5
محمد عبدالرحمن حسين	29 مارس 2017	4	6
إدريس مساعد أحمد	24 مارس 2020	4	6

تقدر نفقات حضور الاجتماعات المدفوعة لأعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بمبلغ 13,000 دينار بحريني. في عام 2021: 9,000 دينار بحريني

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مستوى المجموعة لتشمل الفرع الرئيسي بملكة البحرين وفرع البنك بدولة الكويت والمكاتب التمثيلية في دبي وتركيا. تتوافق ممارسات الأجور والمكافآت لدى بنك البحرين والكويت في جمهورية الهند مع مبادئ وممارسات الأجور والمكافآت الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي (FSB) في أبريل 2009، والتي اعتمدها البنك الاحتياطي الهندي. تم استبعاد شركتي إنفيتا وكريدي مكس من هذه السياسة نظرًا لأن إرشادات الأجور والمكافآت لا تنطبق عليها.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق وأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. ويتم وضع حد أقصى للمكافآت بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أتعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة 10 بالمائة من صافي الأرباح في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية. ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العلاوات أو مزايا التقاعد.

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. فيما يلي الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- يجب معاملة أعضاء مجلس الإدارة بإنصاف عندما يتم تعويضهم عن العمل الإضافي أو الجهد المبذول في مشاركتهم في لجان المجلس المؤقتة أو الدائمة.
- مبدأ المشاركة هو حضور الاجتماعات قدر الإمكان، وبالتالي لن يتم دفع أي مبالغ مقابل عدم حضور اجتماعات اللجان ويعتبر حضور الاجتماع عبر الهاتف / الاتصال المرئي بمثابة حضور للاجتماع.
- يخضع دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم 21 لعام 2001 وأي تعديلات تطرأ عليه، وبالتالي يجب أن تتوافق المكافآت مع أحكام القانون.
- يتم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بالتساوي للأعضاء باستثناء رئيس مجلس الإدارة الذي يحصل على 200% من المكافأة المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة العاديين بسبب مسؤولياته الإضافية ويعذر عضو مجلس الإدارة عن عدم حضور اجتماع واحد خلال العام، وسيتم خصم 500 دينار بحريني لكل غياب إضافي للاجتماعات المقررة.
- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مبلغ 500 دينار بحريني كبذل حضور أي اجتماع للجان مجلس الإدارة ويتقاضى رئيس اللجنة 150% من المبلغ المذكور بسبب مسؤولياته الإضافية. ويحصل عضو مجلس الإدارة على مبلغ 600 دينار بحريني عن أي مهمة متعلقة بالبنك لمدة تصل إلى 3 أيام داخل المنطقة لتغطية جميع النفقات أثناء السفر بخلاف تذكرة السفر.
- لا توجد مكافآت أخرى لأعضاء مجلس الإدارة ولا ينطبق عليهم نظام الرواتب أو أسهم الأداء أو مكافآت الأداء على أعضاء مجلس الإدارة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات		
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	علاوة السفر فقط	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	علاوات	خطط تحفيزية				أخرى	المجموع
أولاً: الأعضاء المستقلين:													
السيد مراد علي مراد	85,000	9,000	-	0	94,000	-	-	-	-	-	94,000	-	
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	42,500	5,000	-	600	48,100	-	-	-	-	-	48,100	-	
السيد جاسم حسن زينل	42,000	6,000	-	4,200	52,200	-	-	-	-	-	52,200	-	
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	42,500	6,500	-	0	49,000	-	-	-	-	-	49,000	-	
السيد محمد عبد الرحمن حسين	42,500	11,000	-	600	54,100	-	-	-	-	-	54,100	-	
الدكتورة غنية محسن الدرازي	42,500	2,500	-	0	45,000	-	-	-	-	-	45,000	-	
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:													
السيد هاني علي المسقطي	27,130	1,000	-	-	28,130	-	-	-	-	-	28,130	-	
السيد إدريس مساعد أحمد	42,500*	5,500*	-	7,800	55,800	-	-	-	-	-	55,800	-	
السيد عارف حيدر رحيمي	15,370	0	-	0	15,370	-	-	-	-	-	15,370	-	
السيد مشعل علي الحلو	42,500**	5,000	-	600	48,100	-	-	-	-	-	48,100	-	
السيد ناصر خالد الراعي	42,500**	2,000	-	-	44,500	-	-	-	-	-	44,500	-	
السيدة نور نائل الجاسم	42,500*	4,500*	-	6,000	53,000	-	-	-	-	-	53,000	-	
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:													
السيد أشرف عدنان بسيسو	42,500	4,500	-	600	47,600	-	-	-	-	-	47,600	-	
المجموع	552,500	62,500	-	20,400	634,900	-	-	-	-	-	634,900	-	

ملاحظات:

1. جميع المبالغ بالدينار البحريني.
 2. مكافأة عضوية مجلس الإدارة دفعت عام 2022 بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية.
- * حول المبلغ إلى الهيئة العامة للاستثمار.
- ** حول المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

تعتمد المكافأة المتغيرة على مستوى الأداء، وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز الطويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك، وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، يتم منح المكافأة السنوية بناءً على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طبق البنك هيكلًا معتمدًا من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية. وفي الهيكل المعتمد لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا والحوكمة إلى موازنة توزيع الأرباح بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والالتزام والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكلٍ تنبؤي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت.

ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطوعية.

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بالتقييم الجيد للممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وتثبت اللجنة أن قراراتها متوافقة مع تقييم المركز المالي والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح وماهية المخاطر. كما يهدف إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكل عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

في هذا العام، قام البنك بتعديل نظام إدارة الأداء من أجل مواءمة مكافآت الموظفين مع مستوى التزامهم، وذلك تماشيًا مع توجيهات المصرف المركزي.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت (تتمة)

أجر الوظائف الرقابية

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساندة يمكن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساندة لصالح الأجر الثابت. ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة الأداء دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكل منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكل أكبر على الأهداف غير المالية والتي تتضمن المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفين يحققان نفس الدخل المتوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكل مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساعيه للقيام بذلك، يراعي البنك كلاً من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل الحوافز لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتماشى مع حجم المخاطر.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا والحوكمة مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يمكن التعرض لها. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر ألا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويباشر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية.

ويضمن البنك أن لا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملائة رأس المال. ويعتمد المدى الذي يحتاج إليه البنك لبناء قاعدة رأس مالية على المركز الرسالي الحالي وإجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

يخضع هيكل تقييم المخاطر لمراجعة دورية من أجل مواءمته مع آخر التوجهات والممارسات في مجال تقييم المخاطر وضمان مزيد من التركيز على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك. وقد تم إجراء آخر عملية مراجعة وتمت الموافقة على الهيكل من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2022. وشملت عملية المراجعة إدخال عدد من التحسينات على معايير المخاطر الحالية وإضافة إجراءات جديدة متعلقة بالالتزام والأمن السيبراني.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛

(ج) التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليص ملحوظ في المكافآت المتغيرة الإجمالية.
 - على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.
 - انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
 - تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.
 - وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.
- يمكن للجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بموافقة الإدارة، تبرير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:
- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.
 - التفكير في تأجيلات إضافية أو زيادة في كم المنح غير النقدية.
 - الاسترداد من خلال اتفاقيات الاسترداد والتعديل.

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة لمجلس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح بالاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أدائهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ أي قرار يخص استرداد المنح.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلوآت المؤجلة في بعض الحالات. وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها خسائر مادية في أدائها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال أو إهمال أو سوء تصرف أو عجز خلال سنة الأداء ذات الصلة.
- تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

النقد المقدم	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
النقد المؤجل	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات.
منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات.
منح أسهم الأداء طويلة الأجل	إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنوياً تخصيص عدد من أسهم البنك للمدراء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقاً لأدائهم، وإمكانياتهم ودرجة أهمية الوظيفة. يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف بعد تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب.

تخضع جميع المكافآت المؤجلة والطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والأرباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر السهم وفقاً لقواعد خطة حوافز الأسهم.

يتم الاحتفاظ بجميع الأسهم والمكافآت النقدية المؤجلة وإدارتها في عهدة مسجلة ومعتمدة في مملكة البحرين.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع موظفي الإدارة العليا أو ممن يتقاضون مستحقات قدرها 100,000 ديناراً بحرينياً في السنة في فروع البحرين والفروع الخارجية لقواعد التأجيل التالية - باستثناء الفروع الموجودة في الهند:

1. الرئيس التنفيذي للمجموعة والموظفون الخمسة الأعلى أجراً ضمن مجموعة قطاعات الأعمال:

عناصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	40%	فوراً	-	-	نعم
النقد المؤجل	10%	3 سنوات	-	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	50%	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

2. جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عناصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	50%	فوراً	-	-	نعم
منح الأسهم المقدمة	10%	فوراً	6 أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	40%	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

ويمكن للجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بناءً على تقييمها لهيكل الأدوار الوظيفية والمخاطر التي اتخذها الموظف زيادة تغطية الموظفين الذين سيخضعون لترتيبات مؤجلة.

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(ب) مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك

2021 دينار بحريني	2022 دينار بحريني	
8,100	7,800	نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر
91,399	95,250	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*
-	-	النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس

(أ) مجلس الإدارة

2021 دينار بحريني	2022 دينار بحريني	
83,300	95,713	نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر
552,500	552,000	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*
16,737	32,147	النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس

* المكافآت المستلمة هذا العام هي مكافآت الأداء عن العام الماضي.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت (تتمة)

(ج) الموظفون

1. أجر ومكافآت الموظفين

2022										بالآلاف دينار بحريني
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الثابتة نقداً	عدد الموظفين	
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً					
3,928	-	785	143	10	762	-	-	2,228	11	الأشخاص المعتمدين - الأعمال
2,903	-	408	-	98	572	-	-	1,824	12	الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة
5,456	-	694	-	173	867	-	-	3,721	43	كبار المخاطرين الآخرين
16,277	-	14	-	3	1,949	-	-	14,311	579	الموظفين الآخرين: البحرين
9,277	-	-	-	-	693	-	-	8,584	650	الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة
37,839	-	1,900	143	285	4,843	-	-	30,667	1,295	الإجمالي

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه تشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات التابعة له مباشرة ومملوكة له بالكامل.

تم إدراج تعديلات أخرى غير مباشرة لمستحقات تكاليف الموظفين بقيمة 166,132 ديناراً بحرينياً في الجدول أعلاه.

لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة التي تبلغ 45,075 ديناراً بحرينياً في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية في العام 2022 نظير تمثيل البنك في مجالس إدارة الشركات التابعة المملوكة بالكامل و / أو شركات زميلة بلغت 183,505 دينار بحريني وتم إدراجها في الجدول أعلاه.

يشتمل المبلغ الإجمالي للمكافآت على مدفوعات إنهاء الخدمة خلال العام والتي بلغت 372,866 ديناراً بحرينياً، وبلغت أعلى قيمة مدفوعة منها لفرد واحد 83,450 ديناراً بحرينياً.

يتضمن الجدول أعلاه مبلغ 281,044 ديناراً بحرينياً متعلق بالعام الماضي تم ترحيله في صورة مكافآت متغيرة.

2021										بالآلاف دينار بحريني
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الثابتة نقداً	عدد الموظفين	
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً					
3,768	-	729	126	20	741	-	-	2,152	13	الأشخاص المعتمدين - الأعمال
2,469	-	301	-	72	427	-	-	1,669	10	الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة
4,715	-	562	8	128	672	-	-	3,344	33	كبار المخاطرين الآخرين
15,806	-	16	-	4	2,161	-	-	13,625	563	الموظفين الآخرين: البحرين
9,367	-	3	-	1	578	-	-	8,785	663	الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة
36,124	-	1,611	134	225	4,580	-	-	29,575	1,282	الإجمالي

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه تشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات التابعة له مباشرة ومملوكة له بالكامل.

لم يتم إدراج تعديلات أخرى غير مباشرة لمستحقات تكاليف الموظفين بقيمة 370,191 ديناراً بحرينياً في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية في العام 2021 نظير تمثيل البنك في مجالس إدارة الشركات التابعة المملوكة بالكامل و / أو شركات زميلة بلغت 187,234 دينار بحريني وتم إدراجها في الجدول أعلاه.

يشتمل المبلغ الإجمالي للمكافآت على مدفوعات إنهاء الخدمة خلال العام والتي بلغت 565,776 ديناراً بحرينياً، وبلغت أعلى قيمة مدفوعة منها لفرد واحد 226,944 ديناراً بحرينياً.

تم تعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت المتغيرة بقيمة 281,044 ديناراً بحرينياً ليعكس المدفوعات الفعلية.

2. المنح المؤجلة

2022				
الإجمالي (ألف دينار بحريني)	أسهم		نقدأ (ألف دينار بحريني)	
	العدد	(ألف دينار بحريني)		
6,460	6,015	14,918,647	445	الرصيد الافتتاحي
2,308	2,165	4,330,070	143	الممنوح خلال الفترة*
(1,996)	(1,828)	(3,999,980)	(168)	المدفوع / المصروف خلال الفترة
-	-	-	-	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
-	-	956,500	-	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
6,773	6,352	16,205,237	421	الرصيد الختامي

* حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام 2022 بصورة تقديرية على أساس سعر السهم 0.500 فلس في نهاية العام، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي 14 يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

2021				
نقدأ (ألف دينار بحريني)	أسهم		الإجمالي (ألف دينار بحريني)	
	العدد	(ألف دينار بحريني)		
509	14,744,157	6,257	6,765	الرصيد الافتتاحي
134	3,657,002	1,836	1,969	الممنوح خلال الفترة*
(197)	(4,580,897)	(2,078)	(2,275)	المدفوع / المصروف خلال الفترة
-	-	-	-	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
-	1,098,385	-	-	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
445	14,918,647	6,015	6,459	الرصيد الختامي

** خلال عام 2021 إعادة احتساب الأسهم المؤجلة على أساس سعر السهم بعد مضي 14 يوم من تاريخ الجمعية العامة السنوية للبنك على أساس سعر السهم 0.502 فلس. وتم تحديثها لتمثل الأسهم الفعلية الممنوحة للموظفين خلال 2021.

تم إدراج أسهم الأداء طويلة الأجل والممنوحة في الجدول أعلاه على افتراض احتمالية الاستحقاق.

البيانات الخاصة بالأسهم أعلاه تشمل أسهم الأداء طويلة الأجل والمبنية على مجموع الأسهم الممنوحة ولا تعكس بالضرورة المصروفات المحاسبية التي ترتبط بمستوى الاكتساب وسنوات الخدمة.

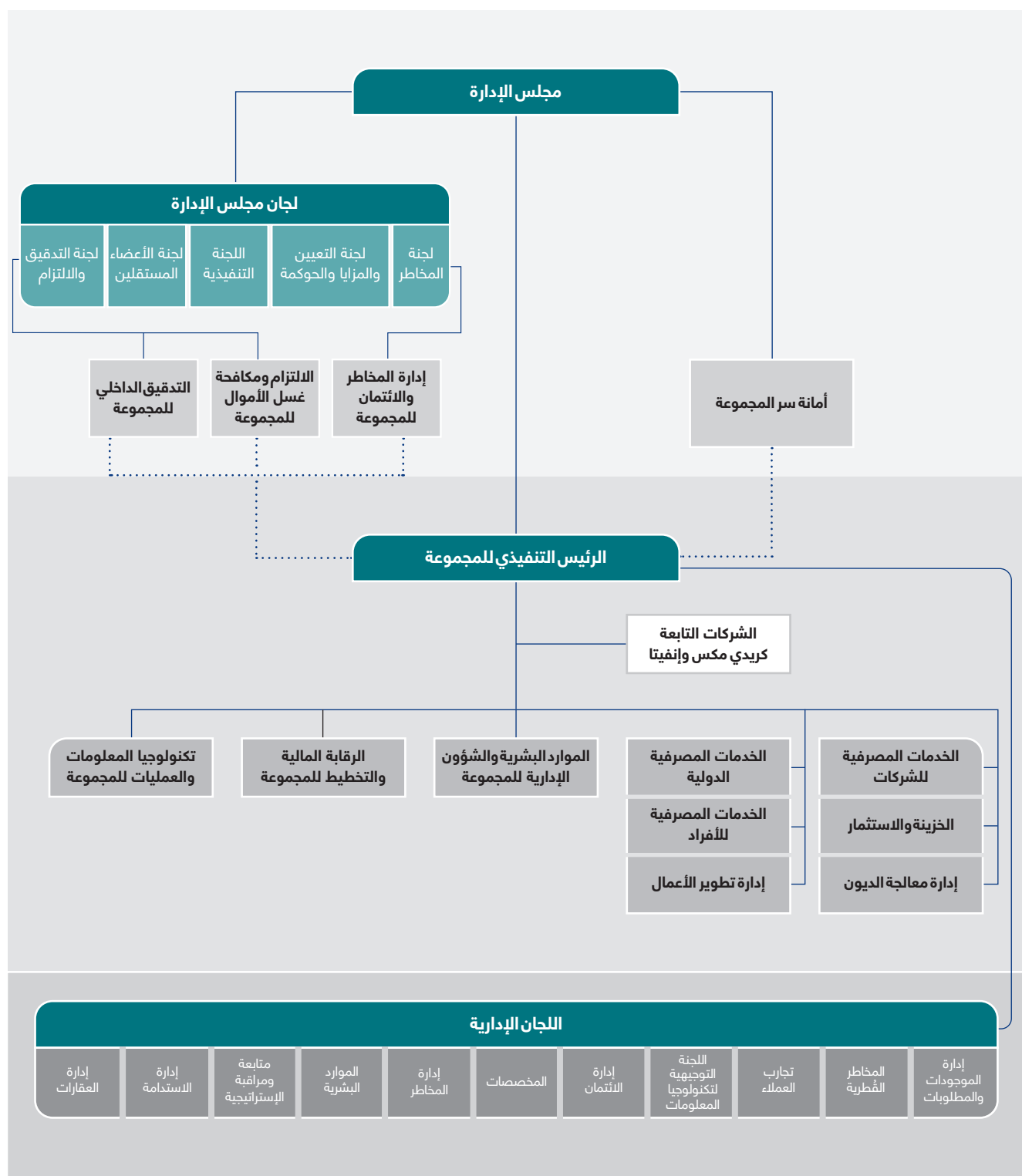
3. أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2022	المجموع الكلي (دينار بحريني)
الموظفين الآخرين: البحرين	1,741,994	1,320,365*	154,430**	3,216,789

ملاحظات: جميع المبالغ بالدينار البحريني.

* دفع 802,486 دينار بحريني نقداً و 517,879 دينار بحريني على شكل أسهم من إجمالي المبلغ في العام 2022.

** مثل هذا قيمة عدد الأسهم طويلة الأجل المكتسبة خلال العام.



وافق مجلس الإدارة على الهيكل التنظيمي أعلاه في 26 أبريل 2021.

مصالح الإدارة التنفيذية

إجمالي عدد الأسهم والسندات المملوكة لأعضاء فريق الإدارة التنفيذية:

الأعضاء	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	عدد السندات	
				31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
د. عبد الرحمن علي سيف	عادية	1,727,326	1,077,882	-	-
حسان محمد بورشيد	عادية	668,785	789,805	-	-
محمد عبد الله عيسى	عادية	-	80,047	-	-
حسن محمد أبو زيد	عادية	-	-	-	-
أبهيك جوسوامي	عادية	-	-	-	-
نديم عبد العزيز الكوهجي	عادية	200,000	181,134	-	-
عادل عبد الله سالم	عادية	-	279,021	-	-
راج دوغار	عادية	222,979	121,608	-	-
محمد أحمد نور الرئيس	عادية	72,580	30,165	-	-
ألكسندر إيوان ستيرلينج	عادية	-	-	-	-
أحمد تقي	عادية	215,190	143,794	-	-
سيمون كارميناتي	عادية	553,307	219,688	-	-
نادين الشيراوي	عادية	183,781	136,650	-	-

تداول أعضاء الإدارة التنفيذية في أسهم وسندات البنك خلال العام 2022

الأعضاء	التداول من خلال شركة بورصة البحرين	تاريخ التداول
حسان محمد بورشيد	بيع 200,000 سهما	6 سبتمبر 2022
محمد عبد الله عيسى	بيع 80,047 سهما	9 مارس 2022
نديم عبدالعزيز الكوهجي	بيع 10,000 سهما	23 مارس 2022
	بيع 29,247 سهما	10 أبريل 2022
	بيع 19,000 سهما	15 مايو 2022
	بيع 20,000 سهما	23 أغسطس 2022
	بيع 17,364 سهما	17 أكتوبر 2022
عادل عبدالله سالم	بيع 306,923 سهما	6 سبتمبر 2022

اللجان الإدارية

تعد اللجان الإدارية اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتشكل اللجان الإدارية من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسؤوليات اللجنة:	اجتماعات اللجنة الدورية
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة	مرة واحدة في الشهر على الأقل
المخاطر الفُطرية	مراجعة واعتماد استراتيجية الفُطر وحدود التعرض لمخاطر العملة وقطاع الصناعة والنوع والتعرضات المضمونة/غير المضمونة.	6 اجتماعات على الأقل في السنة
تجارب العملاء	تتولى لجنة تجارب العملاء رصد ومراقبة مدى رضا العملاء وردود أفعالهم وشكاواهم ومقترحاتهم عبر كل القنوات، بما في ذلك الفروع ووسائل التواصل الاجتماعي ومركز الاتصال والموقع الإلكتروني والهاتف النقال، بهدف تحديد محركات العمل الرئيسية وتحسين ولاء العملاء.	ربع سنوية
اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات	توجيه ومراجعة واعتماد الخطط الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والإشراف على المبادرات الرئيسية وتحديد أولويات المبادرات عبر البنك ومراجعة/تقييم نضج التكنولوجيا في البنك بشكل مستمر.	كل شهرين
إدارة الائتمان	توافق على الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. كذلك استعراض والتوصية بأية اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية أو المجلس عليها.	أسبوعية
المخصصات	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانية والاستثمارات.	ربع سنوية
إدارة المخاطر	تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر من خلال وضع سياسات المخاطر والإجراءات الخاصة بها.	ربع سنوية
الموارد البشرية	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	كل شهرين

معلومات عن المؤسسة (تتمة)

اللجنة	ملخص مهام ومسؤوليات اللجنة:	اجتماعات اللجنة الدورية
متابعة ومراقبة الإستراتيجية	تستعرض فرص التقدم المحرز في المبادرات الإستراتيجية.	نصف سنوية
إدارة الاستدامة	تقوم لجنة الاستدامة بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة بالاستدامة، ووضع ومراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق بالاستدامة وضمان دمجها في استراتيجيات البنك، والتعرف على القضايا الجوهرية التي تؤثر على الأعمال من منظور المخاطر والفرص غير المتوقعة، وتوفير البيانات والمعلومات التي تدعم إصدار تقرير الاستدامة السنوي.	ربع سنوية
إدارة العقارات	مراجعة السياسات ذات الصلة بالعقارات واقتراح توصيات بشأنها، وإدارة عملية تسهيل العقارات التي تمت حيازتها، ومراقبة الالتزام بالسياسات واللوائح الداخلية.	ربع سنوية

استثمارات البنك الأخرى كما في 31 ديسمبر 2022

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في بورصة البحرين (5% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم
					31 ديسمبر 2022
					31 ديسمبر 2021
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2006	6.82	10,237,379
سيكو	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	2006	7.91	33,896,140
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	مملكة البحرين	ش.م.ب.	1994	23.03	47,023,363

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (5% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم
					31 ديسمبر 2022
					31 ديسمبر 2021
شركة السلام إنترناشيونال	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2022	26.19	431,550,793
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (صندوق التقاعد)	مملكة البحرين	هيئة حكومية	1986	19.27	317,554,008
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	شركة استثمارية	1990	19.2	316,317,864
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	هيئة حكومية	1986	13.7	225,698,619

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (10% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم
					31 ديسمبر 2022
					31 ديسمبر 2021
كريدي مكس	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	1999	100.00%	10,000,000
إنفيتا	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	2006	100.00%	1,000,000
شركة (973 Labs) ذ.م.م. ⁽¹⁾	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2022	100.00%	500,000
العالمية لخدمات الدفع ⁽²⁾	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2005	70.00%	12,728
شركة بنفت	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	1997	22.00%	6,843
نسيج	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2009	15.15%	130,909,096
بنك الأسرة	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2009	10.00%	2,000,000
ديار الحرمين العلا المحدودة	جزر كايمن	ذ.م.م.	2011	35.00%	16,450,000
شركة بي بي كي جيوجيت	دولة الكويت	ش.م.ك.	2012	40.00%	2,000,000
إنفيتا - الكويت ⁽³⁾	دولة الكويت	ش.م.ك. (م)	2014	40.00%	400,000
شركة إيجيلا المحدودة لإدارة الأموال	المملكة المتحدة	محدودة	2015	50.00%	2,800,000
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	محدودة	2016	24.27%	9,046
ماغنوم بارتنرز القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2018	49.96%	6,958,001
إيفوك جيرسي القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2018	24.99%	6,082,500
إل. إس. إي. جيرسي القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2019	45.00%	1

(1) مملوكة من خلال كريدي مكس وإنفيتا.

(2) مملوكة من خلال كريدي مكس.

(3) مملوكة من خلال إنفيتا.

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدولية

للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحلية والدولية، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com. يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين ويعمل أيضا في دبي وتركيا والكويت والهند.

القسم الثالث

البيانات المالية

استعراض النتائج المالية	54
تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين	57
القائمة الموحدة للمركز المالي	60
القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر	61
القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر	62
القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية	63
القائمة الموحدة للتدفقات النقدية	64
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة	65
إفصاحات بازل 3 - العنصر الثالث	99



استعراض النتائج المالية

صافي دخل الفوائد

مليون دينار بحريني

2022	102.5
2021	82.6
2020	80.8
2019	107.3
2018	109.9

ودائع العملاء

مليون دينار بحريني

2022	2,117
2021	2,126
2020	2,167
2019	2,170
2018	2,375

مجموع الموجودات

مليون دينار بحريني

2022	3,754
2021	3,673
2020	3,760
2019	3,865
2018	3,582

مجموع حقوق الملكية

مليون دينار بحريني

2022	599
2021	545
2020	515
2019	547
2018	500

القروض والسلفيات

مليون دينار بحريني

2022	1,614
2021	1,607
2020	1,556
2019	1,671
2018	1,773

حافظت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك على وضعها الجيد محققة عائداً على متوسط الموجودات بنسبة 1.7 في المائة، وعائداً على متوسط حقوق الملكية بنسبة 11.7 في المائة

لمحة عامة

سجلت المجموعة صافي ربح، عائد إلى ملاك البنك، قدره 64.4 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بزيادة نسبتها 21.3 في المائة مقارنة بنتائج العام 2021.

وما تزال المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة قوية مع تحقيق عائد على متوسط الموجودات بنسبة 1.7 في المائة وعائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 11.7 في المائة. كما بلغت ربحية السهم الأساسية والمخفضة 39 فلساً مقابل 32 فلساً خلال العام السابق. كذلك تمكنت المجموعة من الحفاظ على وضع مريح للسبولة حيث بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات 31.7 في المائة في نهاية العام 2022 مقابل 32.6 في المائة في العام السابق.

يستعرض هذا القسم الأداء المالي للمجموعة، مع التركيز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد لبنك البحرين والكويت، بما في ذلك فروعها الخارجية، والشركات التابعة، والمشروعات المشتركة، والشركات الزميلة، والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة من خلال الشركات التابعة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبما يتوافق مع قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين ومتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية، ودليل قواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ولوائحه وقراراته، والقرارات والقواعد والإجراءات ذات الصلة ببورصة البحرين وشروط عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

النتائج التشغيلية

ارتفع صافي الربح العائد لملاك البنك بنسبة 21.3 في المائة عن العام الماضي، ليصل إلى 64.4 مليون دينار بحريني، كما ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي (بما في ذلك حصة البنك من الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة) المسجل خلال العام بمقدار 20.9 مليون دينار بحريني أو 17.8 في المائة ليلعب 138.2 مليون دينار بحريني، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة معدلات الفائدة ونهج الإدارة الفاعلة للميزانية العمومية الذي يتبعه البنك.

كذلك ارتفع صافي المخصصات من 2.9 مليون دينار بحريني في العام 2021 إلى 8.0 ملايين دينار بحريني في العام 2022، وذلك على ضوء سياسة البنك المتحفظة والحصيفة في إدارة المخاطر، وتعزيز القدرة المالية للبنك، لا سيما في ظل البيئة الاقتصادية الحافلة بالتحديات.

صافي دخل الفوائد

كما ارتفع صافي فائدة بنسبة 24.1 في المائة ليصل إلى 102.5 مليون دينار بحريني (2021: 82.6 مليون دينار بحريني) بسبب زيادة معدلات الفائدة على مدار العام ونهج الإدارة الفاعلة للميزانية العمومية.

الإيرادات الأخرى

تتألف الإيرادات التشغيلية الأخرى من الدخل غير المتعلق بالفوائد المحقق من الأنشطة التجارية مثل القطع الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية بخلاف الصناديق ذات الدخل الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وعمليات التداول الاستثماري، والدخل من الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة.

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى (بما في ذلك الحصة من دخل الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة) 35.7 مليون دينار بحريني للعام 2022 مقارنة بـ 34.7 مليون دينار بحريني في العام 2021. أما صافي الرسوم والعمولات، والتي تعتبر المكون الرئيسي لإجمالي الإيرادات الأخرى، فقد بلغ 18.6 مليون دينار بحريني، مقابل 15.9 مليون دينار بحريني في العام الماضي. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى رفع الحدود التنظيمية على الرسوم والتكاليف والتي كان قد تم تطبيقها في العام 2021 من أجل تخفيف آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على قطاع الأعمال في السوق المحلية. كما انخفضت الإيرادات الأخرى المتعلقة بالعملاء الأجانب وإيرادات الاستثمار من 17.1 مليون دينار بحريني إلى 15.8 مليون دينار بحريني خلال العام. وانخفضت حصة البنك من أرباح الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة من 1.7 مليون دينار بحريني في العام الماضي إلى 1.3 مليون دينار بحريني في العام 2022.

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغير	2021	2022	مليون دينار بحريني
19.9	24.1%	82.6	102.5	صافي دخل الفوائد
1.0	2.9%	34.7	35.7	إيرادات أخرى
20.9	17.8%	117.3	138.2	مجموع الدخل (متضمن حصة الأرباح من الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة)
(3.7)	6.1%	(60.8)	(64.5)	مصرفات تشغيلية
(5.1)	175.9%	(2.9)	(8.0)	صافي مخصصات
12.1	22.6%	53.6	65.7	الربح قبل الضرائب
(0.8)	160.0%	(0.5)	(1.3)	الضرائب وحقوق غير مسيطرة
11.3	21.3%	53.1	64.4	صافي الربح العائد إلى ملك البنك

المركز المالي

حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وسيولة مريحة.

الموجودات

بلغ إجمالي الموجودات 3,753.9 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2022، بزيادة نسبتها 2.2 في المائة مقارنة مع 3,672.7 مليون دينار بحريني المسجلة في العام السابق. بلغ صافي القروض والسلف 1,614.0 مليون دينار بحريني (2021: 1,607.2 مليون دينار بحريني)، في حين سجلت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية انخفاضاً نسبته 7.3 في المائة لتصل إلى 914.2 مليون دينار بحريني مقابل 985.8 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2021.

المطلوبات

ظل هيكل التمويل الخاص بالمجموعة قويا مع مستوى ضئيل من الاعتماد على سوق المعاملات بين البنوك. ظلت ودائع العملاء هي المصدر الرئيس للتمويل، إذ شكلت نسبة 67.1 في المائة من إجمالي المطلوبات. وواصلت المجموعة توسيع قاعدة عملاء الخدمات المصرفية للأفراد، حيث زادت التزاماتها للأفراد إلى 1,133.3 مليون دينار بحريني (2021: 1,112.2 مليون دينار بحريني)، في حين بلغ إجمالي ودائع العملاء 2,116.6 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2022 (2021: 2,125.6 مليون دينار بحريني). ويظل الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة شراء والقروض لأجل جزءاً لا يتجزأ من مصادر التمويل المتوسطة والمستقرة للبنك، إذ بلغت الأولى 377.4 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2021: 383.2 مليون دينار بحريني)، وبلغت الثانية 263.9 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2021: 245.1 مليون دينار بحريني). وذلك نتيجة الحصول على قرض لأجل جديد بقيمة 50 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022.

المصرفات التشغيلية

نتيجة للاستثمار المتواصل في الثروة البشرية والتكنولوجيا وتنفيذ العديد من المبادرات الاستراتيجية، بما في ذلك الرقمنة وتعزيز القنوات المصرفية من أجل الارتقاء بتجربة العملاء، فقد ارتفعت النفقات التشغيلية للمجموعة بنسبة 6.1 في المائة من 60.8 مليون دينار بحريني لتصل إلى 64.5 مليون دينار بحريني. وارتفعت تكاليف الموظفين بنسبة 2.8 في المائة، كما ارتفعت التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بنسبة 11.0 في المائة لتصل إلى 27.2 مليون دينار بحريني (2021: 24.5 مليون دينار بحريني). وبفضل سياسته الحكيمة لضبط التكاليف وقدرته القوية على إدراج الدخل، نجح البنك في تحسين نسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى 46.7 في المائة (2021: 51.8 في المائة).

صافي المخصصات

تطبق المجموعة منهجية مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر المتوقعة للائتمان على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تنتقل الموجودات عبر ثلاث مراحل بناءً على التغير الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ أول إثبات لها. وتهدف هذه المنهجية في احتساب مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية للبنك إلى توفير تقديرات أكثر واقعية للتضائل في قيم الموجودات.

ارتفع صافي المخصصات خلال العام 2022 ليصل إلى 8.0 مليون دينار بحريني، مقابل 2.9 مليون دينار بحريني في العام 2021. وذلك نتيجة لسياسة البنك المتحفظة والحصيفة في إدارة المخاطر، وتعزيز القدرة المالية للبنك، لا سيما في ظل البيئة الاقتصادية الحافلة بالتحديات.

الدخل الشامل

بلغ إجمالي الدخل الشامل للبنك، العائد إلى الملك، 84.5 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، مقابل 59.5 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وجاءت هذه الزيادة نتيجة للتقييمات الإيجابية للسوق وارتفاع صافي أرباح الأنشطة الأساسية للمجموعة.

استعراض النتائج المالية (تتمة)

ملخص المركز المالي المؤدّد

النسبة المئوية للتغيّر	الفرق مليون دينار بحريني	2021	2022	مليون دينار بحريني
الموجودات				
46.4%	132.1	284.8	416.9	نقد وأرصدة نقدية لدى مصارف مركزية
-0.5%	(1.3)	279.2	277.9	أدونات خزينة
-18.0%	(60.9)	337.5	276.6	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
0.4%	6.8	1,607.2	1,614.0	قروض وسلف للعملاء
-7.3%	(71.6)	985.8	914.2	أوراق مالية استثمارية
96.8%	76.0	78.5	154.5	فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى
-4.2%	(2.7)	65.0	62.3	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
8.1%	2.8	34.7	37.5	ممتلكات ومعدات
2.2%	81.2	3,672.7	3,753.9	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
13.5%	34.5	254.9	289.4	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
-1.5%	(5.8)	383.2	377.4	اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء
7.7%	18.8	245.1	263.9	اقتراضات لأجل
-0.4%	(9.0)	2,125.6	2,116.6	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
-9.4%	(11.1)	118.7	107.6	فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى
0.9%	27.4	3,127.5	3,154.9	مجموع المطلوبات
9.9%	53.5	542.8	596.3	حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك
12.5%	0.3	2.4	2.7	حقوق غير مسيطرة
9.9%	53.8	545.2	599.0	مجموع حقوق الملكية
2.2%	81.2	3,672.7	3,753.9	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ذات الأهمية النظامية (D-SIBs). وتحرص المجموعة على الاحتفاظ برأس مال قوي يدعم خططها الاستراتيجية المستقبلية عبر تبني سياسات ديناميكية للاحتفاظ بالأرباح.

ومجددًا، تجسد النتائج الطيبة التي حققتها المجموعة قدرتها الكبيرة على مواجهة تحديات الدورة للاقتصادية، كما تعكس الرؤية الواضحة وبعيدة المدى لبنك البحرين والكويت ونموذج أعماله المحكم واستراتيجياته التكيفية المرنة.

ملءة رأس المال

بلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك 596.3 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2022 (2021: 542.8 مليون دينار بحريني). وتعزى الزيادة البالغة نسبتها 9.9 في المائة إلى أرباح العام الحالي والتحسين في تقييم الأوراق المالية الاستثمارية. بلغت نسبة ملءة رأس المال للمجموعة 27.3 في المائة مقابل 23.6 في المائة في نهاية العام السابق، وهي نسبة أعلى كثيرًا عن الحد الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ 14.0 في المائة للبنوك المحلية

تقرير مدقي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين



تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب." أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "المجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدقي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في مملكة

البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمر التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسؤوليات المذكورة في بند مسؤوليات مدقي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف

أمر التدقيق الرئيسية

تعتبر عملية تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 - المتعلق بالأدوات المالية هامة ومعقدة.

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصصات الخسارة. تتضمن المجالات الرئيسية لاجتهادات الإدارة المطبقة في تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على ما يلي:

- تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العميل قد زادت بشكل جوهري؛ و
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في متغيرات للاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية.

نظراً لتعقيدات المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ومدى أهمية الاجتهادات والتفديرات المطبقة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وتعرض المجموعة للقروض والسلف التي تشكل 43% من إجمالي موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً.

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة 1,693.2 مليون دينار بحريني وبلغت الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة 79.2 مليون دينار بحريني، مشتملة على خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره 37.9 مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين 1 و 2 ومبلغ وقدره 41.3 مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3.

الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق

لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات.

بمشاركة أخصائيي الداخلين، قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الرئيسية التالية:

- لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الحصول على الموافقات بشأن أي تغيرات في النموذج والمتابعة/التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- قمنا بتقدير وتقييم:

- سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وتأثيرها على معايير درجات التصنيف مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتوجيهات التنظيمية؛
- الأساس لتحديد المخصصات الإضافية المحددة من الإدارة؛ و
- افتراضات الإدارة العليا المتعلقة بتحديد سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية.

تقرير مدقي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة تتمّة

أمر التدقيق الرئيسية (تتمّة)

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف (تتمّة)

أمر التدقيق الرئيسية

الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق

- قمنا بمراجعة عينة من ملفات الائتمان وتنفيذ إجراءات لتقييم ما يلي:
 - تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب وتقييم مدى ملائمة درجات التصنيف؛
 - عملية تقييم الضمانات؛ و
 - عملية إعادة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها.

راجع ملخص لأهم السياسات المحاسبية والتقديرات والآراء المحاسبية الهامة المطبقة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وإفصاحات القروض والسلف والجودة الائتمانية في الإفصاحات رقم 3 و 7 و 33 حول القوائم المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2022

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2022، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
 - فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظراً للجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، نفيد:

أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد عيسى الجودر.

رائد دويخ

سجل قيد الشريك رقم 45
22 فبراير 2023
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2022

إيضاحات	2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	416.9	284.8	4
أذونات خزانة	277.9	279.2	5
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	276.6	337.5	6
قروض وسلف العملاء	1,614.0	1,607.2	7
أوراق مالية استثمارية	914.2	985.8	8
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	154.5	78.5	9
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	62.3	65.0	10
ممتلكات ومعدات	37.5	34.7	11
مجموع الموجودات	3,753.9	3,672.7	
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	289.4	254.9	
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	377.4	383.2	
اقتراضات لأجل	263.9	245.1	12
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	2,116.6	2,125.6	13
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	107.6	118.7	14
مجموع المطلوبات	3,154.9	3,127.5	
حقوق الملكية			
رأس المال	164.8	149.8	15
أسهم خزانة	(4.7)	(5.0)	15
علاوة إصدار أسهم	105.6	105.6	15
إحتياطي قانوني	78.5	72.1	15
إحتياطي عام	64.2	64.2	15
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	14.8	(7.9)	16
تعديلات تحويل عملات أجنبية	(15.3)	(12.2)	
أرباح مبقاة	128.9	129.3	
توزيعات مقترحة	59.5	46.9	17
العائد إلى ملاك البنك	596.3	542.8	
حقوق غير مسيطرة	2.7	2.4	
مجموع حقوق الملكية	599.0	545.2	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	3,753.9	3,672.7	

الدكتور عبدالرحمن سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2021 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني	إيضاحات	
118.4	152.3	18أ	دخل الفوائد ودخل مشابه
(35.8)	(49.8)	18ب	مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
82.6	102.5		صافي دخل الفوائد ودخل مشابه
15.9	18.6	19	دخل الرسوم والعمولات - صافي
17.1	15.8	20	استثمارات ودخل آخر
115.6	136.9		مجموع الدخل التشغيلي
(36.3)	(37.3)		تكاليف الموظفين
(24.5)	(27.2)		مصروفات تشغيلية أخرى
(60.8)	(64.5)		مجموع المصروفات التشغيلية
(2.9)	(8.0)	21	صافي المخصصات والخسائر الائتمانية
51.9	64.4		صافي الدخل التشغيلي
1.7	1.3	10	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
53.6	65.7		الربح للسنة قبل الضرائب
(0.1)	(0.7)	22	مصروف ضريبي
53.5	65.0		صافي الربح للسنة
			العائد إلى:
53.1	64.4		ملاك البنك
0.4	0.6		حقوق غير مسيطرة
53.5	65.0		
0.032	0.039	23	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

الدكتور عبدالرحمن سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

إيضاحات	2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني
صافي الربح للسنة	65.0	53.5
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(2.6)	8.7
البنود التي سيتم أو من الممكن إن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
التغير في إحتياطي التحويل:		
تعديلات تحويل عملات أجنبية	(3.1)	(0.6)
التغير في إحتياطي التحوط:		
الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة	1.2	0.5
التغير في إحتياطي القيمة العادلة:		
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة من خلال الدخل الشامل الآخر	27.0	0.3
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر	(2.4)	(3.7)
الدخل الشامل الآخر للسنة	20.1	6.4
مجموع الدخل الشامل للسنة	85.1	59.9
العائد إلى:		
ملاك البنك	84.5	59.5
حقوق غير مسيطرة	0.6	0.4
	85.1	59.9

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

العائد إلى ملك البنك											
إيضاحات	رأس المال مليون دينار بحريني	أسهم خزانة مليون دينار بحريني	إصدار أسهم مليون دينار بحريني	إحتياطي قانوني مليون دينار بحريني	إحتياطي عام مليون دينار بحريني	تغيرات مترابطة في القيم العادلة مليون دينار بحريني	تغيرات تحويل عملات أجنبية مليون دينار بحريني	أرباح مبقاة مليون دينار بحريني	توزيعات مقترحة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير 2021	136.2	(5.2)	105.6	66.8	61.6	(11.4)	(12.8)	125.6	45.4	511.8	2.7
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	53.1	-	53.1	0.4
دخل شامل آخر	-	-	-	-	-	3.5	0.6	2.3	-	6.4	-
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	3.5	0.6	55.4	-	59.5	0.4
الدفع على أساس الأسهم	42	-	-	-	-	-	-	0.5	-	0.5	-
أرباح أسهم مدفوعة	17	-	-	-	-	-	-	-	(27.0)	(27.0)	(0.2)
أرباح أسهم عينية	17	13.6	-	-	-	-	-	-	(13.6)	-	-
تبرعات خيرية	17	-	-	-	-	-	-	-	(2.2)	(2.2)	-
التغير في أسهم الخزانة	15	-	0.2	-	-	-	-	-	-	0.2	-
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	-	-	5.3	-	-	-	(5.3)	-	-	-
محول إلى الإحتياطي العام	15	-	-	-	2.6	-	-	-	(2.6)	-	-
التغير في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(0.5)	(0.5)
توزيعات مقترحة	17	-	-	-	-	-	-	(46.9)	46.9	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	149.8	(5.0)	105.6	72.1	64.2	(7.9)	(12.2)	129.3	46.9	542.8	2.4
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	64.4	-	64.4	0.6
دخل / (خسارة) شاملة أخرى	-	-	-	-	-	22.7	(3.1)	0.5	-	20.1	-
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة	-	-	-	-	-	22.7	(3.1)	64.9	-	84.5	0.6
الدفع على أساس الأسهم	42	-	-	-	-	-	-	0.6	-	0.6	-
أرباح أسهم مدفوعة	17	-	-	-	-	-	-	-	(29.7)	(29.7)	(0.4)
أرباح أسهم عينية	17	15.0	-	-	-	-	-	-	(15.0)	-	-
تبرعات خيرية	17	-	-	-	-	-	-	-	(2.2)	(2.2)	-
التغير في أسهم الخزانة	15	-	0.3	-	-	-	-	-	-	0.3	-
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	-	-	6.4	-	-	-	(6.4)	-	-	-
التغير في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.1	0.1
توزيعات مقترحة	17	-	-	-	-	-	-	(59.5)	59.5	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	164.8	(4.7)	105.6	78.5	64.2	14.8	(15.3)	128.9	59.5	596.3	2.7

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

إيضاحات	2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية		
الربح للسنة قبل الضرائب	65.7	53.6
تعديلات للبنود غير النقدية التالية:		
استهلاك	8.1	7.0
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	8.0	2.9
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	(1.3)	(1.7)
التغير في القيمة العادلة - الشركات الزميلة	(1.2)	(0.5)
دخل استثمارات	(0.1)	(1.0)
مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية	(2.7)	(3.6)
مستحقات على اقتراضات لأجل	10.4	10.4
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	86.9	67.1
(الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية		
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية	(37.9)	(2.5)
أذونات خزانة بتواريخ استحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أكثر	1.3	208.6
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	(1.2)	5.0
قروض وسلف العملاء	(14.2)	(54.0)
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	(74.8)	5.0
الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية		
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	34.5	(75.4)
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	(5.8)	(16.0)
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	(9.0)	(41.8)
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	(21.6)	(52.2)
ضريبة دخل مدفوعة	(0.2)	(0.1)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة التشغيلية	(42.0)	43.7
الأنشطة الاستثمارية		
شراء أوراق مالية استثمارية	(211.5)	(370.7)
متحصلات من استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية	304.6	350.3
صافي استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	2.5	1.3
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	3.5	1.0
شراء ممتلكات ومعدات	(10.9)	(6.2)
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية	88.2	(24.3)
الأنشطة التمويلية		
مدفوعات أرباح أسهم وتوزيعات أخرى	(31.9)	(29.2)
مدفوعات أرباح أسهم إلى حقوق غير مسيطرة	(0.4)	(0.2)
اقتراضات لأجل إضافية	18.8	56.6
التغير في أسهم الخزانة	0.3	0.2
التغير في الدفع على أساس الأسهم	0.6	0.5
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة التمويلية	(12.6)	27.9
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه		
تعديلات تحويل عملات أجنبية - صافي	(1.4)	1.9
النقد وما في حكمه في بداية السنة	566.9	517.7
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	599.1	566.9
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:		
فوائد مستلمة	143.4	118.7
فوائد مدفوعة	42.2	31.5

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2022

1 الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("البنك")، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في شهر مارس 1971 ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 1234 بتاريخ 16 مارس 1971. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي كبنك تجزئة تقليدي بموجب المجلد رقم 1 الصادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمة مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند كما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في 43 شارع الحكومة، ص.ب. 597، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 22 فبراير 2023.

2 أساس الإعداد

2.1 بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، حيث تم تسجيل معلومات المقارنة المتضمنة في هذه القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2021 وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي. ولم ينتج عن الانتقال من "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي" إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي أي تغيرات جوهرية في الأرقام المسجلة مسبقاً في القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021.

2.2 العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأثر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم تعديل القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحولات القيم العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها العملة الرئيسية وعملة العرض لعمليات المجموعة، وعلاوة على ذلك، تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون ما لم ينص بخلاف ذلك.

2.3 أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") وجميعها تتخذ من 31 ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

مملوكة بصورة مباشرة من قبل البنك	الملكية		بلد التأسيس	النشاط
	2022	2021		
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	100%	100%	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
شركة إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	100%	100%	مملكة البحرين	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية

فيما يلي الشركات التابعة المملوكة بها بصورة مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

مملوكة بصورة غير مباشرة من قبل البنك	الملكية الفعلية		شركة تابعة	بلد التأسيس	النشاط
	2022	2021			
العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م.	70%	70%	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات المعالجة والحفظ المتعلقة بالبطاقات
شركة 973LABS ذ.م.م.	100%*	-	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	الخدمات الاستشارية الحاسوبية وأنشطة إدارة مرافق الحاسوب
شركة إنفيتا لخدمات إدارة المطالبات ش.م.ب. (مقفلة)**	-	70%	شركة إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات إدارية من قبل أطراف أخرى

* تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) وشركة إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة) حصة ملكية بنسبة 60% و 40% في شركة 973LABS ذ.م.م. على التوالي.

** خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت المجموعة بتصفية حصة ملكيتها في الشركة التابعة، شركة إنفيتا لخدمات إدارة المطالبات ش.م.ب. (مقفلة).

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل أعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالعمليات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- استبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد بشكل مباشر الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

3 السياسات المحاسبية

3.1 معايير وتعديلات إلزامية للسنة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وبإستثناء ما هو وارد في الإيضاح رقم 2.1 وتطبيق المعايير الجديدة أو التعديلات التي أدخلت على المعايير القائمة التي أصبحت نافذة اعتباراً من 1 يناير 2022، والتي تم الإفصاح عنها أدناه. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل تم إصداره ولكنه غير إلزامي بعد.

(أ) العقود المرهقة - تكاليف الوفاء بالعقد - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 37

العقد المرهق هو عقد تتجاوز بموجبه التكاليف التي لا يتم تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها لأن لديها العقد) للوفاء بالالتزامات بموجب العقد عن المنافع الاقتصادية المتوقع استلامها بمقتضاه.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

تحدد التعديلات على أنه عند تقييم ما إذا كان العقد مرهقاً أم خاسراً، يجب على المنشأة تضمين التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد لتقديم البضائع أو الخدمات كلاً من التكاليف الإضافية (على سبيل المثال، تكاليف العمالة والمواد المباشرة) وتخصيص التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة العقد (على سبيل المثال، استهلاك المعدات المستخدمة للوفاء بالعقد وكذلك تكاليف إدارة العقود والإشراف عليها). لا تتعلق التكاليف العامة والإدارية مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف الآخر بموجب العقد.

إن التعديلات إلزامية لفترات إعداد التقرير السنوي المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) الإشارة إلى الإطار المفاهيمي - التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3

في شهر مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال – الإشارة إلى الإطار المفاهيمي. إن الغرض من التعديلات هو استبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر في سنة 1989 مع الإشارة إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر في شهر مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل جوهري.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الإثبات للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 لتجنب إصدار المكاسب أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" الناتجة عن الالتزامات والالتزامات المحتملة التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21 المتعلق بفرض الرسوم، إذا تم تكديدها بشكل منفصل.

وفي الوقت نفسه، أضاف المجلس توضيح بشأن التوجيهات القائمة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 بشأن الموجودات المحتملة التي لن تتأثر بالاستبدال بالإشارة إلى إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

إن التعديلات إلزامية لفترات إعداد التقرير السنوي في الفترة المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(ج) العقارات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 16

في شهر مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العقارات والآلات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود، والذي يحظر على المنشآت أن تخضع من تكلفة أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، أي متحصلات من بيع المواد المنتجة في أثناء جلب ذلك الموجود إلى الموقع والحالة اللازمة لكي يكون قادراً على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بإثبات متحصلات بيع هذه المواد، وتكاليف إنتاج تلك المواد، في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إن التعديل إلزامي لفترات إعداد التقرير السنوي المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيق التعديل بأثر رجعي على بنود العقارات والآلات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة عندما تطبق المنشأة التعديل لأول مرة. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(د) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية - رسوم فحص بنسبة 10 في المائة لإستبعاد المطلوبات المالية

كجزء من تحسيناتها السنوية لسنة 2018 – 2020 التي تم إدخالها على عملية معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. يوضح التعديل الرسوم التي تقوم المنشأة بتضمينها عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوب المالي الجديد أو المعدل يختلف بشكل جوهري عن شروط المطلوب المالي الأصلي. تتضمن هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض أو المقرض نيابة عن الآخر. تطبق المنشأة التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل أولاً.

إن التعديل إلزامي لفترات إعداد التقرير السنوي المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. قامت المجموعة بتطبيق التعديلات على المطلوبات المالية التي تم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقرير السنوي التي تم فيها تطبيق التعديل.

(هـ) معيار المحاسبة الدولي رقم 41 المتعلق بالزراعة - فرض ضرائب في قياسات القيمة العادلة

يلغي التعديل الشرط الوارد في الفقرة 22 لمعيار المحاسبة الدولي رقم 41 بأن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة للموجودات التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41.

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة حيث لا توجد لديها أي موجودات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41 كما هو بتاريخ إعداد التقرير المالي.

3.2 معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عندما تصبح إلزامية.

(أ) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 المتعلق بعقود التأمين

في شهر مايو 2017، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 المتعلق بعقود التأمين، وهو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين يغطي الإثبات والقياس والعرض والإفصاح، بمجرد أن يصبح إلزامياً، سوف يحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 المتعلق بعقود التأمين الذي تم إصداره في سنة 2005. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 على جميع أنواع عقود التأمين (أي عقود التأمين وإعادة التأمين المباشرة على الحياة وغير الحياة)، بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدرها، وكذلك على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات سمات المشاركة التقديرية. سيتم تطبيق بعض استثناءات النطاق. والهدف العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 هو توفير نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة وتوافقاً لشركات التأمين. وبخلاف المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4، التي تستند إلى حد كبير إلى تبني سياسات محاسبية محلية سابقة، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 يقدم نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. وأساس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 هو النموذج العام، الذي يستكمل بما يلي:

- تكيف محدد للعقود ذات سمات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)؛ و
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل رئيسي للعقود القصيرة الأجل.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 هو إلزامي لفترات إعداد التقارير المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023، مع الحاجة لعرض أرقام المقارنة المطلوبة. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن تطبق المنشأة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في أو قبل تاريخ تطبيقها الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17. هذا المعيار غير قابل للتطبيق على المجموعة.

(ب) التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - المتعلق بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة

في شهر يناير 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- ما هو المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- يجب أن يكون هناك حق في التأجيل في نهاية فترة إعداد التقرير؛
- لا يتأثر هذا التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل؛ و
- إلا إذا كانت المشتقة الضمنية في التزام قابل للتحويل هو نفسه أداة أسهم حقوق ملكية، ولن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

هذه التعديلات إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023، ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقيم المجموعة حالياً تأثير التعديلات على الممارسة الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض القائمة قد تتطلب إعادة التفاوض بشأن شروطها.

(ج) تعريف التقديرات المحاسبية - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 8

في شهر فبراير 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8، قدم فيها تعريفاً "للتقديرات المحاسبية". توضح التعديلات التمييز بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصبح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس ومدخلاته لوضع التقديرات المحاسبية.

إن هذه التعديلات هي إلزامية لفترات إعداد التقرير السنوي المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023 وتنطبق على التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في بداية تلك الفترة أو بعدها. يسمح بالتطبيق المبكر طالما يتم الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولا يتوقع بأن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على المجموعة.

(د) الإفصاح عن السياسات المحاسبية - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة ببيان الممارسة رقم 2

في شهر فبراير 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة ببيان الممارسة رقم 2 بشأن إصدار آراء جوهري، والذي يقدم توجيهات ونماذج لمساعدة المنشآت على تطبيق الآراء "الجوهريّة" حول الإفصاح عن السياسات المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات بشأن السياسات المحاسبية التي تكون أكثر فائدة من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهريّة" بشرط الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهريّة"

وإضافة توجيهاً حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية الجوهرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية.

إن التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 هي قابلة للتطبيق على الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. بما أن التعديلات المدخلة على بيان الممارسة رقم 2 تقدم توجيهات غير إلزامية بشأن تطبيق تعريف جوهرية المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية، فليس من الضروري تحديد التاريخ الإلزامي لهذه التعديلات. ولا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على المجموعة.

(هـ) الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة واحدة - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 12

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في شهر مايو 2021 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12، والتي تحد من نطاق استثناء الإثبات المبدئي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 12، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تنشأ عنها فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم. وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في بداية أو بعد أقرب فترة مقارنة معروضة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي في بداية أقرب فترة مقارنة معروضة إثبات موجود ضريبي مؤجل (شريطة توفر ربح خاضع للضريبة كافي) والالتزام ضريبي مؤجل فيما يتعلق بجميع الفروق المؤقتة الخاضعة القابلة للخصم والضريبة المرتبطة بعبود الإيجار والالتزامات إيقاف التشغيل.

تقيم المجموعة حالياً تأثير هذه التعديلات.

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (أ) الموجودات والمطلوبات المالية

1. الإثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم مبدئياً قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليه تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاقتناء أو الإصدار.

2. التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي للاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفف من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن هذه الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمعزل عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

3. الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. وفي حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة لجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض، و(2) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود أو تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم استبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

استبعاد الأدوات المالية في سياق إصلاح أيبور

تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية إذا حدث تعديل جوهري في أحكامها وشروطها. وفي سياق إصلاح أيبور، تم بالفعل تعديل بعض الأدوات المالية أو سيتم تعديلها خلال سنة 2022 عند انتقالها من أيبور إلى أسعار بديلة خالية من المخاطر. وبالإضافة إلى تغير سعر فائدة الأداة المالية، قد تحدث تغيرات أخرى على شروط الأداة المالية وقت الانتقال.

وفيما يتعلق بالأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، تطبق المجموعة أولاً الوسيلة العملية على النحو الوارد أدناه في الإيضاح رقم 3.3 (أ)، لكي يعكس التغير في سعر الفائدة المرجعي من أيبور إلى أسعار بديلة خالية من المخاطر. وثانياً، بالنسبة لأية تغيرات لا تغطيها الوسيلة العملية، تطبق المجموعة اجتهداً لتقييم ما إذا كانت التغيرات جوهرياً، وإذا كانت كذلك، فإنه يتم استبعاد الأداة المالية وإثبات أداة مالية جديدة. وإذا لم تكن التغيرات جوهرياً، تقوم المجموعة بتعديل إجمالي القيمة المدرجة للأداة المالية بالقيمة الحالية للتغيرات التي لا تغطيها الوسيلة العملية، مخصصة باستخدام سعر الفائدة الفعلي المعدل.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم الفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على ما يلي:

- سندات الدين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات الإضافية المباشرة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرة في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضطحة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة عن أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المتراكمة المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لببيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بما يحقق أفضل مصالحهم الاقتصادية. يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر بشأنها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفأة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- أدوات مالية أخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي.

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

- الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
- ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

تحديد نتائج مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من نهج على مرحلتين.

المرحلة 1: سيتعين تخصيص التسهيلات لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة 2: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً بالنسبة لجميع التسهيلات في المرحلة 1 والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة 2. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة 3 عن طريق مخصصات محددة.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع إيضاح رقم 33.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (دين) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

تتضمن الأدلة التي تثبت أن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشروط لا تأخذها المجموعة في الاعتبار في الظروف الأخرى؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعمل إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛
- اختفاء الأسواق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي مملكة البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات؛ أو
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي مملكة البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل. للحصول على تفاصيل إضافية راجع إيضاح رقم 33.

(ط) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي على النحو التالي:

- قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة لتلك الموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية كمخصص؛
- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب وغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ

كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعناصر المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر غير المسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و

- بالنسبة للأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

(ي) شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد الدين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض

تسمى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد أن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة يتم قياسها باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابها قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3 (هـ) و 34.

(ل) إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن "إقتراضات لأجل"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بخلاف تبادل مبلغ نقدي ثابت أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة ومشروعها المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم لاحقاً تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاكتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للاضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتصفح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك السياسات للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة أو مشروعها المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الاضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات

تسجل مبدئياً جميع بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أنه ليس لها عمراً محدداً. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المقدرة كالتالي:

- عقارات ومباني	4 إلى 35 سنة
- أثاث ومعدات	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 سنوات

(س) ضمان معلق للبيع

تكتسب المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للتسهيلات ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المكتسبة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل تكوين له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وبيع

لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصرفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والذي يعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض من قبل المجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم بيع الأوراق المالية المشتراة بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام لإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في "صافي دخل الفوائد أو دخل مشابه".

(ص) ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بعمل مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. تم إظهار التأثير الضريبي لفروق التوقيت بين الربح الدفئري والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة 1961 والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس الحيلة والحذر استناداً إلى تفسيرات الإدارة.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل سلطة قضائية تعمل فيها المجموعة.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة وما يقابلها من زيادة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصرف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مقابل في الأرباح المبقة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ش) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من أسهم حقوق الملكية وتدرج بالمقابل المدفوع. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة التي لا تنسب إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغييرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصى بتوزيعها كجزء من حقوق الملكية ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

(ذ) الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبنود التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الالتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى"، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي. يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلو الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية أي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(ض) المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة على العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيمة سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن "فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى"، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية الواردة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الإقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخصائص العقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أأ) محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. ومن أجل إدارة مخاطر معينة، تطبق المجموعة محاسبة التحوط على المعاملات التي تستوفي معايير محددة.

وفيما يتعلق بمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. وفي حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن أدوات التحوط المثبتة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

تأثير إصلاح أيبور المرحلتين 1 و 2 على محاسبة التحوط

تطبق المجموعة الإعفاءات المؤقتة على علاقات التحوط المتأثرة مباشرة بإصلاح أيبور خلال السنة قبل استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر مرجعي بديل. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى إصلاح أيبور إلى حالات عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعيار المرجعي لبند التحوط أو أداة التحوط.

تتطلب المرحلة 1 من إصلاح أيبور أنه فيما يتعلق بعلاقات التحوط التي تتأثر بإصلاح أيبور، يجب على المجموعة أن تفترض أنه لغرض تقييم فعالية التحوط المتوقعة في المستقبل، لا يتم تغيير سعر الفائدة نتيجة لإصلاح أيبور.

قد طبقت المجموعة المرحلة 2 من إصلاح أيبور في تاريخ نفاذه. تقدم المرحلة 2 من إصلاح أيبور إعفاءات مؤقتة تسمح باستمرار علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر مرجعي بديل. وتتطلب الإعفاءات من المجموعة تعديل تصنيفات التحوط ووثائق التحوط.

وبموجب إحدى الإعفاءات ضمن إطار المرحلة 2 من إصلاح أيبور، يجوز للمجموعة أن تختار الأسعار المرجعية البديلة الفردية التي تم تحديدها على أنها تحوط للقيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند التحوط للتغيرات الناتجة عن عنصر غير محدد تعاقدياً لمخاطر أسعار الفائدة، ليتم اعتباره مستوفياً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الذي يمكن تحديده بشكل منفصل. بالنسبة لكل سعر مرجعي بديل طبق عليه الإعفاء، تعتبر المجموعة بأن كلاً من حجم وسهولة السوق للأدوات المالية التي تشير إلى السعر المرجعي البديل والتي يتم تسعيرها باستخدام السعر المرجعي البديل ستزداد خلال فترة الـ 24 شهراً، مما يؤدي إلى أن يصبح عنصر مخاطر السعر المرجعي البديل قابلاً للتحديد بشكل منفصل عند تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند التحوط.

(أب) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أج) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أد) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في إمكانية التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3 (وذلك عندما يتأخر السداد لمدة تسعون يوماً أو أكثر). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

لقد تم تصميم نموذج محاسبة التحوط الذي تم تقديمه بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لمحاكاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ وتسمح بمجموعة أكبر من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الحدود القصوى القائمة على القواعد لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على المبادئ. لم تعد هناك حاجة إلى إجراء تقييم باثر رجعي لمدى فعالية التحوط. وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 خياراً محاسبياً للاستمرار في تطبيق أسس محاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى أن ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولي من وضع الصيغة النهائية لمشروع محاسبة التحوط الكلي الخاص به. لقد طبقت المجموعة محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وحددت بأن جميع علاقات التحوط التي تم تصنيفها كعلاقات تحوط فعالة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ستظل مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم الإدارة بتعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن ذلك على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط وكيف يتوافق ذلك مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط؛
- لا يؤدي تأثير مخاطر الائتمان إلى "السيطرة على تغيرات القيمة" الناتجة عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك النسبة الناتجة عن حجم بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وحجم أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لمدى فعالية التحوط بطريقة مماثلة لما كان عليه في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

للغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

1 تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يمكن أن ينشأ عدم فعالية التحوط من:

- الاختلافات في توقيت التدفقات النقدية لبند التحوط وأدوات التحوط؛
- تطبيق منحنيات أسعار فوائد مختلفة لخصم بنود التحوط وأدوات التحوط؛ أو
- المشتقات المستخدمة كأدوات تحوط لديها قيمة عادلة غير صفرية في وقت التخصيص.

2 تحوطات التدفقات النقدية

وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تصنيفها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أ) إثبات الدخل والمصروفات (تتمة)

يتم تسجيل مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر الزمني للاداء المالية أو فترة قصيرة، إلى صافي المبلغ المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي، حيثما يكون ذلك مناسباً.

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أستحقاقه نظير تقديم الخدمات. يتم تعريف وتحديد التزامات الأداء، وكذلك توقيت الوفاء بها، عند بدء العقد. لا تتضمن عقود إيرادات المجموعة التزامات أداء متعددة. عندما تقدم المجموعة خدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويتم استحقاقه بصفة عامة فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت معين أو في نهاية فترة العقد للخدمة المقدمة بمرور الوقت. لقد استنتجت المجموعة بصفة عامة بأنها تعمل كرب المال في جميع ترتيبات إيراداتها نظراً لأنها عادةً ما تسيطر على الخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم إثبات الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزامات أداء معينة بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

تتضمن التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها بمرور الوقت إدارة الموجودات والخدمات الأخرى، حيث يستلم ويستهلك العميل في الوقت ذاته المنافع التي تقدمها المجموعة في أثناء تنفيذ المجموعة التزاماتها.

تتضمن الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزام الأداء على الرسوم المكتسبة نظير تقديم خدمات إدارة الموجودات، التي تتضمن على تنويع المحفظة وإعادة التوازن، وعادةً ما تكون على مدى فترات محددة. وتمثل هذه الخدمات التزاماً واحداً بالأداء يتكون من سلسلة من الخدمات المتميزة التي هي نفسها إلى حد كبير، والتي يتم تقديمها باستمرار على مدى فترة العقد. تتألف رسوم أداء الموجودات من رسوم الإدارة والأداء التي تعتبر مقابل متغير.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحولات فعالة.

طبقت المجموعة المرحلة 2 من إصلاح أيبور اعتباراً من تاريخ نفاذه، مما يسمح، باعتبارها وسيلة عملية، بإجراء تغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية التي ينبغي معاملتها كتغييرات في سعر الفائدة العائم، شريطة استيفاء شروط معينة. وتتضمن الشروط أن التغيير ضروري كنتيجة مباشرة لإصلاح أيبور وأن يتم الانتقال على أساس معادل اقتصادياً.

(أه) عملات أجنبية

(1) المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالمعاملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالمعاملات الأجنبية باستخدام أسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تسجل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، باستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى حقوق الملكية حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالمعاملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالمعاملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة عن إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(2) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم ربحها وخسائرها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرة كبنود منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أو) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل. هذه المبالغ النقدية وما في حكمها قابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لمخاطر غير جوهرية للتغير في القيمة.

(أز) عقود الإيجار – المجموعة هي المستأجر

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

(أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس للالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار محسوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في القائمة الموحدة للمركز المالي.

(ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الإقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، في هذه الحالة بيبور (BIBOR). بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبت ضمن المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدامات الآراء والتقديرات:

(1) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في إعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2) القيمة العادلة للأدوات المالية

حيثما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن حيثما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب تطبيق الاجتهادات لتحديد القيم العادلة.

تتضمن هذه الآراء على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل التقلبات في أسعار المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق وافتراضات معدل التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

3) نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحسين التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. وبصفة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحسين التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة ومتطلبات السيولة في ظل ظروف السوق الحالية؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

4) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة وأوجه الترابط المتبادل بينها. كما يتطلب إصدار عدد من الآراء الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات؛
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و

- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

لقد تسببت جائحة كوفيد - 19 في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. وقد أدى إلى حدوث حالات عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية منها والدولية، عن إجراءات دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. وقد تدخلت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم باتخاذ إجراءات لحماية استقرار الاقتصاد العالمي بالاستعانة بمجموعة واسعة من الإجراءات بدءاً من خفض أسعار الفائدة إلى برنامج شراء الموجودات بالإضافة إلى ضخ سيولة جوهرية في الاقتصاد. ومع انخفاض تأثير جائحة كوفيد - 19، تم البدء في إلغاء هذه الإجراءات والنظر في الزيادات الإضافية في أسعار الفائدة للسيطرة على معدلات التضخم العالمي التي شهدت ارتفاع لم يسبق له مثيل.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، أصدرت الإدارة قرارات هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، وقد تأثرت المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة بالتأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المسجلة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، وتعتبر تلك القرارات بمثابة أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. إلا أن الأسواق لا تزال متقلبة، ولا تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3.

4 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني
28.6	23.4
296.4	207.4
91.9	54.0
416.9	284.8

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

فيما يلي التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة:

2022	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	178.8	3.5	11.7	194.0
قروض استهلاكية	19.6	5.2	15.4	40.2
	198.4	8.7	27.1	234.2

2021	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	69.8	11.1	4.3	85.2
قروض استهلاكية	15.0	2.5	11.2	28.7
	84.8	13.6	15.5	113.9

لا تعتبر أي من القروض المذكورة أعلاه الفائت موعد استحقاقها بأنها مضمحلة ائتمانياً.

فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

2022	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
الإقليم الجغرافي:		
دول مجلس التعاون الخليجي	1,445.1	1,412.8
آسيا	71.2	99.1
أوروبا	66.8	69.8
أخرى	30.9	25.5
	1,614.0	1,607.2

القطاع الاقتصادي:		
الأفراد	559.9	588.6
تجاري وصناعي	425.9	489.9
إنشائي وعقاري	290.8	281.0
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	98.5	117.5
حكومي وقطاع عام	132.1	7.3
أخرى	106.8	122.9
	1,614.0	1,607.2

5 أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين، والتي تم إدراجها بالتكلفة المطفأة، وتبلغ قيمتها 277.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2021): 279.2 مليون دينار بحريني). كما في 31 ديسمبر 2022، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل تبلغ قيمتها 15.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2021: 9.3 مليون دينار بحريني).

6 ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

2022	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	167.9	264.9
حسابات مصرفية ومبالغ أخرى مستحقة من بنوك	108.7	72.8
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(0.2)
	276.6	337.5

7 قروض وسلف العملاء

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	في 31 ديسمبر 2022
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	710.6	275.4	47.4	1,033.4
قروض استهلاكية	628.9	20.6	10.3	659.8
	1,339.5	296.0	57.7	1,693.2
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(6.7)	(31.2)	(41.3)	(79.2)
	1,332.8	264.8	16.4	1,614.0

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	في 31 ديسمبر 2021
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	673.2	274.4	79.5	1,027.1
قروض استهلاكية	651.7	10.7	9.0	671.4
	1,324.9	285.1	88.5	1,698.5
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(4.7)	(26.4)	(60.2)	(91.3)
	1,320.2	258.7	28.3	1,607.2

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف:

1) قروض تجارية وسحوبات على المكشوف

2022	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	3.7	23.5	52.8	80.0
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.8	(0.8)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(0.2)	0.9	(0.7)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	-	(0.8)	0.8	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.5	2.4	2.5	5.4
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(22.3)	(22.3)
تغيرات سعر الصرف الأجنبي وتغيرات أخرى	0.2	-	0.2	0.4
الرصيد في 31 ديسمبر	5.0	25.2	33.3	63.5
2021				
الرصيد في 1 يناير	2.9	21.3	56.2	80.4
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	1.7	(1.7)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(3.0)	3.2	(0.2)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	-	(0.1)	0.1	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1.6	1.2	2.8	5.6
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(6.9)	(6.9)
معاد تخصيصها خلال السنة	-	-	(0.7)	(0.7)
تغيرات سعر الصرف الأجنبي وتغيرات أخرى	0.5	(0.4)	1.5	1.6
الرصيد في 31 ديسمبر	3.7	23.5	52.8	80.0

2) قروض استهلاكية

2022	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	1.0	2.9	7.4	11.3
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.2	(0.2)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	(0.5)	0.5	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	(0.1)	(0.7)	0.8	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1.1	3.5	0.9	5.5
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(1.1)	(1.1)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.7	6.0	8.0	15.7
2021				
الرصيد في 1 يناير	3.4	1.5	7.1	12.0
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.4	(0.4)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	-	0.1	(0.1)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	(0.2)	(0.4)	0.6	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(2.6)	2.1	0.6	0.1
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(1.5)	(1.5)
معاد تخصيصها خلال السنة	-	-	0.7	0.7
الرصيد في 31 ديسمبر	1.0	2.9	7.4	11.3

في 31 ديسمبر 2022، بلغت الفوائد المعلقة على القروض الفائت موعد استحقاقها والتي هي مضمحلة ائتمانياً 22.0 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2021: 28.5 مليون دينار بحريني).

بلغ المبلغ التعاقدى القائم على الموجودات المالية التي تم شطبها من قبل المجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 والتي لا تزال خاضعة لنشاط الإنفاذ 83.3 مليون دينار بحريني (2021: 90.8 مليون دينار بحريني).

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي 32.5 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 50.2 مليون دينار بحريني).

في 31 ديسمبر 2022، يبلغ إجمالي القروض والسلف المتضمن على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات 23.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2021: 77.7 مليون دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المرابحة والتمويل بالإجارة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

(2) قروض استهلاكية (تتمة)

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة حسب المرحلة:

2022	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
1 يناير 2022	1,324.9	285.1	88.5	1,698.5
صافي الموجودات الممنوحة	483.6	66.0	-	549.6
مدفوعات وموجودات مستبعدة	(457.8)	(64.0)	(6.5)	(528.3)
تحويلات بين المراحل	(13.5)	9.2	4.3	-
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(23.4)	(23.4)
تعديلات تحويل العملات الأجنبية	2.3	(0.3)	(5.2)	(3.2)
في 31 ديسمبر 2022	1,339.5	296.0	57.7	1,693.2
2021				
1 يناير 2021	1,231.1	313.7	103.4	1,648.2
صافي الموجودات الممنوحة	480.7	43.3	-	524.0
مدفوعات وموجودات مستبعدة	(392.5)	(64.0)	(1.7)	(458.2)
تحويلات بين المراحل	13.9	(9.1)	(4.8)	-
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(8.4)	(8.4)
تعديلات تحويل العملات الأجنبية	(8.3)	1.2	-	(7.1)
في 31 ديسمبر 2021	1,324.9	285.1	88.5	1,698.5

8 أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2022	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	-	374.0	39.6	413.6
سندات أخرى	-	232.4	7.3	239.7
أسهم حقوق الملكية	-	41.3	-	41.3
	-	647.7	46.9	694.6
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	-	-	186.0	186.0
سندات أخرى	-	3.9	-	3.9
أسهم حقوق الملكية	-	29.3	-	29.3
صناديق مدارة	1.1	-	-	1.1
	1.1	33.2	186.0	220.3
مجموع إجمالي الاستثمارات	1.1	680.9	232.9	914.9
محسوماً منها:				
الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(0.7)	-	(0.7)
	1.1	680.2	232.9	914.2

31 ديسمبر 2021	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	-	389.9	36.4	426.3
سندات أخرى	-	286.3	-	286.3
أسهم حقوق الملكية	-	45.5	-	45.5
	-	721.7	36.4	758.1
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	-	-	192.0	192.0
سندات أخرى	-	7.1	-	7.1
أسهم حقوق الملكية	-	27.9	-	27.9
صناديق مدارة	1.3	-	-	1.3
	1.3	35.0	192.0	228.3
مجموع إجمالي الاستثمارات	1.3	756.7	228.4	986.4
محسوماً منها:				
الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(0.6)	-	(0.6)
	1.3	756.1	228.4	985.8

9 فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	2022	2021
فوائد مستحقة القبض	27.7	18.8
ذمم مدينة*	44.3	24.8
ضمان قيد البيع**	17.6	15.0
مصروفات مدفوعة مقدماً	2.4	2.3
موجود ضريبي مؤجل (إيضاح رقم 22)	1.1	1.4
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح رقم 28)	60.5	3.8
موجودات أخرى	0.9	12.4
	154.5	78.5

* يتضمن ذلك على رصيد مستحق القبض تم أخذ مخصص له بالكامل بقيمة 6.2 مليون دينار بحريني (2021): 6.2 مليون دينار بحريني) يتعلق بمبلغ مدفوع من قبل المجموعة على الضمان المالي الذي تم الاستناد إليه.

** خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، تم تسجيل مخصص اضمحلال بقيمة 0.2 مليون دينار بحريني (2021): 0.4 مليون دينار بحريني) مقابل ضمانات معلقة للبيع، والتي تم الحصول عليها عند تسوية القروض والسلف. راجع الإيضاح رقم 21.

10 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة 23.03% (2021: 23.03%) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويلات الاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة 22.00% (2021: 22.00%) حصة ملكية في شركة بنفث ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة للأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة 40.00% (2021: 40.00%) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة 24.27% (2021: 24.27%) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة 50.00% (2021: 50.00%) حصة ملكية في شركة أجيلا المحدودة لإدارة الأموال، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة على العقارات.

لدى المجموعة 49.96% (2021: 49.96%) حصة ملكية في ماغنوم بارتنرز القابضة المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في هولندا.

لدى المجموعة 24.99% (2021: 24.99%) حصة ملكية في إفوك جيرسي القابضة المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في ألمانيا.

لدى المجموعة 45.00% (2021: 45.00%) حصة ملكية في إل إس إي جيرسي القابضة المحدودة، وهي شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لتسهيل استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في المملكة المتحدة.

لدى المجموعة 40.00% (2021: 40.00%) حصة ملكية في إنفيتا - الكويت ش.م.ك. (مقفلة)، من خلال شركة إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في دولة الكويت تعمل في مجال تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية.

	2022	2021
القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
في 1 يناير	65.0	65.5
حصة البنك من الربح للسنة	1.3	1.7
أرباح أسهم مستلمة	(3.5)	(1.0)
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (الإيضاح رقم 16)	1.2	0.5
تعديلات تحويل العملات الأجنبية	(1.7)	(0.8)
توزيع رأس المال	-	(0.9)
في 31 ديسمبر	62.3	65.0

يوضح الجدول التالي ملخص أغلب أحدث المعلومات المالية المتاحة لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة غير الجوهرية:

	2022	2021
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
المعلومات ذات الصلة بالمركز المالي		
مجموع الموجودات	72.0	75.8
مجموع المطلوبات	46.1	49.0
المعلومات ذات الصلة بالأرباح أو الخسائر		
الإيراد	8.8	7.1
حصة المجموعة في صافي الربح للسنة	0.7	0.7
مجموع الدخل الشامل للسنة	0.7	0.7

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعد شركة زميلة جوهرية. يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية، بناءً على أحدث القوائم المالية المتاحة المعدلة حسب الأداء المقدر للربع الأخير:

	2022	2021
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
صافي دخل الفوائد	9.8	20.0
إجمالي ربح مبيعات السيارات	3.6	5.9
دخل تشغيلي آخر	3.5	8.0
مجموع الدخل التشغيلي	16.9	33.9
مصروفات تشغيلية	(9.7)	(17.7)
مصروفات تشغيلية أخرى	(4.5)	(12.0)
الربح المعدل للسنة	2.7	4.2
حصة المجموعة في الربح المعدل للسنة	0.6	1.0
دخل شامل آخر	5.6	6.5
مجموع الدخل الشامل للسنة	8.3	10.7
حصة المجموعة في مجموع الدخل الشامل للسنة	1.3	1.5

	2022	2021
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك	34.0	33.7
قروض وسلف العملاء	206.1	235.0
المخزون	17.5	14.6
موجودات أخرى	43.5	44.4
مجموع الموجودات	301.1	327.7
المطلوبات		
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	18.8	20.6
قروض لأجل	145.7	175.0
مجموع المطلوبات	164.5	195.6
إحتياطي التبرعات الخيرية	(0.3)	(0.3)
حقوق الملكية المعدلة	136.3	131.8
حصة نسبة ملكية المجموعة	23.03%	23.03%
حصة المجموعة في حقوق الملكية المعدلة	31.4	30.4

بلغت القيمة السوقية للاستثمارات البنك في شركة البحرين للتسهيلات التجارية بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 18.8 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 23.3 مليون دينار بحريني).

11 ممتلكات ومعدات

أراضي مملوكة ملكاً حراً	عقارات ومباني	أثاث ومعدات	الحق في استخدام الموجودات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
12.5	29.8	60.8	13.2	-	116.3
التكلفة					
محسوماً منها:					
-	(20.3)	(51.2)	(7.3)	-	(78.8)
الاستهلاك المتراكم					
صافي القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2022					
12.5	9.5	9.6	5.9	-	37.5
أراضي مملوكة ملكاً حراً	عقارات ومباني	أثاث ومعدات	الحق في استخدام الموجودات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
8.8	29.7	57.8	11.5	0.1	107.9
التكلفة					
محسوماً منها:					
-	(19.6)	(48.0)	(5.6)	-	(73.2)
الاستهلاك المتراكم					
صافي القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2021					
8.8	10.1	9.8	5.9	0.1	34.7

بلغت مصروفات الاستهلاك للسنة 8.1 مليون دينار بحريني (2021: 7.0 مليون دينار بحريني).

12 اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

سعر الفائدة	سنة الاستحقاق	2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	القيمة المدرجة
5.50% (ثابت)	2024	188.5	188.5	
ليبور +1.75% / معدل التمويل المضمون لليلة واحدة +1.85%	2023 / 2024	75.4	56.6	
		263.9	245.1	

13 حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	ودائع لأجل
743.0	809.6	حسابات توفير
737.0	653.8	حسابات جارية
542.2	540.6	حسابات وودائع أخرى
94.4	121.6	
2,116.6	2,125.6	

14 فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى

2021 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني	
19.5	27.1	فوائد مستحقة الدفع
29.9	22.2	مصروفات مستحقة
28.6	2.8	القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح رقم 28)
27.1	42.5	ذمم دائنة
6.1	5.2	التزامات عقد الإيجار
3.9	2.8	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود المالية والارتباطات (إيضاح رقم 29)
3.6	5.0	مطلوبات أخرى
118.7	107.6	

15 حقوق الملكية

(1) رأس المال

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	المصرح به:
		2,500,000,000 سهم (2021: 1,500,000,000 سهم)
250.0	150.0	بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم
		الصادر والمدفوع بالكامل:
		1,647,700,962 سهم (2021: 1,497,909,965 سهم)
164.8	149.8	بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم
		فيما يلي التغير في رأس مال الأسهم العادية:
		عدد الأسهم
		2022 2021
1,497,909,965	1,361,736,332	الأسهم في 1 يناير
149,790,997	136,173,633	مضافاً إليه: إصدار أرباح عينية
1,647,700,962	1,497,909,965	الأسهم في 31 ديسمبر

(2) أسهم خزانة

تمثل أسهم الخزانة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد 12,074,562 (2021: 12,174,813) سهم من أسهمه الخاصة.

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	المقابل المدفوع
4.7	5.0	

(3) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(4) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (راجع الإيضاح رقم 42).

(5) أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

بعد التوجيهات التنظيمية الصادرة عن بورصة البحرين بموجب القرار رقم (3) لسنة 2021، تم تحويل جميع أرباح الأسهم التي لم يطالب بها بعد إلى حساب البحرين للمقاصة المحتفظ به لدى مصرف البحرين المركزي. وقبل صدور هذا التوجيه ووفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والمستحقة لأكثر من 10 سنوات إلى حقوق الملكية، إلا أنها ستكون متاحة للمساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية. قامت المجموعة بدفع مبلغ وقدره لا شيء لمساهميها من حساب الإحتياطي في حقوق الملكية (2021: 0.022 مليون دينار بحريني).

(6) إحتياطي قانوني

تم إنشاء الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يحول البنك 10% من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي 50% من رأس المال الصادر للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 6.4 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني (2021: 5.3 مليون دينار بحريني). إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(7) إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً لالتزامات المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك. خلال السنة، لم يتم تحويل أية مبالغ إلى الإحتياطي العام (2021: 2.6 مليون دينار بحريني). إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي واجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين.

16 تغيرات متراكمة في القيم العادلة

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	درجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		في 1 يناير
(7.2)	(10.2)	محول إلى الأرباح المبقة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية
(0.5)	(2.3)	محول إلى الأرباح أوالخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية (دين)
(2.7)	(3.6)	محول إلى الأرباح أوالخسائر عند الاضمحلال (دين)
0.3	(0.1)	تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر خلال السنة
24.4	9.0	في 31 ديسمبر
14.3	(7.2)	تحوطات التدفق النقدي
(0.7)	(1.2)	في 1 يناير
1.2	0.5	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (الإيضاح رقم 10)
0.5	(0.7)	في 31 ديسمبر
14.8	(7.9)	

17 توزيعات مقترحة

2021	2022	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
29.7	49.1	أرباح أسهم نقدية
15.0	8.2	أرباح أسهم عينية
2.2	2.2	تبرعات خيرية
46.9	59.5	

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم، بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2022 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم (2021): أرباح أسهم نقدية بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم، بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2021 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم).

خلال السنة، قام البنك بدفع أرباح أسهم نقدية نهائية بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم، بعد حسم أسهم الخزانة وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2021 (2021): بواقع دفع أرباح أسهم نقدية نهائية للحصول الخزانة و0.010 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2020).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل للمساهمين. يخضع دفع أرباح الأسهم النقدية النهائية للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

18 صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

2021	2022	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
		(أ) دخل الفوائد ودخل مشابه
		مدرجة بالتكلفة المطفأة:
75.6	92.2	قروض وسلف العملاء
4.0	10.5	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
5.5	9.3	أوراق مالية استثمارية
7.5	7.3	أذونات خزانة
		مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
25.8	33.0	أوراق مالية استثمارية
118.4	152.3	

		(ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
		على المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:
(18.3)	(26.7)	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(17.5)	(23.1)	ودائع العملاء
(35.8)	(49.8)	
82.6	102.5	صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

19 دخل الرسوم والعمولات - صافي

2021	2022	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
38.5	51.2	دخل الرسوم والعمولات
(22.6)	(32.6)	مصروفات الرسوم والعمولات
15.9	18.6	

ومن ضمن دخل الرسوم والعمولات خسارة قدرها 0.04 مليون دينار بحريني (2021): خسارة قدره 0.04 مليون دينار بحريني) فيما يتعلق بالودائع والأنشطة الائتمانية الأخرى.

20 استثمارات ودخل آخر

2021	2022	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
2.6	2.9	دخل أرباح أسهم
6.5	7.1	مكسب من تحويل عملات أجنبية
3.6	2.7	مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية
2.2	1.9	دخل من الأنشطة التجارية *
2.2	1.2	دخل آخر
17.1	15.8	

* يمثل ذلك دخل ناتج عن تنفيذ العمليات التجارية غير المالية بالاستعانة بمصادر خارجية مقدمة من قبل شركة تابعة للبنك.

21 صافي المخصصات والخسائر الائتمانية

2021	2022	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
5.6	10.9	قروض وسلف العملاء (الإيضاح رقم 7)
		مبالغ مستردة من القروض والسلف
(2.8)	(2.3)	تم أخذ مخصص لها بالكامل المشطوبة في السنوات السابقة
(0.1)	0.3	أوراق مالية استثمارية (الإيضاح رقم 8)
(0.2)	(1.1)	تعرضات غير مدرجة في الميزانية
0.4	0.2	ضمان قيد البيع
2.9	8.0	

22 الضرائب

2021	2022	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
		القائمة الموحدة للمركز المالي
1.4	1.1	موجود ضريبي مؤجل (الإيضاح رقم 9)
		القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
(0.1)	(0.7)	مصروف ضريبي مؤجل على العمليات الأجنبية

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة لعمليات المجموعة في الهند للسنة، وفقاً لقانون ضريبة الدخل لعام 1961 الصادر عن البرلمان الهندي. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويمكن استرجاعه في فترة لاحقة أو أكثر من فترة. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل تلك الموجودات الضريبية المؤجلة التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على أرباح المنشآت الخاضعة للضريبة إلى السلطات المعنية في كل بلد من بلدان التأسيس، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. يبلغ معدل الضريبة الفعلي 43.68% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021: 43.68%).

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح للسنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2021	2022	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
53.1	64.4	الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك لحساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح
53.1	64.4	صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك
1,635,318,403	1,635,690,160	المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة
0.032	0.039	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

24 القطاعات التشغيلية

معلومات القطاع

للأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربع قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تتعامل بالأساس في ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف والتسهيلات الائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتضمن الإقراض وحسابات الودائع من عملاء الخدمات المصرفية الخاصة.

الخدمات المصرفية للشركات

تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة في البحرين.

الخدمات المصرفية الدولية

تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية وكذلك المؤسسات المالية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للوحدات الخارجية.

أنشطة الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى

تقدم بالأساس خدمات أسواق الأموال والتجارة والخزانة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية وإدارة الأموال. تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى مسئول العمليات التنفيذي وصاحب القرار. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022:

الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	أنشطة الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع
37.5	38.3	20.4	56.1	152.3
(6.0)	(7.4)	(10.3)	(26.1)	(49.8)
2.2	(6.2)	3.8	0.2	-
33.7	24.7	13.9	30.2	102.5
14.9	2.4	3.9	13.2	34.4
48.6	27.1	17.8	43.4	136.9
(4.8)	(6.1)	3.2	(0.3)	(8.0)
11.3	6.6	8.0	37.8	63.7
-	-	-	1.3	1.3
صافي الربح للسنة	صافي الربح للعائد إلى حقوق غير مسيطرة	صافي الربح للعائد إلى ملك البنك	صافي الربح للعائد إلى ملك البنك	صافي الربح للعائد إلى ملك البنك
818.8	676.0	467.5	1,630.3	3,592.6
-	-	-	62.3	62.3
-	-	-	-	99.0
مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات
1,133.3	820.7	465.5	699.6	3,119.1
-	-	-	-	35.8
مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات
3,154.9	3,154.9	3,154.9	3,154.9	3,154.9

فيما يلي معلومات القطاع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	أنشطة الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع
36.7	25.1	17.7	38.9	118.4
(4.4)	(3.8)	(9.7)	(17.9)	(35.8)
(2.9)	(4.3)	2.6	4.6	-
29.4	17.0	10.6	25.6	82.6
11.3	2.4	4.0	15.3	33.0
40.7	19.4	14.6	40.9	115.6
0.6	(3.9)	0.7	(0.3)	(2.9)
11.8	0.7	4.1	35.2	51.8
-	-	-	1.7	1.7
صافي الربح للسنة	صافي الربح للعائد إلى حقوق غير مسيطرة	صافي الربح للعائد إلى ملك البنك	صافي الربح للعائد إلى ملك البنك	صافي الربح للعائد إلى ملك البنك
788.8	582.7	699.4	1,487.9	3,558.8
-	-	-	65.0	65.0
-	-	-	-	48.9
مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات
1,112.2	675.3	647.5	624.0	3,059.0
-	-	-	-	68.5
مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات
3,127.5	3,127.5	3,127.5	3,127.5	3,127.5

24 القطاعات التشغيلية (تمة)

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين) والدولي (الأسواق الأخرى). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات وموجودات المجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع البلدان التي يوجد فيها البنك وشركات المجموعة الخاصة به.

المحلي مليون دينار بحريني	الدولي مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2022		
125.8	12.4	138.2
3,384.9	369.0	3,753.9
31 ديسمبر 2021		
106.7	10.6	117.3
3,099.3	573.4	3,672.7

25 النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه لأغراض القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في 31 ديسمبر:

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني
28.6	23.4
296.4	207.4
274.1	336.1
599.1	566.9

26 معاملات وأرصدة الطرف ذي العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. تعتبر جميع القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة منتجة وتخضع لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي فيما يتعلق بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2022			
-	2.5	4.5	7.0
-	62.3	-	62.3
29.6	1.8	11.4	42.8
31 ديسمبر 2021			
-	9.7	2.0	11.7
-	65.0	-	65.0
161.2	1.4	8.7	171.3

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2022			
-	0.3	-	0.3
2.0	0.1	0.2	2.3
-	1.3	-	1.3
31 ديسمبر 2021			
-	0.7	-	0.7
2.4	-	0.1	2.5
-	1.7	-	1.7

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، بما فيهم الرؤساء التنفيذيين:

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني
12.1	10.5
1.1	1.3
13.2	11.8

للحصول على معلومات بشأن حصة موظفي الإدارة الرئيسيين في خطة حوافز أسهم الموظفين، راجع الإيضاح رقم 42.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدى، باستثناء في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة وداائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية المشار إليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

31 ديسمبر 2022	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	325.0	-	-	-	325.0	-	-	-	91.9	416.9
أذونات خزانة	13.0	70.5	92.4	102.0	277.9	-	-	-	-	277.9
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	275.5	-	-	0.3	275.8	0.8	-	-	-	276.6
قروض وسلف العملاء	226.0	107.3	66.8	82.9	483.0	724.5	307.9	71.7	26.9	1,614.0
أوراق مالية استثمارية	17.3	35.3	50.4	5.8	108.8	305.5	295.5	88.5	115.9	914.2
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	136.9	-	-	-	136.9	17.6	-	-	-	154.5
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	62.3	62.3
ممتلكات ومعدات	-	0.1	0.1	0.2	0.4	32.7	0.4	2.6	1.4	37.5
مجموع الموجودات	993.7	213.2	209.7	191.2	1,607.8	1,081.1	603.8	162.8	298.4	3,753.9
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	200.0	47.4	26.6	15.4	289.4	-	-	-	-	289.4
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	20.9	3.6	75.5	112.7	212.7	164.7	-	-	-	377.4
اقتراضات لأجل	-	-	-	56.5	56.5	207.4	-	-	-	263.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	229.1	70.5	20.0	81.5	401.1	4.0	-	-	1,711.5	2,116.6
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	101.7	0.1	0.1	0.2	102.1	3.3	0.3	1.9	-	107.6
مجموع المطلوبات	551.7	121.6	122.2	266.3	1,061.8	379.4	0.3	1.9	1,711.5	3,154.9
صافي فجوة السيولة	442.0	91.6	87.5	(75.1)	546.0	701.7	603.5	160.9	(1,413.1)	599.0
فجوة السيولة المتراكمة	442.0	533.6	621.1	546.0		1,247.7	1,851.2	2,012.1	599.0	

31 ديسمبر 2021	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	230.8	-	-	-	230.8	-	-	-	54.0	284.8
أذونات خزانة	16.9	61.7	92.0	108.6	279.2	-	-	-	-	279.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	323.0	13.1	-	1.4	337.5	-	-	-	-	337.5
قروض وسلف العملاء	215.3	127.2	63.1	96.4	502.0	668.3	336.6	48.4	51.9	1,607.2
أوراق مالية استثمارية	24.9	17.4	32.7	8.6	83.6	328.6	340.5	111.9	121.2	985.8
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	63.4	-	-	-	63.4	15.1	-	-	-	78.5
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	65.0	65.0
ممتلكات ومعدات	-	0.1	0.2	0.3	0.6	28.3	1.1	3.2	1.5	34.7
مجموع الموجودات	874.3	219.5	188.0	215.3	1,497.1	1,040.3	678.2	163.5	293.6	3,672.7
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	181.8	48.1	9.6	11.3	250.8	4.1	-	-	-	254.9
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	80.8	75.6	156.4	226.8	-	-	-	383.2
اقتراضات لأجل	-	-	-	-	-	245.1	-	-	-	245.1
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	296.0	49.2	46.2	11.7	403.1	0.1	-	-	1,722.4	2,125.6
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	112.8	0.1	0.2	0.3	113.4	2.2	0.9	2.2	-	118.7
مجموع المطلوبات	590.6	97.4	136.8	98.9	923.7	478.3	0.9	2.2	1,722.4	3,127.5
صافي فجوة السيولة	283.7	122.1	51.2	116.4	573.4	562.0	677.3	161.3	(1,428.8)	545.2
فجوة السيولة المتراكمة	283.7	405.8	457.0	573.4		1,135.4	1,812.7	1,974.0	545.2	

28 مشتقات مالية

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط
وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر على إدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتمثل سياسة المجموعة في الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المعتمدة لإدارة أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين رقم 36 و37 على التوالي.

كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات المالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. ويتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات، فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط وتفاصيل بند التحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والأموال المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط تلك، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما يؤدي إلى تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

مليون دينار بحريني				
أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مخاطر سعر الفائدة				
31 ديسمبر 2022				
القيمة الاسمية	1.9	18.3	43.3	243.5
متوسط سعر الفائدة الثابت	6%	5%	4%	6%
31 ديسمبر 2021				
القيمة الاسمية	1.9	-	14.9	170.6
متوسط سعر الفائدة الثابت	5%	-	6%	5%
البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تكون القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة القبض والمشتقات المالية والموجودات الأخرى". راجع الإيضاح رقم 9.				
البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تكون القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة الدفع والمشتقات المالية والمطلوبات الأخرى". راجع الإيضاح رقم 14.				
فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبند المصنفة كبنود تحوط:				
2022				
القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	تعديلات القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	تعديلات القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	2021
764.5	(55.0)	619.0	20.7	
سندات (الأوراق المالية للاستثمارية)				
106.3	(0.5)	-	-	
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء				

* تمثل تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة بند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة.

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول الوارد أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمتها الاعتبارية. إن القيمة الاعتبارية هي قيمة الموجود الأساسي الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. تشير القيم الاعتبارية إلى حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتبارية مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2022		
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:		
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	0.4	2.0
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:		
مقايضات سعر الفائدة	60.1	0.8
	60.5	2.8
31 ديسمبر 2021		
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:		
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	0.4	0.4
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:		
مقايضات سعر الفائدة	3.4	28.2
	3.8	28.6

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمطالبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود بأسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص والتي تحدد فيها أسعار الفائدة الآجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ مستقبلي محدد.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تقوم الأطراف الأخرى عادة بتبادل مدفوعات بأسعار فائدة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية التي تنتقل الحق وليس الالتزام إما لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متوازية مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الاستفادة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

مليون دينار بحريني					
عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
31 ديسمبر 2022					
التزامات محتملة:					
اعتمادات مستندية	6.8	10.7	7.3	-	24.8
خطابات ضمان	190.2	-	-	-	190.2
215.0					
ارتباطات:					
ارتباطات القروض غير المسحوبة	103.2	-	-	-	103.2
عقود صرف أجنبي آجلة	-	142.9	47.6	-	190.5
مقايضات أسعار الفائدة	-	20.2	43.3	243.4	384.2
984.8					
1,199.8					

مليون دينار بحريني					
عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
31 ديسمبر 2022					
الالتزامات محتملة:					
3.4	11.5	15.3	-	-	30.2
164.0	-	-	-	-	164.0
194.2					
ارتباطات:					
ارتباطات القروض غير المسحوبة					
170.1	-	-	-	-	170.1
-	149.9	46.4	-	-	196.3
-	1.9	14.9	170.6	395.4	582.8
949.2					
1,143.4					

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سيتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

فيما يلي التعرض (بعد تطبيق عامل تحول الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة:

2021			
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة	المجموع
174.8	12.9	35.4	223.1
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة			
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)	0.2	0.2	2.8
2021			
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة	المجموع
210.0	19.0	14.6	243.6
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة			
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)	0.4	0.2	3.9

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت المجموعة بإثبات صافي ربح بمبلغ وقدره 54.3 مليون دينار بحريني (2021: صافي ربح قدره 34.7 مليون دينار بحريني)، والذي يمثل مكسب ناتج عن أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتج من بنود التحوط العائدة إلى المخاطر التي تم تحوطها 55.0 مليون دينار بحريني (2021: خسارة بمبلغ وقدره 34.5 مليون دينار بحريني).

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

تحدد المجموعة مخاطر أسعار الفائدة فقط على مدى أسعار الفائدة القياسية لأن التغيرات في القيمة العادلة للسندات أو القروض ذات أسعار الفائدة العائمة تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في أسعار الفائدة القياسية. يتم تطبيق محاسبة التحوط حيثما تستوفي علاقات التحوط للاقتصادية معايير محاسبة التحوط.

وباستخدام الأدوات المالية المشتقة للتحوط من التعرض للتغير في أسعار الفائدة، فإن المجموعة تعرض نفسها أيضاً لمخاطر أئتمان الطرف الآخر المشتق، وهو ما لا يقابله بند التحوط.

وفي علاقات التحوط هذه، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في تأثير الطرف الآخر والمخاطر الائتمانية الخاصة بالمجموعة على القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة، وهو ما لا ينعكس في القيمة العادلة لبند التحوط التي تنسب إلى التغير في سعر الفائدة؛ والفروق في تواريخ استحقاق مقايضات أسعار الفائدة والقروض أو السندات.

ولم تكن هناك مصادر أخرى لعدم الفعالية في علاقات التحوط تلك.

يتم تضمين الجزء الفعال من مكاسب القيمة العادلة على المشتقات المالية المحتفظ بها في علاقات التحوط المؤهلة للقيمة العادلة ومكسب أو خسارة التحوط على بنود التحوط في دخل الاستثمار الآخر.

تحوطات التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2022 و2021، لم تحتفظ المجموعة بأية أدوات للتحوط من التعرض للتغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

29 ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الأجزاء غير المستخدمة من الارتباطات التعاقدية لتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، وبالأخص على شكل قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية على الارتباطات بتقديم الائتمان، يحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة. إلا أنه من المتوقع أن يكون المبلغ المحتمل للخسارة الذي لا يمكن تحديده بسهولة، أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن معظم الارتباطات بتقديم الائتمان مرهونة باحتفاظ العملاء على معايير ائتمانية محددة. إن للارتباطات عادةً تواريخ إنتهاء محددة تقل عن سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع المبالغ المتعاقد عليها لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

تلزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول المجموعة بسداد المدفوعات نيابة عن العملاء بشروط معينة محددة في العقد. يترتب على الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم إدراجها ضمن خطابات الضمان مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود تتم أساساً بأسعار فائدة عائمة.

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة لارتباطات القروض غير المسحوبة والالتزامات المحتملة حسب المرحلة:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
290.6	59.0	14.7	364.3
71.4	15.3	-	86.7
(119.0)	(14.6)	(1.0)	(134.6)
(8.1)	7.8	0.3	-
(0.3)	1.7	0.4	1.8
234.6	69.2	14.4	318.2

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
312.3	66.6	15.5	394.4
148.2	15.2	-	163.4
(162.4)	(29.1)	(3.8)	(195.3)
(9.5)	6.6	2.9	-
2.0	(0.3)	0.1	1.8
290.6	59.0	14.7	364.3

30 إدارة المخاطر

تنطوي أنشطة المجموعة على المخاطرة على أساس منتظم من خلال أعمالها. تشمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة. تعد إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة بشكل فعال وفي الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي يتحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة الممارسات الرئيسية في مجال إدارة المخاطر بهدف إدارة بيان المخاطر العامة للمجموعة بأكثر السبل كفاءة وفعالية.

يتم قياس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها وفقاً للمبادئ والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تساعد لجنة المخاطر التابعة للمجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته من حيث الإشراف على إدارة ومراقبة أطر المخاطر. رئيس مخاطر المجموعة هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، مما يضمن الفصل بين الواجبات والرقابة الإدارية عن الوحدات التي تنشأ عنها الأعمال التجارية - وهو مبدأ أساسي من مبادئ عملية إدارة المخاطر.

بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. إن لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وهي لجان إدارية رفيعة المستوى مسئولة عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بفائز المركز المالي على المستوى الجزئي، كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات ومخاطر أسعار الفائدة والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول المعنية بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديدها للقيام بالأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية

بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للمجموعة من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

يحتفظ قسم إدارة مخاطر الائتمان التابع للمجموعة بمعايير عالية لإدارة المخاطر وذلك عن طريق تطبيق التقنيات والمنهجيات المتاحة. وتعد بيئة الرقابة من ضمن مسؤولياته، وتستند من بين الأمور الأخرى، على مبدأ الفصل بين الواجبات والاستقلالية. أن قسم إدارة المخاطر والائتمان المسئول عن النظر في خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والحالية والدول والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسئول عن وضع وتعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من حدة هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقيم وثيقة عملية تقييم ملءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر 2 باستفاضة وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما أن قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول عن ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل اعتماد استخدام المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وعملية تقييم ملءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للمجموعة بإجراء تقييم مستقل للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والالتزام.

تمت مناقشة الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة تلك المخاطر في الإيضاحات الواردة أدناه.

31 مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تتضمن الأنشطة التجارية للمجموعة على مخاطر الخسارة نتيجة لتعثر العملاء أو الزبائن أو الأطراف الأخرى، بما في ذلك الحكومات، من الوفاء بالتزاماتهم بما في ذلك سداد المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والضمانات والذمم المدينة الأخرى. وبالتالي، فإن التعثر يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

تمثل أهداف المجموعة في إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:

- الحفاظ على إطار من الضوابط للإشراف على المخاطر الائتمانية؛
- تحديد وتقييم وقياس المخاطر الائتمانية بشكل واضح ودقيق على نطاق المجموعة وداخل كل وحدة من وحدات الأعمال على حدة، من مستوى التسهيلات الفردية حتى إجمالي المحفظة؛
- مراقبة وتخطيط المخاطر الائتمانية بما يتماشى مع توقعات مجلس الإدارة وتفايدي التركزات غير المرغوب فيها؛ و
- متابعة المخاطر الائتمانية والالتزام بالضوابط المتفق عليها.

يظهر تركز المخاطر الائتمانية عندما تدخل مجموعة من الأطراف الأخرى والعملاء في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة تركيزها في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، الإقليم الجغرافي وتاريخ الاستحقاق والقطاع الاقتصادي. تستخدم حدود السياسة والحدود التشغيلية للحفاظ على التركزات عند المستويات المناسبة، والتي تتوافق مع مدى قبول المخاطر المحددة للشركات التجارية. تستند الحدود عادة إلى طبيعة الإقراض ومقدار معايير الاكتتاب. ويتحقق التنوع، للحد من مخاطر التركيز من خلال وضع حدود قصوى لتعرضات الأطراف الأخرى الفردية. تبلغ السلطة المختصة بالتجاوزات كما هو محدد في سياسة المخاطر الائتمانية.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق المتابعة المستمرة لحالات التعرضات الائتمانية والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركزات غير المرغوب فيها للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في مواقع أو شركات تجارية محددة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصدة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعي ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

31 مخاطر الائتمان (تتمة)

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي وكذلك على مستوى المحافظ الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكّل الائتمان ومصدر سداذه. يتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل مسؤولي الائتمان والاستثمار المعيّنين من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى المجموعة مستويات صلاحيات موافقة متدرجة تبعاً لمدى المخاطر، وتضم الأفراد الذين ثبتت جديرتهم الائتمانية والاستثمارية ولجنة إدارة الائتمان ولجان المجلس. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. يتم اعتماد جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعة. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات المخاطر الائتمانية ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة الحدود الائتمانية. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعيّنين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار.

تقع مسؤولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على عاتق وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما أنها تقوم بمراقبة أي تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والائتمانات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، إن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية للأطراف الأخرى لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجديرتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للأنشطة الخارجية.

32 تركّز المخاطر

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

2022			2021		
موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة مليون دينار بحريني	موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة مليون دينار بحريني
الإقليم الجغرافي					
3,170.3	2,654.8	617.7	3,096.6	2,622.5	695.1
108.8	7.9	1.0	92.9	9.1	1.1
227.9	343.3	462.2	208.6	303.3	367.3
180.0	130.4	87.8	220.8	175.9	78.2
66.9	18.5	31.1	53.8	16.7	1.7
3,753.9	3,154.9	1,199.8	3,672.7	3,127.5	1,143.4
القطاع الاقتصادي					
517.8	178.7	150.1	600.2	115.9	169.7
587.6	934.6	895.4	689.8	880.6	791.0
320.5	47.3	129.8	317.7	72.0	106.4
1,397.5	270.6	0.3	1,168.8	389.1	3.6
559.9	1,201.5	0.2	588.6	1,228.1	0.5
370.6	522.2	24.0	307.6	441.8	72.2
3,753.9	3,154.9	1,199.8	3,672.7	3,127.5	1,143.4

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى قدر من العائد المعدل حسب المخاطر وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركيز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الاقتصادي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد إجراء تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية، ولكن بعد عمل مخصص للخسائر الائتمانية، حسب مقتضى الحال.

2022	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
388.3	261.4	أرصدة لدى بنوك مركزية
277.9	279.2	أذونات خزائنة
276.6	337.5	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,614.0	1,607.2	قروض وسلف العملاء
842.5	911.1	أوراق مالية استثمارية
133.4	59.8	فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى
3,532.7	3,456.2	المجموع
215.0	194.2	الالتزامات محتملة
984.8	949.2	ارتباطات
1,199.8	1,143.4	مجموع الارتباطات المتعلقة بالائتمان
4,732.5	4,599.6	مجموع تعرض المخاطر الائتمانية

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 للعلاقات الائتمانية، وتدل من 1 إلى 8 إلى درجات المنتجة، بينما يشير 9 و10 إلى الدرجات المتعثرة تماشياً مع توجيهات بازل 3. وتمثل الدرجات من 1 إلى 3 درجة عالية (غير مشكوك فيها إلى مخاطر ائتمان جيدة) وتمثل الدرجات من 4 إلى 6 درجة المعيار الأساسي (مرضية إلى مخاطر ائتمان مقبولة) وتمثل الدرجات من 7 إلى 8 درجة دون المستوى (مرضية إلى مخاطر ائتمانية عالية).

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على 19 مستوى من مستويات التصنيف لأدوات الدّين. يقوم المقياس الرئيسي بتقييم التصنيفات الائتمانية الخارجية لوكالات التصنيف لأدوات الدّين إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة فات موعد استحقاقها ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من 1 إلى 7 درجة عالية (AAA إلى A-) وتمثل الدرجات من 8 إلى 16 درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) وتمثل الدرجات من 17 إلى 19 درجة دون المستوى (CCC+ إلى CCC).

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية والممارسات التي تعبر عن إدارة المخاطر الائتمانية الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة الموجودات المتعثرة.

33.1 تحليل نوعية الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للموجودات المالية تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم المدرجة، ما لم يذكر ذلك على وجه التحديد. وفيما يتعلق بارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملزم بها أو المضمونة، على التوالي.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني		
31 ديسمبر 2022				
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	224.3	-	-	224.3
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	481.8	128.4	-	610.2
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	4.5	147.0	-	151.5
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	47.4	47.4
	710.6	275.4	47.4	1,033.4
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(5.0)	(25.2)	(33.3)	(63.5)
صافي القيمة المدرجة	705.6	250.2	14.1	969.9
31 ديسمبر 2021				
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	193.5	3.8	-	197.3
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	475.1	120.3	-	595.4
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	4.6	150.3	-	154.9
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	79.5	79.5
	673.2	274.4	79.5	1,027.1
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(3.7)	(23.5)	(52.8)	(80.0)
صافي القيمة المدرجة	669.5	250.9	26.7	947.1

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني		
31 ديسمبر 2022				
قروض وسلف العملاء – قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
628.9	–	–	628.9	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
9.6	–	9.6	–	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
11.0	–	11.0	–	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
10.3	10.3	–	–	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
659.8	10.3	20.6	628.9	
(15.7)	(8.0)	(6.0)	(1.7)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
644.1	2.3	14.6	627.2	صافي القيمة المدرجة
31 ديسمبر 2021				
قروض وسلف العملاء – قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
648.7	–	–	648.7	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
4.4	–	1.4	3.0	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
9.3	–	9.3	–	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
9.0	9.0	–	–	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
671.4	9.0	10.7	651.7	
(11.3)	(7.4)	(2.9)	(1.0)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
660.1	1.6	7.8	650.7	صافي القيمة المدرجة
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني		
31 ديسمبر 2022				
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
108.9	–	–	108.9	درجة عالية (AAA إلى A-)
501.4	–	43.6	457.8	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
610.3	–	43.6	566.7	
(0.7)	–	(0.4)	(0.3)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
609.6	–	43.2	566.4	صافي القيمة المدرجة
أذونات خزانة وسندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
72.1	–	–	72.1	درجة عالية (AAA إلى A-)
438.7	–	–	438.7	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
510.8	–	–	510.8	
–	–	–	–	الخسائر الائتمانية المتوقعة
510.8	–	–	510.8	صافي القيمة المدرجة
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
83.3	–	–	83.3	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
191.7	–	42.0	149.7	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
28.9	–	28.9	–	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
14.3	14.3	–	–	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
318.2	14.3	70.9	233.0	
(2.8)	(2.4)	(0.2)	(0.2)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
315.4	11.9	70.7	232.8	صافي القيمة المدرجة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.1 تحليل نوعية الائتمان (تتمة)

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	31 ديسمبر 2021
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	123.3	–	123.3
درجة عالية (AAA إلى A-)	480.7	79.3	560.0
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	604.0	79.3	683.3
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.3)	(0.3)	(0.6)
صافي القيمة المدرجة	603.7	79.0	682.7
أذونات خزانة وسندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة	85.8	–	85.8
درجة عالية (AAA إلى A-)	421.7	0.1	421.8
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	507.5	0.1	507.6
الخسائر الائتمانية المتوقعة	–	–	–
صافي القيمة المدرجة	507.5	0.1	507.6
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية	67.9	0.3	68.2
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	222.8	27.5	250.3
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	0.1	31.1	31.2
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	–	–	14.6
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	290.8	58.9	364.3
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.4)	(0.2)	(3.3)
صافي القيمة المدرجة	290.4	58.7	360.4

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بمبلغ وقدره 1.1 مليون دينار بحريني (2021: 4.9 مليون دينار بحريني).

33.2 ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

يعتمد مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للإقراض التجاري، رسوم على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- بالنسبة لإقراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم على قروض شركاتها التابعة.

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

تتمثل سياسة المجموعة في بيع العقارات المستردة بشكل منظم. وتستخدم متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة. وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة العقارات المستردة للاستخدام التجاري.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	
–	33.6	موجودات المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض إدارة مخاطر القروض والسلف:
138.2	60.6	- النقدية
741.6	738.5	- إقراض الرهن العقاري
26.1	10.7	- الأدوات المالية
1.1	23.5	- أخرى*

* تشمل الموجودات الأخرى على الرهون العقارية والقاطرات والسفن.

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد وتطبق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. ويخصص لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقترض. يخضع المقترضين لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل المقترض إلى درجات مختلفة من المخاطر الائتمانية.

(ج) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات وتحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحافظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد بأن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاق الموجود لأكثر من 30 يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛

- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة 1) للاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة 2) للاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

(هـ) الأصول المالية المعاد التفاوض بشأنها / المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بظهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض عوضاً عن امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى 12 شهراً الماضية ضمن المرحلة 2. وتعتبر فترة 12 شهراً كافية لفحص مدى ملاءمة التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي بموجب الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة الإداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة 90 يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق العقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للدائن أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حالة تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ و
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حد كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك لأغراض رأس المال التنظيمي.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنها "متحسنة" وبالتالي يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما تستوفي المعايير بما يتوافق مع مبادئ التوجيهات التنظيمية بحيث لا توجد حالات تعرض متأخرة عن السداد لأكثر من 90 يوماً وفترة السداد المستمرة تتراوح من 6 إلى 12 شهراً بناءً على معدل تكرار السداد وتقييم بأن الوضع المالي للطرف الآخر قد تحسن ولم يعد يعتبر المقترض بأنه متعثر في السداد / اضمحلال موجوداته وفقاً للمعايير المحاسبية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة 2 أو المرحلة 1 بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. وفي حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية المذكورة أعلاه والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية للاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات التقدير بشأن اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم إجراء مراجعة

دورية للمنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي تنبؤات للظروف الاقتصادية المستقبلية. وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك النتائج المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وقد قامت بإجراء تحليل لأوجه عدم التماثل والتباين داخل مختلف المناطق الجغرافية للمجموعة ليثبت أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة السيناريوهات المحتملة.

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

- 1) احتمالية حدوث التعثر في السداد؛
- 2) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
- 3) قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد بالنسبة للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. تأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات لما يلي:

1. **معدلات التحسن:** تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.
2. **معدلات الاسترداد:** تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحتفظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة المتعلقة بالموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.
3. **معدلات الخصم:** تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقد في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون 3 سنوات في (المرحلة 2) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة 1) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة ونوع الطرف الآخر الذي يتضمن على ما يلي:

- 1) درجات المخاطر الائتمانية؛
- 2) نوع المنتج؛ و
- 3) الموقع الجغرافي للمقرض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد بأن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقى متماثلة على النحو المناسب.

33.3 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الازمحلل (تتمة)

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة بشأنها، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهرية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي البنوك والمؤسسات المالية والحكومية والأوراق المالية الاستثمارية (أدوات الدين).

يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عملية حسابية معقدة تتضمن على عدد كبير من المدخلات والافتراضات المترابطة والمخصص غير حساس لعامل واحد فقط. تتضمن الدوافع الرئيسية للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل رئيسي على ما يلي:

- التغيرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة، تنعكس أساساً في التغيرات في تصنيفات المخاطر الداخلية / الخارجية؛
- التغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية، وبالأخص متغيرات الاقتصاد الكلي التي تتم معايرة النماذج وفقاً لها، والتي هي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخسائر الائتمانية في محفظة بنك البحرين والكويت ذات الصلة وكذلك المحفظة الائتمانية البحرينية بشكل عام؛
- التغيرات التي طرأت على قيمة الضمانات الأساسية المحتفظ بها التي تؤثر على الخسارة في حالة التعثر في السداد؛
- التغيرات في تصميم السيناريوهات والأوزان المخصصة لكل سيناريو؛ و
- التحولات بين المراحل، التي يمكن أن تنتج عنها تغييرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة أو أي إعادة هيكلة لعمليات التعرض.

أدراكنا أن البيئة الاقتصادية لا تزال غير مؤكدة وقد تتعرض تغيرات الازمحلل المستقبلية للمزيد من التقلبات (بما في ذلك من التغيرات التي تطرأ على توقعات الاقتصاد الكلي)، قامت المجموعة بمراجعة منهجية احتمالية التعثر في السداد لتكون قادرة من تسجيل وضع إجراءات الدعم بصورة فعالة في ظل تغيرات العوامل الكلية. كما أخذت المجموعة في الاعتبار في مدى ملءة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة بالمطلوبات المحتملة في المستقبل بناءً على تحليل فحص الضغوطات الداخلي.

وقد تم بناء النماذج التي تستخدمها المجموعة ومعايرتها باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية، بالإضافة إلى السيناريوهات الاقتصادية للنظرة المستقبلية.

يوضح الجدول التالي تأثير السيناريوهات المتعددة على الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 1 والمرحلة 2) المستخدمة من قبل المجموعة مقارنة بالخسائر الائتمانية المتوقعة التي كانت ستنتج عن تطبيق وزن على سيناريوهات الحالة الأساسية أو الحالة الأسوأ:

31 ديسمبر 2022	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (15:70:15)	سيناريو 1 (10:60:30) مليون دينار بحريني	سيناريو 2 (10:50:40) مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	37.9	40.2	41.4
أوراق مالية استثمارية	0.7	0.7	0.7
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.4	0.4	0.4

31 ديسمبر 2021	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (15:70:15)	سيناريو 1 (10:60:30) مليون دينار بحريني	سيناريو 2 (10:50:40) مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	31.1	33.1	34.1
أوراق مالية استثمارية	0.6	0.5	0.5
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.6	0.6	0.6

34 القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلا من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح لوقت عندما يتم تقديم تلك الامتيازات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة التي يواجهها المقترض وما كانت المجموعة لتوافق عليها لو لم يكن المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها خلال السنة والتي لم يكن لها تأثير جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

2022	2021
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	قروض وسلف العملاء
24.1	17.8

35 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وحقوق الملكية وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحني العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم تنفيذ الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بإجراء أي أنشطة متاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع الإيضاح رقم 36.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل 99% مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام. مما يعني أن هناك نسبة 1% لإمكانية حدوث خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة من قبل النموذج. كما في 31 ديسمبر 2022، بلغت القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه 0.4 مليون دينار بحريني (2021: 0.4 مليون دينار بحريني).

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً لأنظمة ملءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو لضمان أن تكون الافتراضات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقماً على أساس القيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي عن نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول التي تتخذها المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، يقوم قسم التدقيق الداخلي التابع للبنك وكذلك الخبير الاستشاري الخارجي التحقق من صحة النموذج الداخلي.

36 مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

الموجودات المالية غير المشتقة مليون دينار بحريني	المطلوبات المالية غير المشتقة مليون دينار بحريني	(القيمة الاعتبارية) للمشتقات مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2022		
تواريخ إيقاف مؤشر ليبور بالدولار الأمريكي في 30 يونيو 2023	155.2	447.9
31 ديسمبر 2021		
تواريخ إيقاف مؤشر ليبور بالدولار الأمريكي في 30 يونيو 2023	273.3	542.2

تحليل الحساسية

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022، فإن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 18.2 مليون دينار بحريني (2021: زيادة قدرها 18.6 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فإن الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساسية قد لا يكون افتراضاً عملياً في البيئة الحالية، نظراً إلى المنحنى التصاعدي لأسعار الفائدة، وبالتالي الحد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة عند 0%، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 18.2 مليون دينار بحريني (2021: 9.2 مليون دينار بحريني).

معدل الصدمة المتوقعة (+200 نقطة أساسية) 2022 مليون دينار بحريني	معدل الصدمة المتوقعة (+200 نقطة أساسية) 2021 مليون دينار بحريني	معدل الصدمة المتوقعة (-200 نقطة أساسية) 2022 مليون دينار بحريني	معدل الصدمة المتوقعة (-200 نقطة أساسية) 2021 مليون دينار بحريني
دينار بحريني	16.8	14.9	9.1
دولار أمريكي	1.3	3.1	-
دينار كويتي	1.4	1.6	0.7
أخرى	(1.3)	(1.0)	(0.6)
المجموع	18.2	18.6	9.2

إن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على رأس المال بما يقارب 8.0% إجمالي 48.5 مليون دينار بحريني (2021: 9.5% إجمالي 52.7 مليون دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار 200 نقاط أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على رأس المال بما يقارب 8.0% إجمالي 48.5 مليون دينار بحريني (2021: 9.5% إجمالي 52.7 مليون دينار بحريني).

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة عند مستويات مستقرة ومقبولة من أجل الحفاظ على صافي دخل فوائد ثابتة. تراقب المجموعة مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات ”ماذا لو“ للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات صرف العملات الأجنبية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق رئيس الخزينة، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري.

إدارة إصلاح أسعار الفائدة المرجعية والمخاطر المرتبطة بها

أنشأت المجموعة لجنة أيبور متعددة المهام لإدارة انتقالها إلى الأسعار البديلة. تتضمن أهداف لجنة أيبور تقييم مدى إشارة القروض المقدمة والتزامات القروض والمطلوبات إلى التدفقات النقدية للأيور، وما إذا كانت هذه العقود بحاجة إلى تعديل نتيجة لإصلاح أيبور، وكيفية إدارة التواصل مع الأطراف الأخرى بشأن إصلاح أيبور. تتعاون لجنة أيبور مع وحدات الأعمال ووظائف الدعم الأخرى حسب الحاجة.

ومن أهم المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة نتيجة لإصلاح أيبور هي المخاطر التشغيلية. على سبيل المثال، إعادة التفاوض على عقود القروض من خلال التفاوض الثاني مع العملاء وتجديد الشروط التعاقدية وتحديث النظم التي تستخدم أسعار الأيبور والمنحنيات الآجلة وتعديل الرقابة التشغيلية ذات الصلة بالإصلاح. تقتصر المخاطر المالية بصورة رئيسية على مخاطر أسعار الفائدة.

واصلت المجموعة تعديل اتفاقيات عقود القروض والسلف القائمة، بما في ذلك ارتباطات القروض على مدار سنتي 2021 و2022. وقد أدخلت هذه التعديلات لتضمينها حكماً احتياطياً ينص على أن السعر المرجعي الحالي لمؤشر ليبور بعملة الدولار الأمريكي سوف يستبدل بالسعر المرجعي البديل على التوالي عندما لم يعد مؤشر ليبور موجوداً. تقوم لجنة أيبور حالياً بوضع سياسات لتعديل الأسعار المعروضة على محفظة قروضها وارتباطات قروضها ذات المعدلات العائمة القائمة المرتبطة بمؤشر أيبور والتي سيتم استبدالها كجزء من إصلاح أيبور في جميع الأقسام الأخرى للمجموعة. سيتم تعديل عقود القروض والسلف المقدمة إلى الشركات في مفاوضات ثنائية مع الأطراف الأخرى، حسب مقتضى الحال.

تراقب المجموعة التقدم المحقق في الانتقال من مؤشر أيبور إلى الأسعار المرجعية الجديدة من خلال مراجعة مجموع مبالغ العقود التي لم تنتقل بعد إلى الأسعار المرجعية البديلة ومبالغ هذه العقود التي تتضمن على بنداً احتياطياً مناسباً. تعتبر المجموعة أن العقد لم ينتقل بعد إلى السعر المرجعي البديل عندما تكون الفائدة بموجب العقد مرتبطة بالسعر المرجعي لا يزال خاضعاً لإصلاح أيبور، حتى لو تضمن بنداً احتياطياً يتعامل مع وقف مؤشر أيبور القائم (يشار إليها باسم ”عقد لم يتم إصلاحه“).

يفصح الجدول التالي تفاصيل بشأن جميع الأدوات المالية المحتفظ بها من قبل المجموعة في 31 ديسمبر 2022 و2021 وسوف تستحق بعد 30 يونيو 2023 بالنسبة لبعض إعدادات مؤشر ليبور بعملة الدولار الأمريكي ويتعين عليها الانتقال إلى معيار الأسعار المرجعية البديلة:

يقدم الجدول الوارد أدناه تحليلاً لتعرضات مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالمجموعة:

2022	لغاية 3 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	غير معرضة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
أذونات خزانة	83.4	194.5	-	-	277.9
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	169.2	0.3	0.8	106.3	276.6
قروض وسلف للعملاء	849.2	175.0	566.6	23.2	1,614.0
أوراق مالية استثمارية	62.4	56.3	741.9	53.6	914.2
	1,164.2	426.1	1,309.3	183.1	3,082.7
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	226.9	42.0	-	20.5	289.4
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	233.4	75.3	68.7	-	377.4
اقتراضات لأجل	75.4	-	188.5	-	263.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	454.6	365.0	36.1	1,260.9	2,116.6
	990.3	482.3	293.3	1,281.4	3,047.3
فجوة مدرجة بالميزانية	173.9	(56.2)	1,016.0	(1,098.3)	35.4
فجوة غير مدرجة بالميزانية	457.3	32.0	(489.3)	(177.0)	(177.0)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	631.2	(24.2)	526.7		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	631.2	607.0	1,133.7		

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

36 مخاطر سعر الفائدة (تتمة)

تحليل الحساسية (تتمة)

2021	لغاية 3 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	غير معرضة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
أذونات خزانة	78.6	200.6	-	-	279.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	266.2	1.4	-	69.9	337.5
قروض وسلف للعملاء	822.5	173.3	570.2	41.2	1,607.2
أوراق مالية استثمارية	53.7	41.2	783.5	107.4	985.8
	1,221.0	416.5	1,353.7	218.5	3,209.7
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	200.4	20.9	4.1	29.5	254.9
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	262.9	87.6	32.7	-	383.2
اقتراضات لأجل	56.6	-	188.5	-	245.1
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	492.7	269.3	29.5	1,334.1	2,125.6
	1,012.6	377.8	254.8	1,363.6	3,008.8
فجوة مدرجة بالميزانية	208.4	38.7	1,098.9	(1,145.1)	200.9
فجوة غير مدرجة بالميزانية	581.0	(14.9)	(566.1)	(219.3)	(219.3)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	789.4	23.8	532.8		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	789.4	813.2	1,346.0		

فيما يلي التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة للأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة:

أسهم حقوق الملكية المتداولة		التأثير على أسهم حقوق الملكية	
2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني
بورصة البحرين	11.1	13.9	± 15%
أسواق الأوراق المالية الأخرى	30.2	31.6	± 15%
	6.2	6.8	

39 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول بسهولة. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بودائع قانونية مختلفة لدى البنوك المركزية، وقد حصلت على خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتنس على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها وحدود الفجوات بموجب الفاصل الزمني من سلم الاستحقاقات وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب الفاصل الزمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

تتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية لضمان توفر الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزءاً من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق رئيس الخزينة، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وعدم تركيز التمويل في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للسيناريو.

37 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهري غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

معادل فائض (عجز)		
2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	
165.2	177.1	الدولار الأمريكي
0.3	0.1	اليورو
11.5	8.9	عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)
6.5	0.7	الدينار الكويتي
0.2	0.3	أخرى

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (الإيضاح رقم 35).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعية. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة تحديداً.

38 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة للأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغيرات في القيمة المقابلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنوع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (بما في ذلك الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصصة.

31 ديسمبر 2022	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 سنوات إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 سنوات إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	53.3	147.5	47.0	27.4	16.3	1.1	-	-	-	292.6
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	21.6	5.6	78.7	116.3	172.0	-	-	-	394.2
اقتراضات لأجل	-	6.5	-	1.2	63.8	218.4	-	-	-	289.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	1,366.5	116.9	238.1	103.8	289.1	46.7	-	-	-	2,161.1
مجموع المطلوبات المالية غير المخصصة	1,419.8	292.5	290.7	211.1	485.5	438.2	-	-	-	3,137.8
خطابات ضمان	190.2	-	-	-	-	-	-	-	-	190.2
ارتباطات القروض غير المسحوبة	103.2	-	-	-	-	-	-	-	-	103.2
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(5.1)	(25.5)	(48.1)	(23.5)	(364.5)	(327.7)	(133.9)	(53.2)	(981.5)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	5.4	25.4	51.8	31.5	412.1	359.7	152.8	55.0	1,093.7
	-	0.3	(0.1)	3.7	8.0	47.6	32.0	18.9	1.8	112.2
31 ديسمبر 2021	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 سنوات إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 سنوات إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	65.2	116.8	48.2	9.7	11.5	5.2	-	-	-	256.6
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	0.5	1.2	82.7	79.4	232.2	-	-	-	396.0
اقتراضات لأجل	-	5.6	-	0.3	5.8	267.2	-	-	-	278.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	1,451.7	185.4	194.3	170.4	105.0	39.3	-	-	-	2,146.1
مجموع المطلوبات المالية غير المخصصة	1,516.9	308.3	243.7	263.1	201.7	543.9	-	-	-	3,077.6
خطابات ضمان	164.0	-	-	-	-	-	-	-	-	164.0
ارتباطات القروض غير المسحوبة	170.1	-	-	-	-	-	-	-	-	170.1
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(5.0)	(7.1)	(19.4)	(19.9)	(283.6)	(336.9)	(128.6)	(54.0)	(854.5)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	3.8	3.5	16.7	14.6	248.2	315.0	112.0	50.4	764.2
	-	(1.2)	(3.6)	(2.7)	(5.3)	(35.4)	(21.9)	(16.6)	(3.6)	(90.3)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

40 المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ إجراءات رسمية لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعوى السلبية وما إلى ذلك. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في 31 ديسمبر 2022، كان لدى المجموعة قضايا قانونية معلقة رفعت ضدها بإجمالي 2.3 مليون دينار بحريني (2021: 1.0 مليون دينار بحريني). بناءً على إفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أية التزامات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنها من تشغيل عملياتها بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، وتقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسوب الرئيسية. ويتم إجراء عمليات نسخ احتياطية منتظمة لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. ويضمن ذلك أنه في حالة حدوث عطل في أنظمة الحاسوب، سيتمكن البنك من مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشأ البنك مركز مساندة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية تصريف الأعمال. يتمثل الهدف الرئيسي من خطة استمرارية الأعمال في ضمان أن البنك يتمكن في حالة وقوع كارثة كاملة أو جزئية، من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية إلى العملاء، وللحد من أي آثار سلبية على أنشطة البنك من خلال إجراء دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، فيما يتعلق بالوظائف الهامة المحددة. لدى الشركات التابعة للبنك خطط طوارئ مماثلة لعملياتها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمراقبة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم ذاتية للمخاطر والرقابة عليها واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل 3 / توجيهات مصرف البحرين المركزي.

41 القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

تتمثل المدخلات الجوهري لتقييم سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3 في معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم وبالنسبة للصناديق فهو معدل خصم نقص السيولة. سيؤدي انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم ومعدل خصم نقص السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة. سيكون التأثير

على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهري إذا تغيرت متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في التقييم العادل للسندات غير المسعرة بنسبة 5%. لم تكن هناك أية تغييرات جوهريّة في أساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021:

31 ديسمبر 2022	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	605.7	3.9	-	609.6
أسهم حقوق الملكية	41.4	11.3	17.9	70.6
صناديق مدارة	-	1.1	-	1.1
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.4	-	0.4
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	60.1	-	60.1
	647.1	76.8	17.9	741.8
المطلوبات المالية				
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	106.3	-	-	106.3
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	2.0	-	2.0
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	0.8	-	0.8
	106.3	2.8	-	109.1
31 ديسمبر 2021				
الموجودات المالية				
سندات	677.3	5.4	-	682.7
أسهم حقوق الملكية	45.5	10.1	17.8	73.4
صناديق مدارة	-	1.3	-	1.3
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.4	-	0.4
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	3.4	-	3.4
	722.8	20.6	17.8	761.2
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.4	-	0.4
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	28.2	-	28.2
	-	28.6	-	28.6

تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و 2021، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة. علاوة على ذلك، لم تكن هناك أي تغيرات جوهريّة في أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن المستوى 3.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

31 ديسمبر 2022		
القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
المطلوبات المالية		
263.9	260.2	(3.7)
الموجودات المالية		
232.9	232.5	0.4

31 ديسمبر 2021		
القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
المطلوبات المالية		
245.1	253.1	8.0
الموجودات المالية		
228.4	236.3	(7.9)

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي القيمة العادلة ضمن المستوى 1. كما في 31 ديسمبر 2022 و2021، إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، بخلاف تلك المفصّل عنها في الجدول الوارد أعلاه.

42 الدفع على أساس الأسهم

في سنة 2014، اعتمد البنك الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبالتالي مراجعة وتعديل إطار عمل خطة المكافآت المتغيرة الخاصة به. تمت الموافقة على إطار عمل السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015. وقد تم الجمع بين خطة الأسهم الجديدة وإطار عمل خطة المكافآت المعدلة حديثاً والذي صدر بتكليف من مصرف البحرين المركزي والذي يعرف بخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطة الحوافز الطويلة الأجل.

خطة حوافز الأسهم القصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم الطويلة الأجل لكبار المدراء التنفيذيين وما فوق، مع خدمة لأكثر من 12 شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة 3 سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم القصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يوضح الجدول التالي المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة:

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني
2.8	2.8
(2.2)	(2.3)

مصرفات ناتجة عن معاملات الدفع يتم تسويتها على أساس الأسهم

أسهم مكتسبة خلال السنة

فيما يلي التغيرات في عدد الأسهم في خطة الحوافز الطويلة الأجل للمجموعة وخطة الحوافز القصيرة الأجل:

عدد الأسهم		
2022	2021	
10,157,419	10,983,854	الرصيد الافتتاحي للأسهم الممنوحة ولكنها غير مكتسبة
4,613,502	4,384,749	أسهم حقوق الملكية المحول إلى صندوق الائتمان
(5,361,902)	(5,211,184)	عدد الأسهم الصادرة خلال السنة للمشاركين
9,409,019	10,157,419	

بلغ سعر السوق للأسهم البنك بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 0.500 دينار بحريني للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 0.533 دينار بحريني للسهم الواحد).

43 ملء رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملء رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	
603.4	552.3	رأسمال الأسهم العادية فئة 1
25.3	26.9	رأس المال فئة 2
628.7	579.2	مجموع قاعدة رأس المال (أ)
2,024.6	2,148.2	التعرض الموزون لمخاطر الائتمان
240.1	267.5	التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية
42.4	42.5	التعرض الموزون لمخاطر السوق
2,307.1	2,458.2	مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)
27.3%	23.6%	ملء رأس المال (أ/ب * 100) - %
14.0%	14.0%	الحد الأدنى المطلوب - %

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسات إدارة رأس المال الخاص بالمجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، وضمان احتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى لقيمة عدد المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

اعتمدت المجموعة إطار عمل ملء رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل 3 وذلك اعتباراً من 1 يناير 2015 وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قامت المجموعة بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق في فروعها في مملكة البحرين ودولة الكويت والأسلوب الموحد في فروعها في جمهورية الهند وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قامت المجموعة بوضع إجراءات لعملية تقييم ملء رأس المال الداخلي لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج عائد رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

44 صافي نسبة التمويل المستقر

يتمثل الهدف من صافي نسبة التمويل المستقر في تعزيز مرونة بيان مخاطر السيولة لدى البنوك وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. ويحد صافي نسبة التمويل المستقر من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة القصير الأجل، ويشجع على إجراء تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وتعزز استقرار التمويل.

يتم حساب صافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لمتطلبات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن الحد الأدنى لصافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100%. بلغ صافي نسبة التمويل المستقر الموحد للمجموعة 138.3% كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 136.9%).

إن أهم العوامل وراء التمويل المستقر المتاح للمجموعة هي القاعدة الرأسمالية القوية ومحفظة الودائع الكبيرة للأفراد والشركات الصغيرة، ومحفظة كبيرة من ودائع المؤسسات غير المالية (المتعلقة بالودائع الحكومية والشركات)، وكذلك التمويل المتوسط الأجل من اتفاقيات إعادة الشراء والاقتراضات لأجل. لقد شكلت قاعدة رأس المال 23.4% (31 ديسمبر 2021: 21.5%) من التمويل المستقر المتاح للمجموعة، بينما شكلت ودائع الأفراد والشركات الصغيرة 46.6% (31 ديسمبر 2021: 46.7%) من التمويل المستقر المتاح (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالنسبة للتمويل المستقر المطلوب، فإن السبب الرئيسي وراء الانخفاض النسبي للتمويل المستقر المطلوب، مقارنةً بالتمويل المستقر المتاح، يتعلق بالمحفظة

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2022 كما يلي:

القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
رأس المال التنظيمي	610.3	-	-	635.6
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:				
ودائع ثابتة	-	479.9	9.2	465.2
ودائع أقل ثباتاً	-	722.9	133.5	800.7
تمويل بالجملة:				
تمويل بالجملة آخر	-	989.9	293.2	817.4
مطلوبات أخرى:				
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	-	105.1	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	610.3	2,297.8	435.9	2,718.9
التمويل المستقر المطلوب:				
صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	-	-	-	205.5
القروض والأوراق المالية الممنوحة:				
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	-	297.0	5.7	120.8
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	-	344.4	73.9	914.7
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	40.1	5.4	180.1
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	48.6	42.7	201.8
موجودات أخرى:				
صافي نسبة التمويل المستقر للموجودات المشتقة	-	57.8	-	57.8
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	-	0.2	-	0.2
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	236.4	-	-	236.4
البنود غير المدرجة في الميزانية	-	972.6	-	48.6
مجموع التمويل المستقر المطلوب	236.4	1,760.7	127.7	1,965.9
نسبة صافي التمويل المستقر (%)				138.3%

الكبيرة للأصول السائلة عالية الجودة لبنك البحرين والكويت والتي تمثل 23.6% (31 ديسمبر 2021: 21.4%) من إجمالي التمويل المستقر المطلوب (قبل تطبيق الأوزان ذات الصلة).

وبالمقارنة مع نهاية السنة المنتهية في ديسمبر 2021 (صافي نسبة التمويل المستقر 136.9%)، زادت النسبة بشكل طفيف ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض في التمويل المستقر المطلوب نتيجة للانخفاض في الأوراق المالية الاستثمارية.

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر الموحد للمجموعة وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

2022 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	
2,718.9	2,723.8	مجموع التمويل المستقر المتاح
1,965.9	1,989.8	مجموع التمويل المستقر المطلوب
138.3%	136.9%	صافي نسبة التمويل المستقر للمجموعة
100.0%	80.0%	الحد الأدنى لمتطلبات صافي نسبة التمويل المستقر

* إن الحد الأدنى لصافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100%، إلا أنه، وفقاً للتعميم رقم OG/106/2020 الصادر عن مصرف البحرين المركزي المؤرخ في 17 مارس 2020 والتعميم رقم OG/296/2020 المؤرخ في 26 أغسطس 2020، والتعميم رقم OG/431/2020 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 والتعميم رقم OG/170/2021 المؤرخ في 27 مايو 2021، والتعميم رقم OG/417/2021 المؤرخ في 23 ديسمبر 2021، تم تخفيض الحد إلى 80% حتى 30 يونيو 2022، لاحتواء التأثيرات المالية لكوفيد - 19.

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2021 كما يلي:

القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة مليون دينار بحريني
المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني				
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
رأس المال التنظيمي	557.6	-	-	26.9
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:				
ودائع ثابتة	-	503.7	2.9	0.2
ودائع أقل ثباتاً	-	773.0	70.3	30.2
تمويل بالجملة:				
تمويل بالجملة آخر	-	1,043.4	114.3	470.6
مطلوبات أخرى:				
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	-	30.4	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	-	116.5	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	557.6	2,467.0	187.5	527.9
التمويل المستقر المطلوب:				
صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	-	-	-	-
القروض والأوراق المالية الممنوحة:				
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغیر المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	-	373.4	19.8	72.3
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	-	360.6	89.3	895.8
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	3.1	-	133.2
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	36.8	33.2	223.4
موجودات أخرى:				
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	-	6.1	-	-
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	234.3	-	-	-
البنود غير المدرجة في الميزانية	-	960.0	-	-
مجموع التمويل المستقر المطلوب	234.3	1,740.0	142.3	1,324.7
نسبة صافي التمويل المستقر (%)				136.9%

45 نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام "الأشخاص الاعتباريين" (الأفراد) بحد أقصى قدره 20,000 ألف دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي.

46 نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير 1996 بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة 3% أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك 10% من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف 5 سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإستهقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

47 موجودات الأمانة

بلغت الموجودات المدارة 166.5 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 136.8 مليون دينار بحريني). ويحتفظ بهذه الموجودات بصفة استثمارية، وتقاس بالتكلفة، ولا تدرج في القائمة الموحدة للمركز المالي. بلغ إجمالي القيمة السوقية لجميع تلك الأموال 157.2 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2022 (2021: 142.5 مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

31 ديسمبر 2022

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود المدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي وفئات الأدوات المالية:

31 ديسمبر 2022	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	مدرجة بالتكلفة المطفأة	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	416.9	416.9
أدوات خزانة	-	-	-	277.9	277.9
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	276.6	276.6
قروض وسلف العملاء	-	-	-	1,614.0	1,614.0
أوراق مالية استثمارية	1.1	609.6	70.6	232.9	914.2
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	154.5	154.5
مجموع الموجودات	1.1	609.6	70.6	2,972.8	3,654.1
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	289.4	289.4
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	377.4	377.4
اقتراضات للأجل	-	-	-	263.9	263.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	2,116.6	2,116.6
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	107.6	107.6
مجموع المطلوبات	-	-	-	3,154.9	3,154.9

31 ديسمبر 2021	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	مدرجة بالتكلفة المطفأة	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	284.8	284.8
أدوات خزانة	-	-	-	279.2	279.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	337.5	337.5
قروض وسلف العملاء	-	-	-	1,607.2	1,607.2
أوراق مالية استثمارية	1.3	682.7	73.4	228.4	985.8
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	78.5	78.5
مجموع الموجودات	1.3	682.7	73.4	2,815.6	3,573.0
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	254.9	254.9
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	383.2	383.2
اقتراضات للأجل	-	-	-	245.1	245.1
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	2,125.6	2,125.6
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	118.7	118.7
مجموع المطلوبات	-	-	-	3,127.5	3,127.5

49 معلومات المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقابلة لسنة 2021 لتتناسب مع عرض القوائم المالية للسنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على صافي الربح أو مجموع الموجودات أو مجموع المطلوبات أو مجموعة حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً

إفصاحات بازل 3 – العنصر الثالث

31 ديسمبر 2022

1 الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات الإفصاحات العنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد الأطراف ذات العلاقة في مجموعة بنك البحرين والكويت بمعلومات مفصلة عن نهج البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس ملاءة رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات رأس المال بموجب اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نافذة اعتباراً من 1 يناير 2015 كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن الإفصاحات في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي. تم تقديم الإفصاحات فيما يتعلق بحوكمة الشركات والمكافآت في الأجزاء ذات الصلة من التقرير السنوي.

2 مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل 3

إن إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، مطابقة مع إطار عمل اتفاقية بازل 3 الموضوع من قبل لجنة بازل، على النحو التالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، متضمنة عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن إدارة المخاطر ومعلومات حول ملاءة رأس المال.

العنصر الأول

يصف العنصر الأول أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. يوضح العنصر الأول تحديد وإحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومصدر رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

تركز إتفاقية بازل 3 على زيادة كمية ونوعية رأس المال للبنوك. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يكون رأس المال فئة 1 هو المكون الرئيسي لرأس المال، ويجب أن تكون العناصر الغالبة في رأس المال فئة 1 هي الأسهم العادية والإحتياطيات. تم تطبيق الخصومات من رأس المال بشكل عام على مستوى الأسهم العادية. يجب أن يتكون الجزء المتبقي من قاعدة رأس المال فئة "أ" من أدوات ثانوية ولها توزيعات أو كوبونات غير متراكمة تقديرية بالكامل، وليس لها تاريخ إستحقاق ولا حوافز للاسترداد. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع قيود على أدوات رأس المال فئة 2 والحد من مساهمته في إجمالي رأس المال التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اتفاقية بازل 3 عدداً من المخازن الإحتياطية لرأس المال لتعزيز المحافظة على رأس المال (المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) وإنشاء مخازن إحتياطية كافية فوق الحد الأدنى المطلوب لرأس المال خلال فترات الظروف الاقتصادية الجيدة التي يمكن سحبها في فترات الضغوطات (المخزون الإحتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية) والمخزون الإحتياطي لاستيعاب الخسارة العالية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

إن الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) هو 12.5 بالمائة، مقارنة مع 10.5 بالمائة التي أوصت بها لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، تم إدخال حدود و حدود دنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل إتفاقية بازل 3 مثل نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأسهم العادية فئة 1 بنسبة 9 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) ونسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 بنسبة 10.5 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال). في حال هبوط نسبة ملاءة رأس المال لما هو أدنى من 12.5 بالمائة، فإنه يتطلب تطبيق متطلبات تقارير التدابير الإضافية، ووضع خطة عمل رسمية لاتخاذ كافة المقاييس لاستعادة نسبة أعلى من مستوى الحد الأدنى المطلوب، ويتم صياغتها وتقديمها لمصرف البحرين المركزي. تم تصنيف بنك البحرين والكويت باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية من قبل مصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يتطلب من بنك البحرين والكويت الحفاظ على نسبة حد أدنى فعالة لإجمالي ملاءة رأس المال أعلى من 14 بالمائة بما في ذلك 1.5 بالمائة كمخزون إحتياطي باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

فيما يلي الأساليب المطبقة من قبل بنك البحرين والكويت لكل نوع من أنواع المخاطر:

1 مخاطر الائتمان

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان. تشكل مخاطر الائتمان ما يقارب 90 بالمائة من المخاطر الكلية للبنك. يتمتع البنك ببنية قوية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاحين رقم 30 و 31 من التقرير السنوي. يتم تحديد الموجودات الموزونة للمخاطر عن طريق مضاعفة تعرضات الائتمان بعامل وزن المخاطر الذي يعتمد على نوع الطرف الآخر والتصنيف الخارجي له، كلما توفر ذلك.

2 مخاطر السوق

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين والكويت أسلوب النموذج الداخلي على أساس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر لفروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت والأسلوب الموحد لفروع جمهورية الهند. لقد تم اعتماد استخدام أسلوب النموذج الداخلي لاحتساب رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع هذا النموذج للمصادقة الدورية الداخلية والخارجية المستقلة.

3 المخاطر التشغيلية

يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، ما لم يتم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب الموحد. لا يسمح إطار عمل رأس المال لمصرف البحرين المركزي حالياً باستخدام أسلوب المقاييس المتقدمة للمخاطر التشغيلية. لأغراض إعداد التقارير الرقابية، يستخدم بنك البحرين والكويت حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة.

العنصر الثاني

يحدد العنصر الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وبصورة أساسية ملءة رأسمالها.

بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي للعنصر الثاني فإنه يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين الإحتفاظ بإجمالي ملءة رأس المال أعلى من 12.5 بالمائة، باستثناء تلك التي تم تعيينها كبنوك محلية ذات أهمية نظامية فإن الحد الأدنى لرأس المال سيكون 14 بالمائة.

يشتمل العنصر الثاني على عمليتين:

- عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ومخاطر رأس المال ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. قام بنك البحرين والكويت بوضع وثيقة لعملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال ويتناول جميع عناصر إدارة مخاطر بنك البحرين والكويت من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية إلى إدارة رأس المال الإستراتيجي للمجموعة. ويقدر النمو المتوقع في الموجودات ذات المخاطر والأرباح التشغيلية وأموال المساهمين ومتطلبات رأس المال المماثلة من قبل البنك كجزء من استراتيجيته لمدة 3 سنوات المتعمدة من قبل مجلس الإدارة. وعلاوة على ذلك، يتوقع البنك قاعدة رأس المال كلما كان هناك انخفاض محتمل في مكونات رأس المال، ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال باللوائح التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى البنك سياسة لتوزيع الأرباح كجزء من استراتيجية إدارة رأس المال.

يستخدم البنك نموذج العائد المعدل للمخاطر على رأس المال في قراراته الائتمانية من أجل تقييم مصفوفة المخاطر والمكافآت لكل تعرض من التعرضات الائتمانية. وقد اعتمد البنك إطار المخاطر المقبولة التي يتم مراجعتها بشكل دوري. كما اعتمد البنك استراتيجية إدارة المخاطر على أساس سنوي والتي تغطي جميع أنواع المخاطر ذات الصلة.

تمثل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأسمال المجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من قيام المؤسسات بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأسمال كافٍ وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر. كما تقوم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم بتشجيع المؤسسات بوضع وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة، لقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار العمل الأساسي للعنصر الأول. الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها من قبل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في العنصر الأول تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التركيز ومخاطر السمعة والمخاطر المتبقية. لقد تمت تغطية هذه المخاطر إما عن طريق رأس المال أو إدارة المخاطر أو عمليات التقليل من آثارها بموجب العنصر الثاني.

يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوطات على محفظته الإستثمارية كجزء من عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال تماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي بشكل اعتيادي.

العنصر الثالث

يتناول العنصر الثالث المبادئ التوجيهية لانضباط السوق لضمان الإفصاح الكافي عن ممارسات إدارة المخاطر ومعايير حوكمة الشركات ومعلومات ملءة رأس المال. ينشر البنك الإفصاحات التنظيمية بشكل دوري وفي التقرير السنوي.

تشتمل الإفصاحات على معلومات مفصلة نوعياً وكمياً. إن الغرض من متطلبات إفصاحات العنصر الثالث هو استكمال العنصرين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. إن الإفصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم مخاطر المؤسسة وتعرضات المخاطر، ولتشجيع جميع البنوك من خلال ضغط السوق، للتحرك في اتجاه الأساليب الأكثر تقدماً لإدارة مخاطرها.

بموجب الأنظمة الحالية، تتطلب التقارير نصف السنوية إفصاح جزئي يتكون أساساً من تحليلي كمي، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع تقارير نهاية السنة المالية.

3 هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لأغراض ملءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات التابعة ضمن هيكل المجموعة. ومع ذلك، فإن منهجية ملءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلاً من شكلي التوحيد الاعتيادي وموزونة بالمخاطر.

فيما يلي الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الرئيسية وأساس توحيدها لأغراض ملءة رأس المال:

المقر	الملكية	أساس التوحيد
الشركات التابعة		
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	100.00% التوحيد بالكامل
شركة إيفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	100.00% موزونة بالمخاطر
973LABS ذ.م.م.*	مملكة البحرين	100.00% التوحيد بالكامل
العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. (جي بي إس)**	مملكة البحرين	70.00% التوحيد بالكامل
الشركات الزميلة		
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	24.27% موزونة بالمخاطر
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.	مملكة البحرين	23.03% موزونة بالمخاطر
شركة بنفت ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	22.00% موزونة بالمخاطر
المشاريع المشتركة		
أجيلا كابيتال منجمنت المحدودة	المملكة المتحدة	50.00% موزونة بالمخاطر
ماغنوم بارتنرز القابضة المحدودة	جيرسي	49.96% موزونة بالمخاطر
إل إس إي جيرسي القابضة المحدودة بارتنرشب	جيرسي	45.00% موزونة بالمخاطر
شركة بنك بي بي كي جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.	دولة الكويت	40.00% موزونة بالمخاطر
إفوك القابضة جيرسي المحدودة	جيرسي	24.99% موزونة بالمخاطر

* تمتلك كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة) وشركة إيفيتا ش.م.ب. حصة ملكية بنسبة 60% و 40% في شركة 973LABS ذ.م.م.، على التوالي.

** المساهمة من خلال الشركة التابعة كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة).

لا توجد عوائق على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة فيما عدا قيود على التحويلات لتأكيد تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

4 قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول أدناه الصلة بين قائمة المركز المالي في القوائم المالية المعلنة (قائمة المركز المالي المحاسبية) وقائمة المركز المالي التنظيمية.

المرجع	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية التنظيمية مليون دينار بحريني	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة مليون دينار بحريني
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	416.9	416.9
أذونات خزانة	277.9	277.9
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	276.6	276.6
قروض وسلف العملاء	1,614.0	1,614.0
من ضمنها الخسارة الإئتمانية المتوقعة (1.25 بالمائة للموجودات الموزونة للمخاطر)	25.3	
من ضمنها صافي قروض وسلف العملاء (إجمالي الخسارة الإئتمانية المتوقعة)	1,588.7	
أوراق مالية استثمارية	914.2	914.2
من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال الأسهم العادية فئة 1	27.1	
من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال فئة 2	2.3	
من ضمنها الإستثمارات الأخرى	884.8	
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	152.7	154.5
من ضمنها موجودات الضريبة المؤجلة المستحقة الناتجة من الفروق المؤقتة	1.1	
من ضمنها الموجودات غير الملموسة	5.8	
من ضمنها فوائد مستحقة القبض مشتقات مالية وموجودات أخرى	145.8	
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	64.7	62.3
من ضمنها الإستثمارات في الأسهم الذاتية	0.7	
من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية	40.6	
من ضمنها الإستثمارات الأخرى	23.4	
ممتلكات ومعدات	36.9	37.5
مجموع الموجودات	3,753.9	3,753.9
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	289.4	289.4
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	377.4	377.4
إقتراضات لأجل	263.9	263.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	2,119.7	2,116.6
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	105.3	107.6
مجموع المطلوبات	3,155.7	3,154.9
حقوق الملكية		
رأس المال	164.8	164.8
أسهم خزانة	(4.7)	(4.7)
علاوة إصدار أسهم	105.6	105.6
إحتياطي قانوني	78.5	78.5
إحتياطي عام	64.2	64.2
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	14.8	14.8
من ضمنها التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للسندات وأسهم حقوق الملكية	14.3	
من ضمنها تغيرات القيم العادلة في تحوطات التدفقات النقدية	0.5	
تعديلات تحويل عملات أجنبية	(15.3)	(15.3)
من ضمنها ما يتعلق بالشركة التابعة غير الموحدة	-	
من ضمنها ما يتعلق بالشركة الأم	(15.3)	
أرباح مبقاة	128.1	128.9
من ضمنها خيارات أسهم الموظفين	4.5	
من ضمنها ما يتعلق بخسارة التعديل محسوماً منها المساعدة الحكومية	(19.4)	
من ضمنها الأرباح المبقاة	143.0	
توزيعات مقترحة	59.5	59.5
العائد إلى ملاك البنك	595.5	596.3
حقوق غير مسيطرة	2.7	2.7
مجموع حقوق الملكية	598.2	599.0
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	3,753.9	3,753.9

المؤسسة القانونية المدرجة ضمن النطاق المحاسبي الموحد ولكن تم استبعادها من النطاق التنظيمي الموحد:

الإسم	الأنشطة الرئيسية	مجموع الموجودات بمليون دينار بحريني	مجموع أسهم حقوق الملكية بمليون دينار بحريني
شركة إنفيتا ش.م.ب. - تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية		6.4	4.0

5 مكونات رأس المال – الموحد

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لرأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتكون رأس المال التنظيمي من رأس المال فئة 1 ورأس المال فئة 2. كما ينقسم رأس المال فئة 1 إلى رأسمال الأسهم العادية فئة 1 ورأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأسمال الأسهم العادية فئة 1 من: (أ) الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل التي تستوفي معايير التصنيف على أنها أسهم عادية لأغراض تنظيمية، (ب) الإحتياطيات المفصّل عنها بما في ذلك: (1) الإحتياطيات العامة؛ (2) الإحتياطيات القانونية / التشريعية؛ (3) علاوة إصدار أسهم؛ (4) إحتياطيات القيمة العادلة الناتجة من التقييم العادل للأدوات المالية؛ (5) الأرباح المبقة أو الخسائر (بما في ذلك صافي الربح / الخسارة لفترة إعداد التقارير المالية، سواء تمت مراجعتها أو تدقيقها)، (ج) الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى (أي حقوق الأقلية) التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية فئة 1، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأسمال الأسهم العادية فئة 1. يتكون رأس المال الإضافي فئة 1 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة 1، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة 1 (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة 1 ولا يتم تضمينها في الأسهم العادية لرأس المال فئة 1، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأس المال فئة 2 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال فئة 2، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 ولا يتم تضمينها في رأس المال فئة 1، (د) إحتياطي الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2، (هـ) إحتياطي إعادة تقييم الموجود الذي ينتج من إعادة تقييم الموجودات الثابتة والاستثمارات العقارية من وقت لآخر وذلك تماشياً مع التغيرات في القيم السوقية، و(و) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال فئة 2. في الوقت الحالي، يتكون رأس المال فئة 2 لبنك البحرين والكويت فقط من الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2.

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود وحدود دنيا على مكونات رأس المال التنظيمي، كما هو موضح في الجدول أدناه. كما توجد هناك قيود على مبالغ إحتياطي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي يمكن تضمينها في رأس المال فئة 2 والتي يجب أن تكون كحد أقصى 1.25 بالمائة من الموجودات الموزونة للمخاطر الائتمانية.

اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الموحدة	
رأس المال الأساسي فئة 1	6.5%
رأس المال الإضافي فئة 1	1.5%
رأس المال فئة 1	8.0%
رأس المال فئة 2	2.0%
مجموع رأس المال	10.0%
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	2.5%
المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	1.5%
ملاءة رأس المال متضمنة المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	10.5%
رأس المال فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	12.0%
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	12.5%
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	14.0%
اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الفردي	
رأسمال الأسهم العادية الأساسية فئة 1	4.5%
رأس المال الإضافي فئة 1	1.5%
رأس المال فئة 1	6.0%
رأس المال فئة 2	2.0%
مجموع رأس المال	8.0%
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	0.0%

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتطلب خصم بعض التعرضات من رأس المال التنظيمي بدلاً من تضمينها في الموجودات الموزونة للمخاطر. يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل 3 تطبيق معظم الخصومات من رأسمال الأسهم العادية فئة 1.

5 مكونات رأس المال – المودع (تتمة)

يقدم الجدول أدناه بياناً تفصيلياً لمكونات رأس المال التنظيمي للبنك، بما في ذلك جميع التعديلات التنظيمية. كما يقدم الجدول المرجع للمقارنة المعروضة في الجدول السابق بين قائمة المركز المالي المحاسبية وقائمة المركز المالي التنظيمية.

المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد	مكونات رأس المال التنظيمي مليون دينار بحريني	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: الأدوات والاحتياطيات		
ح+ط+ي	265.7	رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
س+ق+ر	202.5	الأرباح المبقاة
ك+ل+م+ن+ع	142.2	الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والاحتياطيات الأخرى)
	610.4	رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية		
هـ	5.8	موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
ن	0.5	إحتياطي تحوط التدفقات النقدية
و	0.7	الاستثمارات في الأسهم الخاصة
	7.0	مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1
	603.4	رأسمال الأسهم العادية فئة 1
	603.4	رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)
رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات		
	25.3	المخصصات
	25.3	رأس المال فئة 2 قبل التعديلات التنظيمية
رأس المال فئة 2: التعديلات التنظيمية		
	-	مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة 2
	25.3	رأس المال فئة 2
	628.7	مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)
	2,307.1	مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر
نسب رأس المال والمخزون الإحتياطي		
	26.2%	رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	26.2%	رأس المال فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	27.3%	مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	10.5%	متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية وإلى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	2.5%	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
	لا ينطبق	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية
	1.5%	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية
	26.2%	رأسمال الأسهم العادية فئة 1 المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
الحدود الدنيا الاعترافية (تختلف عن إتفاقية بازل 3)		
	10.5%	نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة 1 لمصرف البحرين المركزي
	12.0%	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 لمصرف البحرين المركزي
	14.0%	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		
ب+ج	29.3	الاستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى
ز	40.6	الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
د	1.1	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
الحد الأقصى القابل للتطبيق بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2		
	38.9	المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)
أ	25.3	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2 بموجب الأسلوب الموحد

6 ملء رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التنمية المستقبلية لأعمال البنك. كما يولي البنك اهتماماً بمدى تأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين، فضلاً عن ضرورة المحافظة على التوازن بين العوائد العالية التي من الممكن أن تكون بمزيد من التكيف والمزايا والضمانات التي يوفرها مركز رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على الهيكل على ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وخطط العمل الإستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال، من خلال توزيع أرباح الأسهم والمدفوعات الاختيارية الأخرى وإصدار أسهم جديدة والأدوات الرأسمالية الأخرى.

وفقاً لعملية التقييم الداخلي لملء رأس المال، يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على حد أدنى لنسبة ملء إجمالي رأس المال بما يتجاوز رأس المال المقرر وفقاً لوثيقة عملية التقييم الداخلي (مع الأخذ في الاعتبار المخزون الاحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية). لقد وضع مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حالياً حد أدنى لنسبة إجمالي ملء رأس المال وهو 14 بالمائة (بما في ذلك المخزون الاحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية).

الاستراتيجيات والأساليب المتبعة للمحافظة على نسبة ملء رأسمال قوية

يعد بنك البحرين والكويت تقديرات استراتيجية لسنوات متعددة على دفعات سنوية والتي تتضمن على إجراء تقييم لمتطلبات رأس المال القصيرة الأجل والتنبؤ بمصادر رأس المال الطويلة الأجل.

نسب رأس المال – الموحدة والشركات التابعة أعلى من 5 بالمائة من رأسمال المجموعة

نسبة إجمالي رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1
مجموعة بنك البحرين والكويت - الموحدة	27.3%
كريدبي مكس	53.4%

7 مخاطر الائتمان – إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الائتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

قام بنك البحرين والكويت بتنوع محفظة إئتمان البنود المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي، تعرضات هذه المحفظة مقسمة إلى فئات تعرض الطرف الآخر المحددة من قبل إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملء رأس المال، الصادر عن مصرف البحرين المركزي للأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان. وهو يمثل وصف عالي المستوى لفئات تعرضات الطرف الآخر، ويشار إليها كمخاطر موحدة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملء رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي والمعالجة العامة، على سبيل المثال أوزان المخاطر المستخدمة للحصول على الموجودات الموزونة للمخاطر، هي كالتالي:

محفظة الحكومات

تشتمل محفظة الحكومات على تعرضات الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. وزن المخاطر هو صفر بالمائة للتعرضات بالعملة المحلية ذات الصلة، أو أي عملة لتعرضات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. إن المطالبات بالعملات الأجنبية للحكومات الأخرى هي موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي يمكن تضمينها في محفظة الحكومات ويتم معاملتها كتعرضات موزونة للمخاطر بنسبة صفر بالمائة.

محفظة مؤسسات القطاع العام

المطالبات على القطاع العام في مملكة البحرين والمطالبات على القطاع العام بالعملة المحلية – والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة من قبل منظم البلد المعني بهم، يمكن تعيين وزن مخاطر لهم بنسبة صفر بالمائة. جميع مؤسسات القطاع العام الأخرى هي موزونة للمخاطر وفقاً لتصنيفاتها الخارجية.

محفظة البنوك

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر التعرضات القصيرة الأجل المؤهلة. تعرف التعرضات القصيرة الأجل كتعرضات بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل. كما تتضمن محفظة البنوك مطالبات من شركات استثمارية موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية، ولكن من دون أي خيار للحصول على معاملة تفضيلية للتعرضات القصيرة الأجل.

محفظة الشركات

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر بعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة.

محفظة التجزئة التنظيمية

يتم وزن مطالبات محفظة التجزئة بنسبة 75 بالمائة باستثناء المحفظة التي فات موعد استحقاقها. وكجزء من الإجراءات التيسيرية التنظيمية التي يتطلبها مصرف البحرين المركزي استجابة لائحة كوفيد - 19، تم خفض وزن المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة البحرينية من 75 بالمائة إلى 25 بالمائة حتى إشعار آخر.

محفظة الرهون

يجب أن تدرج المطالبات المضمونة بالكامل على الرهون العقارية أولاً وعلى العقارات السكنية التي من المفترض استخدامها من قبل المقترض أو المستأجر بوزن مخاطر بنسبة 75 بالمائة. تم وزن مخاطر مطالبات الرهن العقاري الممنوح بموجب برنامج الإسكان الاجتماعي لمملكة البحرين بنسبة 25 بالمائة. تخضع مطالبات الرهن المضمونة على العقارات التجارية بوزن مخاطر بحد أدنى 100 بالمائة. إذا تم تصنيف المقترض بأدنى من BB-، يجب تطبيق وزن مخاطر مماثل لتصنيف المقترض.

محفظة الأسهم

تشتمل محفظة الأسهم على إستثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة للأسهم المدرجة. يتم وزن مخاطر الأسهم غير المدرجة بنسبة 150 بالمائة، ما لم تخضع للمعالجات التالية. يتم تحديد مقدار أية إستثمارات جوهريّة في الشركات التجارية (تعرف "إستثمارات جوهريّة" في شركة تجارية على أنها أي إستثمار في أدوات رأس المال للشركة التجارية من قبل البنك بما يعادل أو يزيد عن 10 بالمائة من رأسمال الأسهم العادية الصادرة للشركة التجارية) أكثر من 15 في المائة (فردى) و60 في المائة (جماعي) من رأسمال البنك ("مستويات الأهمية لإجمالي رأس المال") يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الإستثمارات الجوهريّة في الأسهم العادية للشركات المالية غير الموحدة موزونة للمخاطر بنسبة 250 بالمائة.

بالإضافة إلى المحافظ الموحدة، يتم تعيين التعرضات الأخرى للفئات التالية:

إستثمارات في محفظة الصناديق

سيتم استخدام وزن مخاطر المطالبات على الشركات لتحديد وزن مخاطر الإستثمارات في الصناديق المصنفة. سيتم تعيين وزن مخاطر للصناديق غير المصنفة بنسبة 100 بالمائة إذا كانت مدرجة وبنسبة 150 بالمائة إذا كانت غير مدرجة.

تعرضات فات موعد إستحقاقها

تتضمن هذه على المطالبات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة 100 بالمائة أو 150 بالمائة اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه القروض.

العقارات المملوكة

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (المملوكة بصورة مباشرة أو عن طريق الإستثمار في الشركات العقارية، أو الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الإستثمار العقاري) يجب أن تكون موزونة للمخاطر بنسبة 200 بالمائة. الممتلكات التي يشغلها البنك موزونة للمخاطر بنسبة 100 بالمائة.

الموجودات الأخرى وشرائح التورق المملوكة

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100 بالمائة، كما يتم وزن مخاطر تعرضات التورق بنسبة 20 بالمائة إلى 1,250 بالمائة، على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

جميع التورقات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين والكويت إن وجدت، يتم تقديمها كجزء من محفظة إستثمارات البنك.

7 مخاطر الائتمان – إفصاحات العنصر الثالث (تتمة)

التعرضات الكبيرة

المبلغ الفائض لأي تعرض أعلى من 15 بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك لأي طرف آخر أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات صلة وثيقة يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة، إلا إذا كان تعرض معفى وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك البحرين والكويت التصنيفات الصادرة عن موديز وفيتش لاستنتاج وزن المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. عندما تتفاوت التصنيفات بين وكالات التصنيف العالمية، تستخدم أعلى نسبة تصنيف من أدنى درجتي التصنيف لعرض التصنيفات المستخدمة لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي.

عرض مخاطر الائتمان بموجب اتفاقية بازل 3

تعرضات مخاطر الائتمان بموجب هذا التقرير تختلف عن تعرضات مخاطر الائتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. تنتج الفروق نتيجة لتطبيق منهجيات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

- بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تحول إلى تعرضات ائتمان معادل عن طريق تطبيق عامل تحويل الائتمان. تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة

8 متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر

إجمالي التعرضات الائتمانية (قبل تقليل المخاطر) مليون دينار بحريني	الضمانات المالية المؤهلة مليون دينار بحريني	مخاطر الائتمان بعد تقليل المخاطر مليون دينار بحريني	الموجودات الموزونة للمخاطر مليون دينار بحريني	رأس المال التنظيمي المطلوب 14.0 بالمائة مليون دينار بحريني
1,315.8	-	1,315.8	54.0	7.6
0.1	-	0.1	-	-
468.5	-	468.5	262.0	36.7
1,186.6	69.7	1,116.9	836.9	117.2
515.3	4.0	511.3	374.6	52.4
138.6	0.1	138.5	101.1	14.2
106.5	-	106.5	174.1	24.4
16.4	0.1	16.3	17.3	2.4
65.1	-	65.1	112.8	15.8
113.9	-	113.9	91.8	12.9
3,926.8	73.9	3,852.9	2,024.6	283.6
-	-	-	42.4	5.9
-	-	-	240.1	33.6
3,926.8	73.9	3,852.9	2,307.1	323.1

مدرجة ضمن الأوراق المالية للاستثمارية فئة استثمارات هي منشأة تأمين موزونة المخاطر بدلاً من خصمها من رأس المال المؤهل، وإذا تم خصمها ستخفف رأس المال المؤهل إلى 625.2 مليون دينار بحريني.

المنشأة	بلد المنشأة	نسبة الملكية	الموجودات الموزونة للمخاطر	التأثير على رأس المال التنظيمي
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب.	البحرين	6.82%	3.3	0.5

* يستخدم البنك حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة المعدلة للدخل الاستثنائي. بلغ متوسط إجمالي الدخل المعدل 128.0 مليون دينار بحريني لسنة 2022.

8 متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر (تتمة)

تقليل مخاطر الائتمان وسياسة تقييم الضمان

يستخدم بنك البحرين والكويت مجموعة من التقنيات لتقليل المخاطر في محفظته الائتمانية. يتضمن تقليل مخاطر الائتمان على التقييم الموضوعي لقدرة الطرف الآخر واستعداده على الوفاء بالتزاماته ضمن الأعمال الاعتيادية. يسعى البنك إلى تحسين هيكل التسهيلات والضمانات واتفاقيات الإقراض والشروط والأحكام المرتبطة بها.

يحفظ البنك بسياسات وإجراءات مفصلة لتحديد قيمة الضمان / الأوراق المالية المقدمة لمختلف التسهيلات الائتمانية. يتم تقييم الضمانات، كحد أدنى على أساس ربع سنوي أو سنوياً حسب نوعية الضمان. وكما يتم عمل تقييمات أكثر من المعتاد حسب تقلبات السوق ومستوى تذبذب القيم العادلة. تتضمن الضمانات والدعم على الرهون العقارية والضمانات النقدية والأوراق المالية القابلة للتسويق والضمانات الشخصية وضمانات الشركات وضمانات الحكومات والمؤسسات المالية. كما تم تحديد أسس تقييم الأنواع المختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الدين والعقارات بوضوح في السياسات.

9 مجموع متوسط تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع التعرضات الائتمانية الممولة مليون دينار بحريني	مجموع التعرضات الائتمانية غير الممولة مليون دينار بحريني	متوسط التعرضات الائتمانية الربع السنوي مليون دينار بحريني
1,315.8	–	1,223.6
0.1	–	0.1
396.3	72.2	480.3
1,059.6	127.0	1,234.3
515.3	–	540.1
138.6	–	138.9
106.5	–	109.3
16.4	–	22.6
65.1	–	63.1
113.9	–	98.7
3,727.6	199.2	3,911.0

10 تركيز مخاطر الائتمان حسب الإقليم (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أمريكا الشمالية مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
407.6	–	–	9.3	–	416.9
277.9	–	–	–	–	277.9
111.4	99.0	50.7	15.3	0.2	276.6
1,482.1	0.2	66.8	71.5	31.3	1,651.9
46.9	–	17.0	–	–	63.9
700.7	9.5	91.4	77.6	36.0	915.2
116.7	–	2.0	6.5	–	125.2
3,143.3	108.7	227.9	180.2	67.5	3,727.6
125.7	0.2	57.8	14.9	0.6	199.2
3,269.0	108.9	285.7	195.1	68.1	3,926.8

11 تركيز مخاطر الائتمان حسب القطاع الصناعي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

تجاري وصناعي مليون دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
–	28.5	–	388.4	–	–	416.9
–	–	–	277.9	–	–	277.9
–	276.6	–	–	–	–	276.6
449.6	98.5	294.9	139.5	560.1	109.3	1,651.9
–	47.3	16.6	–	–	–	63.9
91.8	138.9	13.1	599.3	–	72.1	915.2
–	–	–	–	–	125.2	125.2
541.4	589.8	324.6	1,405.1	560.1	306.4	3,727.6
72.5	75.8	36.6	0.4	0.2	13.7	199.2
613.9	665.6	361.2	1,405.5	560.3	320.1	3,926.8

12 تركيز مخاطر الائتمان حسب الإستحقاق (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	من 1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	من 3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	من 6 أشهر إلى 12 شهراً مليون دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	من 5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	من 10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
325.0	-	-	-	-	-	-	91.9	416.9
12.9	70.5	92.4	102.1	-	-	-	-	277.9
275.5	-	-	0.3	0.8	-	-	-	276.6
231.4	109.8	68.4	84.8	741.5	315.1	73.4	27.5	1,651.9
-	-	-	-	-	-	-	63.9	63.9
12.3	52.2	29.8	14.0	305.5	296.1	160.3	45.0	915.2
69.9	0.1	0.1	0.2	50.3	0.4	2.8	1.4	125.2
927.0	232.6	190.7	201.4	1,098.1	611.6	236.5	229.7	3,727.6
10.8	10.7	7.5	27.2	101.0	32.2	4.4	5.4	199.2
937.8	243.3	198.2	228.6	1,199.1	643.8	240.9	235.1	3,926.8

13 قروض مضمحلة ومخصصات

رصيد القروض المضمحلة مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: صافي إعادة قياس مخصص الخسارة خلال السنة مليون دينار بحريني	مبالغ مشطوبة / معاد تخصيصها خلال السنة مليون دينار بحريني
17.1	14.2	23.7	1.4	22.2
13.1	8.9	-	-	-
15.5	7.4	4.1	1.7	0.1
8.7	8.3	7.4	1.4	1.1
1.5	1.5	0.2	-	-
1.8	1.0	2.5	(1.2)	-
57.7	41.3	37.9	3.4	23.4

14 التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة حسب الإقليم

دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
7.4	-	-	-	7.4
4.1	-	0.8	-	4.9
43.9	1.5	-	-	45.4
55.4	1.5	0.8	-	57.7
(37.1)	-	(0.2)	(0.6)	(37.9)
(39.6)	(1.5)	(0.2)	-	(41.3)

15 التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة حسب القطاع الصناعي

تجاري وصناعي مليون دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إبنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
0.9	-	3.8	-	2.7	-	7.4
0.8	-	0.1	-	3.7	0.3	4.9
15.4	1.5	11.6	13.1	2.3	1.44	45.4
17.1	1.5	15.5	13.1	8.7	1.8	57.7

وفيما يلي ملخص للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظه المتاجرة للفترة من يناير 2022 إلى ديسمبر 2022:

نتائج القيمة المعرضة للمخاطر لسنة 2022
(بواقع درجة ثقة تعادل 99% مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام)
عالمياً (البحرين والكويت)

1 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022

الحد مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر 31 ديسمبر 2022 مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر العليا مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر الدنيا مليون دينار بحريني	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر مليون دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	0.6	0.37	0.44	0.37
سعر الفائدة	0.2	0.01	0.01	0.00
	0.8	0.37	0.45	0.37

يجري البنك اختبار مرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر بصورة يومية وفقاً للأنظمة مصرف البحرين المركزي لتحديث نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، ولفحص إذا كان بإمكان النموذج توقع الخسائر المحتملة بدرجة معقولة من الدقة. وبموجب الاختبار المرجعي، يتم مقارنة الأرقام للقيمة المعرضة للمخاطر مع أرباح أو خسائر السوق (بناءً على الربح والخسارة الفعلية وكأساس افتراضي للربح والخسارة). وإذا كانت هذه المقارنة مقارنة لدرجة كافية، لا يظهر الاختبار المرجعي أية قضايا تتعلق بنوعية نموذج قياس المخاطر.

وأكدت نتائج الاختبار المرجعي للفترة من يناير 2022 إلى ديسمبر 2022 بأنه لا توجد حادثة تتجاوز فيها الخسارة اليومية للمتاجرة رقم القيمة المعرضة للمخاطر.

16 قروض معاد هيكلتها

مليون دينار بحريني	
24.1	قروض معاد هيكلتها خلال السنة
3.4	تأثير التسهيلات والقروض المعاد هيكلتها على المخصصات

لم يكن لعمليات إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية، وهي بصورة أساسية تمديدات لمدة القرض وتعديلات على سعر الفائدة والضمانات الإضافية المستلمة.

17 إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية / النهج الموحد للمحافظ المتداولة

يتم استخدام "النموذج الداخلي لمخاطر السوق" لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لحساب مخصص رأس المال الناتج عن التعرض لمخاطر السوق (بشكل رئيسي مراكز صرف العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة) في محفظة المتاجرة. يقيس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر الحد الأقصى للخسارة المحتمل حدوثها في مراكز مخاطر محفظة المتاجرة في ظل ظروف السوق الاعتيادية بواقع درجة ثقة تعادل 99 بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام.

يحتفظ بنك البحرين والكويت بمنهجية حكيمة للتعامل مع تعرضات مخاطر السوق بتوجيه من سياسة وإجراءات مخاطر السوق، ويتم مراقبة المراكز، غير المتوقعة وحدود القيمة المعرضة للمخاطر من قبل مكتب مساندة العمليات (وهو جزء من إدارة المخاطر والائتمان أي مستقلة عن مجموعة الأعمال) ويتم إرسال تقرير يومي عن المخاطر إلى الإدارة العليا.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتولى مكتب مساندة العمليات أيضاً تقييم المحفظة الإستثمارية بصورة مستقلة حسب السياسات والإجراءات الداخلية. كما يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوط والاختبار المرجعي لمراكز مخاطر السوق.

فحص الضغوطات

يقوم البنك بإجراء فحص للضغوطات على القيمة المعرضة للمخاطر، بموجب سيناريوهات مختلفة "ماذا لو" مثل زيادة التقلبات ومختلف العلاقات المترابطة. تستخدم منهجية فحص الضغوطات فترات حصر البيانات التاريخية للاضطراب الجوهرية وتغطي جميع أنواع المخاطر المرتبطة بفئات الموجودات المتضمنة في دفتر التداول الخاص بالبنك. ومن ثم يتم جدولة ضغوطات القيمة المعرضة للمخاطر تحت كل سيناريو من سيناريوهات "ماذا لو" ومقارنتها مع نسبة ملاءة رأس المال المماثلة. ولوحظ أن نسبة ملاءة رأس المال كانت ضمن المعايير الموضوعة من قبل مصرف البحرين المركزي، بموجب كل سيناريو من سيناريوهات الضغوطات.

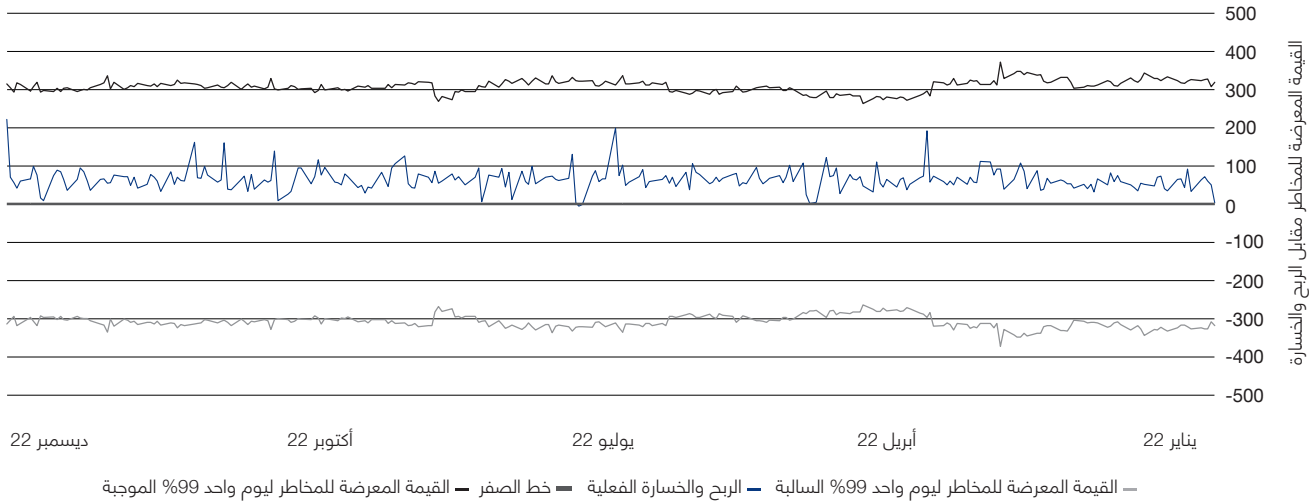
القيمة المعرضة للمخاطر كما في نهاية الشهر (بواقع درجة ثقة تعادل 99 بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام)

الشهر	القيمة المعرضة للمخاطر مليون دينار بحريني
يناير 2022	0.38
فبراير 2022	0.41
مارس 2022	0.34
أبريل 2022	0.35
مايو 2022	0.34
يونيو 2022	0.39
يوليو 2022	0.39
أغسطس 2022	0.38
سبتمبر 2022	0.36
أكتوبر 2022	0.36
نوفمبر 2022	0.40
ديسمبر 2022	0.37

17 إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية / النهج الموحد للمحافظ المتداولة (تتمة)

يوضح الرسم التالي المتوسط اليومي للربح والخسارة (بناءً على الربح والخسارة الفعلية) مقابل القيمة المعرضة للمخاطر لمدة يوم واحد، لفترة المراجعة.

الاختبار المرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر يناير 2022 إلى ديسمبر 2022



18 تركز المخاطر بالنسبة للأفراد عندما يزيد مجموع التعرضات عن الحد الإلزامي للفرد وهو 15 بالمائة

مليون دينار بحريني	
1,288.4	تعرضات حكومات
1,288.4	المجموع

وبما أن البنوك في الهند لا تزال في مرحلة ناشئة من مراحل وضع النماذج الداخلية لإدارة المخاطر، فقد قرر البنك الاحتياطي الهندي أنه، للبدء في ذلك، يجوز للبنوك أن تعتمد الأسلوب الموحد ويقاس مخاطر السوق باستخدام أسلوب "المدة"، والذي يعتبر الأسلوب الأكثر دقة لقياس مخاطر أسعار الفائدة، مقارنة بالأسلوب الاستحقاق. وبناء على ذلك، اعتمد بنك البحرين والكويت الهند الأسلوب الموحد للمدة للوصول إلى حساب مخصص رأس المال بالنسبة لمخاطر السوق. فيما يلي مخصص رأس المال المحتسب على أساس المعايير الواردة أعلاه كما في 31 ديسمبر 2022:

31 ديسمبر 2022 مليون دينار بحريني		تكلفة رأس المال
0.05	صرف العملات الأجنبية	
0.37	سعر الفائدة	
0.42		

19 تعرضات المشتقات المالية الإئتمانية

لم يكن لدى البنك أية تعرضات للمشتقات المالية الإئتمانية كما في 31 ديسمبر 2022.

20 مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

مليون دينار بحريني	
46.1	التداول العام للأسهم
24.4	الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة
70.6	المجموع
9.9	رأس المال المطلوب 14.0%

21 صافي مكاسب من أدوات الأسهم

مليون دينار بحريني	
0.6	مكاسب محققة في الأرباح المبقاة (صافي)
(0.1)	مكاسب غير محققة في رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (صافي)

22 نسبة المديونية

في شهر نوفمبر 2018، أصدر مصرف البحرين المركزي لائحة نسبة المديونية النهائية، والتي كانت نافذة اعتباراً من 30 يونيو 2019. نسبة المديونية هي نسبة بسيطة تستخدم كمقياس تكميلي لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر. وهي تهدف إلى تقييد تعزيز نسبة المديونية في القطاع المصرفي، وتعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر من خلال اتخاذ إجراءات دعم بسيطة غير قائمة على المخاطر، وتكون بمثابة مقياس واسع النطاق للمصادر المدرجة وغير المدرجة في الميزانية لنسبة المديونية في القطاع المصرفي.

يتم قياس نسبة المديونية باعتبارها رأس المال فئة 1 مقسومة على مجموع التعرضات. ويتكون مجموع التعرضات من التعرضات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية والمشتقات المالية وتعرضات معاملات الأوراق المالية. وفقاً للأنظمة مصرف البحرين المركزي، يتعين على البنوك البحرينية تلبية متطلبات الحد الأدنى لنسبة المديونية بنسبة 3 بالمائة في جميع الأوقات، باستثناء البنوك ذات الأهمية النظامية حيث تكون نسبة الحد الأدنى أعلى عند 3.75 بالمائة. وبناءً على ذلك، باعتبار البنك أحد البنوك ذات الأهمية النظامية، فإن الحد الأدنى لنسبة المديونية لبنك البحرين والكويت هو 3.75 بالمائة. بلغت نسبة المديونية لبنك البحرين والكويت 14.69 بالمائة كما في 31 ديسمبر 2022.

القسم الرابع

محاضر الاجتماعات

108 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
113 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية



محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البحرين والكويت

التاريخ: الاثنين 28 مارس 2022
المكان: عن طريق الاتصال المرئي

رقم الجلسة: 2022/1
الوقت: 10:00 صباحا

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 و تعديلاته والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحف الأيام وأخبار الخليج و الـ GDN في 7 مارس 2022، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي إرنست ويونغ. هذا وقد عقد البنك الاجتماع عن طريق الاتصال المرئي.

وحضر الاجتماع كل من:

مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,178,776,189 سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم 1,497,909,965 أي بنسبة 79.34% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب التسجيلات المعتمدة للحضور الافتراضي لدى مسجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الاجتماع.

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
- السيد مراد علي مراد - رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجان التدقيق والالتزام والتعيين والمزايا والحوكمة
- وعن طريق الاتصال المرئي:
- السيد محمد عبدالرحمن حسين - رئيس اللجنة التنفيذية
- السيد هاني علي المسقطي - نائب رئيس لجنة المخاطر
- الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
- السيد ادريس مساعد ادريس - عضو مجلس الإدارة
- السيد مشعل علي الحلو - عضو مجلس الإدارة
- الدكتورة غنية محسن الدرازي - عضو مجلس الإدارة
- السيد أشرف عدنان بسيسو - عضو مجلس الإدارة
- السيد ناصر خالد الراعي - عضو مجلس الإدارة

كما حضر الاجتماع كل من:

- الرئيس التنفيذي للمجموعة
- رئيس تنفيذي لمجموعة الرقابة المالية والتخطيط (عن طريق الاتصال المرئي)
- رئيس تنفيذي لمجموعة الموارد البشرية والشؤون الإدارية (عن طريق الاتصال المرئي)
- رئيس تنفيذي لمجموعة العمليات ونظم المعلومات (عن طريق الاتصال المرئي)
- رئيس أمانة سر المجموعة
- المستشار القانوني لدى البنك (عن طريق الاتصال المرئي)
- المدير العام للتدقيق الداخلي (عن طريق الاتصال المرئي)
- رئيس دائرة الالتزام ومكافحة غسل الأموال (عن طريق الاتصال المرئي)
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة (عن طريق الاتصال المرئي)
- مندوبي مصرف البحرين المركزي (عن طريق الاتصال المرئي)
- ممثل المدقق الخارجي إرنست ويونغ (عن طريق الاتصال المرئي)
- ممثل شركة بورصة البحرين (عن طريق الاتصال المرئي)
- ممثلو شركة ك. فينتك - مسجل الأسهم المساند (عن طريق الاتصال المرئي)

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة، ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد بتاريخ 2021/03/24م.
بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.

قرار رقم 1-2022:

” اعتمدت الجمعية العامة العادية محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2021/3/24 كما هو“.

2. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2021/12/31م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي للمجموعة لأهم الأعمال وإنجازات البنك خلال العام.

بدأ السيد الرئيس بتقديم موجز عن تقرير مجلس الإدارة وذكر بأن عام 2021 كان أفضل من عام 2020 حيث كان التعافي في قطاعات وأنشطة مختلفة مما يبشر بالخير في السنوات القادمة و أضاف بأن أعمال وأنشطة البنك متركزة في مجالات عديدة منها الاستدامة ومراقبة المصروفات والالتزام وغسيل الاموال، والمجال الأهم هو المزيد من الرقمنة في كافة مجالات عمل البنك.

بالإضافة إلى ذلك التركيز على أي فرص للاستحواذ أو الإندماج حيث يتوقع أن يكون النمو العضوي في مستويات عادية والنمو غير عضوي سيكون السبيل الوحيد لمستقبل البنك.

وبالنسبة للأمور التي كان لها تأثير سلبي على ارباح البنك في العام 2021 الأمرين التاليين والذين لم يكن ممكنا من تعويض هذا الدخل من اعمال اخرى بسبب الجائحة:

1. السقف الذي تم إقراره من مصرف البحرين المركزي على رسوم قطاع الخدمات المصرفية للأفراد
2. نسبة عمولات التجار في شركة كريدي مكس و الذي تم خفضها مع بداية الجائحة في الربع الاول من 2020 بشكل مؤقت و كان له تأثير كبير خلال عام 2021 وانتهى ذلك بنهاية عام 2021

ثم قام الرئيس التنفيذي للمجموعة بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم أعمال وإنجازات البنك خلال عام 2021، وأهم مؤشرات الأداء بالنسبة للبنك والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وموضوع الاستدامة، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسؤولية الاجتماعية. ان العرض الذي قدمه الرئيس التنفيذي هو جزء لا يتجزأ من محضر هذا الاجتماع.

3. الاستماع لتقرير مدقي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2021/12/31م.
استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدقق الحسابات ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات على ذلك.

4. مناقشة البيانات المالية بنهاية 2021/12/31م والمصادقة عليها.

قرار رقم 2-2022:

” اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2021م وصادقت عليها“.

ملاحظة: يتضمن المحضر مناقشات السادة المساهمين في هذا الخصوص وهي جزء لا يتجزأ من هذا المحضر.

5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- توزيع مبلغ 29,714,703 دينار بحريني أرباحاً نقدية عن عام 2021م بواقع 20 فلساً بحرينياً للسهم الواحد أي ما يعادل 20% من رأس المال، وسيتم توزيع الأرباح النقدية بتاريخ 2022/04/14م.
- توزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة 10% من رأس المال المدفوع أي ما يعادل سهم واحد لكل 10 من الأسهم المملوكة بما مجموعه 14,979,100 دينار بحريني، ليصبح رأس مال البنك بعد الزيادة 164,770,096.200 دينار بحريني مقسم إلى 1,647,700,962 سهم.
- تحويل مبلغ 5,306,256 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- اعتماد مبلغ 2,200,000 دينار بحريني للتبرعات فيما يخص البنك وشركاته التابعة.
- تدوير مبلغ 862,499 دينار بحريني كأرباح مستبقة ترحل إلى العام القادم.

قرار رقم 3-2022/2022:

“وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه.”

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية. أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع دون إبداء ملاحظات عليه.

7. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2021م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه. أوضح السيد الرئيس اهتمام البنك البالغ بهذا الموضوع و ذكر بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الموضوع أعلاه بالتفصيل. وقد تم الامتثال لجميع المتطلبات الرقابية في هذا الشأن خلال العام، كما شرح ملخصاً عن توصيات المجلس الصادرة بعد عملية التقييم التي أجريت للمجلس والسادة الأعضاء ولجان المجلس خلال العام، كما أفصح أمين سر المجموعة عن إجمالي رسوم المدقق الخارجي خلال عام 2021.

قرار رقم 4-2022/2022:

“اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2021 و لم يكن للسادة المساهمين ملاحظات عليه.”

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 552,500 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2021م.

قرار رقم 5-2022/2022:

“وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2021م بمبلغ إجمالي هو 552,500 ألف دينار بحريني.”

9. تعيين مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2022م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. ذكر السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بإعادة تعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.

قرار رقم 6-2022/2022:

“وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين شركة ارنست ويونغ للقيام بالمهمة.”

10. الموافقة على سياسة أسهم الأداء الخاصة بالموظفين، وطلب الموافقة على تجديد التفويض الممنوح لمجلس الإدارة في عام 2015 لإجراء أية تعديلات على أطر و سياسات مكافآت ومزايا وتعويضات الموظفين. شرح السيد الرئيس ملخصاً عن السياسة المذكورة أعلاه والتعديلات التي أجريت عليها لتقديم ميزة إضافية للموظفين.

قرار رقم 7-2022/2022:

“وافقت الجمعية العامة العادية على سياسة أسهم الأداء الخاصة بالموظفين، وعلى تجديد التفويض الممنوح لمجلس الإدارة في عام 2015 لإجراء أية تعديلات على أطر وسياسات مكافآت ومزايا وتعويضات الموظفين.”

11. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 31/12/2021م.

قرار رقم 8-2022/2022:

“أقرت الجمعية العامة العادية الموضوع.”

12. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

مناقشات السادة المساهمين:

كان لدى إحدى المساهمات عدة أسئلة تخص البند (4) من جدول مناقشة البيانات المالية بنهاية 31/12/2021م والمصادقة عليها:

1. لماذا انخفضت مخصصات الديون من 18.9 مليون دينار بحريني في عام 2019 إلى 5.6 مليون دينار بحريني في عام 2020 وصولاً إلى 2.9 مليون دينار بحريني في عام 2021 وهل يعني هذا المزيد من الاسترداد أم شطب الديون و ماذا عن معدل الديون غير المنتظمة؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة:

لم يتم شطب الديون ولكن جهود الاسترداد موجودة ونموذج احتمالية الخسائر المقدرة (ECL) تم مراجعته من قبل البنك. ولدى البنك مقارنات تثبت أنه في جميع مراحل احتمالية الخسائر المقدرة (ECL) تثبت أن البنك في مستوى مريح و متوافق مع المتطلبات الرقابية. ومقارنة مع السوق المصرفي في المنطقة فإن المعدل الحالي للديون غير المنتظمة في البنك أي حوالي 5.2% غير عالي والهدف نزول هذه النسبة إلى ما دون 4%. والنسبة العالية حالياً تعزى إلى عدد محدود من الحسابات القديمة وإذا تم اخذ التسهيلات الحديثة فقط في الاعتبار لن تزيد النسبة إلى ما بين 1.5% إلى 2% ونعمل على إيجاد حلول لهذه الحسابات غير المنتظمة.

إضافة السيد الرئيس:

كان هناك عدة مراحل من تمديد سداد القروض حسب توجيهات الحكومة المؤقتة و مصرف البحرين المركزي نظرا لظروف الجائحة و لتفهم ظروف قطاع الأفراد و الشركات على حد سواء و عندما يتوقف التمديد ستكون الصورة أوضح بالنسبة لإستعادة الزبون على السداد.

2. النظرة المستقبلية لتصنيف البنك والمرتبط بتصنيف مملكة البحرين سلبية فما هي استراتيجية البنك في هذا الخصوص؟

إجابة السيد الرئيس:

ان تركيز اعمال البنك في مملكة البحرين هو بسبب العائد المجدي والبنك على دراية بأن تصنيف مملكة البحرين قد يرتفع قريبا نتيجة للارتفاع اسعار المواد الخام في الاسواق العالمية . كما أن لدى البنك أنشطة في دول أخرى ولكن الأوضاع الدولية غير مستقرة.

3. لم يمضي البنك قدما في الاستحواذ على بنك الائتمار. فما هي استراتيجية البنك المستقبلية فيما يخص الاندماج او الاستحواذ؟

إجابة السيد الرئيس:

ان البنك عازم على النظر في هذا الموضوع ويمكن التفكير في الاستحواذ على مؤسسات صغيرة تضيف إلى أعمال البنك وقد تكون من خارج القطاع المصرفي وسوف يفصح البنك عن ذلك في حينه.

4. استراتيجية الثلاث سنوات القادمة تشمل أمور الرقمنة والاهتمام بالعملاء فما هي نظرة البنك المستقبلية بالنسبة لذلك.

إجابة السيد الرئيس:

الرقمنة امر واقع و مهم بالنسبة للبنك ونهتتم بهذا الأمر من جانب الزبائن او الخطوط الامامية وكذلك عمليات البنك الداخلية أي الخطوط الخلفية وعلى سبيل المثال النظام الآلي المصرفي الرئيسي لدى البنك (Core Banking system) الأمر الذي يساهم في تقليل المصروفات ورفع الكفاءة.

وشكر السيد الرئيس الجميع على الحضور و المشاركة في الإجتماع. وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 11:20 من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر لبدء مناقشة بنود الجمعية العامة غير العادية.

والله ولي التوفيق،،

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين والكويت

التاريخ: الاثنين 28 مارس 2022
المكان: عن طريق الاتصال المرئي

رقم الجلسة: 2022/1
الوقت: 11:20 صباحاً

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة غير العادية للمساهمين. وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحف الأيام وأخبار الخليج و GDN في 7 مارس 2022، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ. وتم عقد الاجتماع عن طريق الاتصال المرئي.

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,178,776,189 سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم 1,497,909,965 أي بنسبة 79.34% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب التسجيلات المعتمدة للحضور الافتراضي لدى سجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الاجتماع.
 - أعضاء مجلس إدارة التالية أسمائهم:
 - السيد مراد علي مراد - رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجان التدقيق والالتزام والتعيين والمزايا والحوكمة
 - وعن طريق الاتصال المرئي:
 - السيد محمد عبدالرحمن حسين - رئيس اللجنة التنفيذية
 - السيد هاني علي المسقطي - نائب رئيس لجنة المخاطر
 - الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
 - السيد ادريس مساعد ادريس - عضو مجلس الإدارة
 - السيد مشعل علي الحلو - عضو مجلس الإدارة
 - الدكتورة غنية محسن الدرازي - عضو مجلس الإدارة
 - السيد أشرف عدنان بسيسو - عضو مجلس الإدارة
 - السيد ناصر خالد الراعي - عضو مجلس الإدارة
- كما حضر الاجتماع كل من:
- الرئيس التنفيذي للمجموعة
 - رئيس تنفيذي لمجموعة الرقابة المالية و التخطيط (عن طريق الاتصال المرئي)
 - رئيس تنفيذي لمجموعة الموارد البشرية و الشؤون الإدارية (عن طريق الاتصال المرئي)
 - رئيس تنفيذي لمجموعة العمليات و نظم المعلومات (عن طريق الاتصال المرئي)
 - رئيس أمانة سر المجموعة
 - المستشار القانوني لدى البنك (عن طريق الاتصال المرئي)

- مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة (عن طريق الاتصال المرئي)
- مندوبي مصرف البحرين المركزي (عن طريق الاتصال المرئي)
- ممثل المدقق الخارجي ارنست ويونغ (عن طريق الاتصال المرئي)
- ممثل شركة بورصة البحرين (عن طريق الاتصال المرئي)
- ممثلو شركة ك. فينتك- مسجل الأسهم المساند (عن طريق الاتصال المرئي)

وعرض السيد الرئيس المواد المدرجة على جدول الأعمال كما يلي:

1. اعتماد محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ 24 مارس 2021 م.
بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.

قرار رقم 2022/1-1:

“اعتمدت الجمعية العامة غير العادية محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ 2021/3/24 كما هو.”

2. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 149,790,996.500 دينار بحريني مقسم إلى 1,497,909,965 سهم إلى مبلغ 164,770,096.200 دينار بحريني مقسم إلى 1,647,700,962 سهم وذلك لتوزيع أسهم المنحة.

قرار رقم 2022/1-2:

“وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه.”

3. إعتدال توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به من مبلغ 150 مليون دينار بحريني إلى 250 مليون دينار بحريني على زيادة رأس المال الصادر و المدفوع نتيجة لتوزيع البنك لإسهم المنحة و إحتياجات البنك لذلك في المستقبل.

قرار رقم 2022/1-3:

“وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه.”

4. تعديل المادة (6) من عقد التأسيس “رأس المال المصرح به” والمادة (6) من النظام الأساسي “رأس المال المصرح به” وفقا لزيادة رأس المال المصرح به إلى مبلغ 250 مليون دينار بحريني خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

قرار رقم 2022/1-4:

“وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه.”

5. تعديل المادة (7) من عقد التأسيس “رأس المال الصادر والمدفوع” والمادة (7) من النظام الأساسي “رأس المال الصادر والمدفوع” وفقا لزيادة رأس المال الصادر والمدفوع إلى مبلغ 164,770,096.200 دينار بحريني خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

قرار رقم 2022/1-5:

“وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه.”

6. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك وفقا للتعديلات التي أجريت على قانون الشركات التجارية رقم (21) لعام 2001م بموجب قانون رقم (28) لعام 2020م و قانون رقم (20) لعام 2021م خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

قرار رقم 2022/1-6:

”وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه“.

7. تفويض مجلس الإدارة أو من يعينه المجلس بالقيام بكافة الخطوات اللازمة مع الجهات المختصة في مملكة البحرين من أجل الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة لعمل التعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي.

قرار رقم 2022/1-7:

”وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه“.

وفى الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور، وتمنى أن تكلل مساعي وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بالنجاح بتكاتفهم جميعا للسير بالبنك نحو آفاق التقدم.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة 11:30 من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولي التوفيق،،

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة